

أ

تأثير اتفاق أوسلو والانتفاضة الثانية على حركة فتح والسلطة الفلسطينية

The Impact of the Oslo Accord and the Second “Intifada” on “Fattah” Movement and the Palestinian Authority

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

سامر عبد الحميد محمود إرشيد

تاريخ المناقشة:

2007 \1\13

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. جورج جقمان (رئيساً)

د. هيلجا باومغارتن (عضواً)

د. باسم زبيدي (عضواً)

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الديمقراطية وحقوق

الإنسان من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

ب

تأثير اتفاق أوسلو والانتفاضة الثانية على حركة فتح والسلطة الفلسطينية

The Impact of the Oslo Accord and the Second “Intifada” on “Fateh” Movement and the Palestinian Authority

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:
سامر عبد الحميد محمود إرشيد

تاريخ المناقشة:
2007 \1\13

لجنة الإشراف والمناقشة:
د. جورج جقمان (رئيساً)

د. باسم زيبيدي (عضواً)

د. هيلجا باومغارتن (عضواً)

ت

قائمة المحتويات

1	الفصل الأول: المقدمة
1	أهمية الموضوع والسؤال الرئيسي للبحث
11	إشكالية البحث الرئيسية

12	في المنهجية
14	مصادر البحث
16	الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث
16	الفرضيات الرئيسية للبحث
24	مدخل إلى الإطار النظري
25	مفهوم معياري للإصلاح السياسي
31	الفصل الثالث: نظريات ونماذج تفسير التحول، الانتقال، الانسداد الديمقراطي
31	محمد عابد الجابري
37	جون ووتربوري
40	أوليفييه روا
43	محمد زاهي بشير المغيربي
49	هيلغا باومغارتن
51	مشتاق خان، جميل هلال

ث

56	الفصل الرابع: طبيعة النظام السياسي الفلسطيني،
	اختبار النموذج الباتريمونيالي الحديث
56	مدخل إلى الحالة الفلسطينية
61	السلطة الفلسطينية نظام باتريمونيالي حديث، ولكن

63	الحكم الفردي
66	شبكة العلاقات الزبائنية التضامنية في نقيض المؤسسة
74	علاقة النخب بالقائد العام
76	النخب الفلسطينية
84	السلطة التنفيذية تسيطر على السلطات التشريعية والقضائية
87	النخب التي تتموضع تحت القائد العام، في منافسة دائمة على المنافع
90	الشرعية مكوّن مركزي للأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها أيضا
96	الرخاء الإجتماعي يعهد به إلى القائد العام
100	ربعية النظام السياسي
111	الفضاء السياسي، القائد الحاكم، النخب السياسية والنقد السياسي والإجتماعي
114	منع وغياب أي تنظيم اجتماعي مستقل
117	خضوع المجتمع إلى أنظمة بيروقراطية
120	الفصل الخامس: مازق أوصلو وتأثيرات الانتفاضة الثانية
120	مقدمات للأزمة بانوراما تاريخية
ج	
130	قيود وموروثات ثقيلة
137	الفصل السادس: حصيلة نهائية
137	اتفاق أوصلو في حكم المنتهي وتدهورا تفسخ وتشرذم حركة فتح

140	وفاة عرفات وصعود حماس إلى سدة الحكم، تحولات إستراتيجية في شكل السلطة والنظام السياسي
146	حركة فتح وخيار الممرين
152	إنكشافية النظام السياسي، تعاضم تأثيرات القوى والعوامل الخارجية
156	الفصل السابع: كلمة ختام
158	المصادر والمراجع

ح

تلخيص

تعتبر حركة التحرر الوطني الفلسطيني "فتح" من اكبر الفصائل والحركات السياسية التي شكلت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص وعموم الحركات السياسية في فلسطين بشكل عام. لعبت الحركة وما زالت تلعب دورا رئيسيا في صياغة العملية السياسية في فلسطين. فمنذ توقيع اتفاقات

إعلان المبادئ ما عرف لاحقاً بأوسلو (1) عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وحتى الانتخابات التشريعية الفلسطينية مطلع 2006 والحركة تستفرد في قيادة السلطة الفلسطينية وتلعب الدور الأكبر في صياغة النظام السياسي الفلسطيني. ترك الدخول في تطبيق اتفاق أوسلو (1) وما تلاه من اتفاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، أثره على حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية التي تم تأسيسها وتشكيلها من قبل الحركة، كذلك الأمر بالنسبة إلى فشل هذه الاتفاقات ودخول الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة فيما سمي لاحقاً بالانتفاضة الثانية.

سوف يحاول هذا البحث الإجابة على سؤال: ما هو الأثر الذي تركه اتفاق أوسلو والانتفاضة الثانية على حركة فتح والسلطة الفلسطينية؟ فبعد التوقيع على الاتفاقات المذكورة، قامت حركة "فتح" بتأسيس السلطة الفلسطينية بشكل منفرد مقابل معظم القوى السياسية الفلسطينية التي إما استكفت عن المشاركة في العملية حتى تاريخ الانتخابات التشريعية عام 2006، أو أنها شاركت تحت مظلة ومنطلقات حركة "فتح". تم تحديد معالم وشكل السلطة الفلسطينية وفقاً للرؤى والمصالح والاعتبارات "الفتحوية"، حصل اندماج شبه كامل بين الحركة والسلطة الفلسطينية، ما

خ

نجم عنه تشكيل مجموعة من "المتضامنين" الذين تجمعهم مصلحة اقتسام ما يتم التحصل عليه من خلال السيطرة على أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية. أي شبكة من الزبائنية التي شكلها الرئيس عرفات من الأنصار والمشايخين له والتي خضعت والى حد شبه مطلق إلى قيادته الفردية، والتي حوّلت السلطة الفلسطينية إلى ما يشبه نماذج الباتريمونيات الحديثة المنتشرة في الكثير من البلدان النامية والمجاورة.

سوف يحاول هذا البحث من خلال مراجعة ودراسة أدبيات تعرضت إلى النظم الباتريموونيالية والزيائية، كما أدبيات عالجت موضوع الانتقال إلى النظام الديمقراطي، بالإضافة إلى تحليل المواقف والخطوات والممارسات والتطبيقات السياسية والإدارية لحركة "فتح" والسلطة الفلسطينية لمحاولة تشخيص ما آلت إليه الحركة والسلطة الفلسطينية في ضوء اتفاقات أوسلو والدخول في مرحلة الانتفاضة الثانية.

د

Abstract

The Palestinian National Liberation Movement (Fattah) is among the largest factions and political movements that formed the Palestine Liberation Organization (PLO) in specific and the entire political movements in Palestine in general.

Fattah has played a major role in formulating the political process in Palestine. The Movement individually led the Palestinian Authority (PA) and played a major role in the making of the Palestinian political system from the aftermath of signing the Declaration of Principles, later known as Oslo 1 in 1993 between the PLO and Israel, until the holding of the legislative elections early 2006.

Involvement in the implementation of the Oslo Accord 1 and the agreements with the Israeli occupation that followed had an impact on Fattah and the PA, which the Movement had established. The failure of the agreements and the outbreak of what was later known as the Second Intifada (Uprising) of the Palestinian people in the West Bank and Gaza Strip also had an impact on the Movement.

This research will seek to establish an answer for the following question: What is the effect of the Oslo Accords and the Second Intifada on Fattah and the PA?

Fattah solely laid the foundations of the PA in the aftermath of signing the Oslo Accords. The majority of the Palestinian political powers either declined to take part in the process until the date of the 2006 legislative elections or chipped in under Fattah umbrella and standpoints.

The features and shape of the PA were determined in accordance with Fattah visions, interests, and considerations. There was an almost full integration between the Movement and the PA thus creating a group of "supporters" who were joined by the interest of sharing what is gained from the control over the apparatuses and institutions of the PA. This group constituted a

د

network of clients, created by Arafat, from his supporters and loyalists who were subject to almost absolute submission to his individualist leadership, which transformed the PA into quasi new patrimonial forms that were common among many neighboring developing countries.

This research will seek to diagnose the standing of Fattah and the PA in light of the Oslo Agreements and the outbreak of the Second Intifada phase. The diagnosis will be through a review of literature on patrimonial and cliental regimes as well as literature on transformation into democratic systems and analyzing the standpoints, steps, practices, and political and administrative applications of Fattah and the PA.

الفصل الأول: المقدمة

أهمية الموضوع والسؤال الرئيسي للبحث

تعتبر حركة فتح كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الفلسطينية بشكل عام. فعلى الرغم من فشل الحركة في كسب أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في الانتخابات الأخيرة التي تمت في 25\1\2006، إلا أنها ما زالت لغاية الآن تحظى بتأييد نسبة كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني، حيث حصلت على حجم مؤيدين يقترب من العدد الذي حصلت عليه حركة حماس الفائزة في الانتخابات المذكورة، كما أنها ما زالت تحظى بتأييد واسع النطاق بين أبناء الشعب الفلسطيني في مراكز اللجوء الأساسية، خاصة لبنان¹.

منذ سبعينات القرن المنصرم ولغاية كتابة هذه الرسالة نهاية عام 2006، لعبت حركة فتح وما زالت تلعب دورا محوريا في صياغة العملية السياسية في فلسطين. كما أنها وبعيد اتفاق أسلو الذي تم توقيعه بين منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح ودولة إسرائيل عام 1993 قامت بتأسيس السلطة الفلسطينية حيث تسلمت من إسرائيل معظم الصلاحيات الإدارية والوظيفية، كما وبشكل جزئي الصلاحيات الأمنية على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ ذلك الحين ولغاية انتخابات المجلس التشريعي مطلع العام 2006 وتشكيل الحكومة من قبل حركة حماس التي فازت في الانتخابات المذكورة، وهي تقوم منفردة بإدارة

¹ راجع اللجنة المركزية للانتخابات في فلسطين. حسب عد الأصوات المطلقة لكل من ناخبي حركة حماس وفتح، حصلت حركة حماس على 44% من مجموع الأصوات فيما حصلت حركة فتح على 41% منها في الانتخابات التشريعية للعام 2006. حسب النظام الانتخابي الذي تم تطبيقه حصلت حماس على 56% من عدد مقاعد المجلس التشريعي مقابل 34% لحركة فتح، انظر جهاد حرب: مستقبل الإصلاح السياسي في السلطة الفلسطينية في ظل حكومة حماس، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، نيسان 2006، ص 8.

وتوجيه السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية دون أية شراكة حقيقية مع أية قوى أو أطراف سياسية فلسطينية.

يرى العديدين ان حركة فتح سوف تستمر في لعب دور أساسي في صياغة العملية السياسية في فلسطين، فعلى الرغم من النجاح الذي أحرزته حركة حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة، إلا انه ولأسباب كثيرة أهمها حجم الحركة ومؤيدوها، برنامجها السياسي المعتدل والمتماشي مع قرارات الأمم المتحدة كما وتوجهات المجتمع الدولي بخصوص حل القضية الفلسطينية، من المرجح ان يمكنها ذلك من الاستمرار في لعب دور محوري في صياغة العملية السياسية والنظام السياسي في فلسطين، على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة.

يهدف هذا البحث محاولة تحليل وفهم القضايا أو العناوين التالية:

1. التحولات التي أصابت حركة فتح منذ توقيع اتفاق أوسلو ولغاية الآن.
2. التحولات التي أصابت السلطة الفلسطينية أيضا منذ توقيع اتفاق أوسلو، ومحاولة إلقاء الضوء على اتجاهات التحول في النظام السياسي الفلسطيني تحديدا فيما يتعلق باحتمالات الانتقال إلى نظام سياسي لا يقوم على الباتريمونيالية أو ألبانينية كأساس ومُكوّن للنظام السياسي الفلسطيني.

فعلى الرغم من فوز حركة حماس بالانتخابات وتشكيلها للحكومة عام 2006، إلا ان حركة فتح ما زالت تلعب دورا رئيسيا حتى على المستوى الرسمي، فهي ما زالت على رأس "مؤسسة الرئاسة" التي يصار إلى تعزيزها وتوسيع دورها خصوصا بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة العاشرة في السلطة الفلسطينية في نيسان 2006 ، كما

أنها ما زالت تشكل الغالبية العظمى من أعضاء وقيادات الأجهزة الأمنية بالإضافة إلى معظم كادرات الخدمة المدنية العليا والوسطى.

بمعنى آخر، يحاول هذا البحث الكشف عن طبيعة تكوين حركة "فتح" والممارسة السياسية والتنظيمية لها وما سوف تؤول إليه لمحاولة الكشف عن احتمالات دعم هذه الحركة لإمكانية الانتقال إلى نظام سياسي ديمقراطي تعددي في فلسطين يقوم على سيادة القانون والمؤسسة، أو العكس من ذلك، أي بلعب الحركة دور تعطيبي في هذا المجال. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات العوامل التالية:

1. الانتفاضة الثانية وأثرها على حركة "فتح".
2. وفاة الرئيس عرفات وتبعات ذلك على حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية.
3. فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية للعام 2006، والاهم وزنها السياسي الذي تعاضم خلال العقدين الماضيين خارج إطار النظام السياسي الرسمي².

لتحقيق الأهداف المذكورة، سوف يحاول هذا البحث الإجابة على السؤالين الرئيسيين التاليين:

1. ما هو تأثير اتفاقات أوسلو والانتفاضة الثانية والتطورات التي حدثت عليهما، على حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية. وهل أثرت الانتفاضة الثانية بشكل سلبي على

حركة "فتح" في مجال إصلاح السلطة الفلسطينية؟

² تجدر الإشارة هنا إلى أن حركة حماس حتى قبل توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وخلال الانتفاضة الأولى استمرت في تمييز موقفها عن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، كما استمرت في رفض الدخول في الإطار "الرسمي" لتمثيل الشعب الفلسطيني، أي منظمة التحرير الفلسطينية.

2. ما هي آفاق أو احتمالات التغييرات في السلطة الفلسطينية وبالتالي النظام

السياسي الفلسطيني، ما هي الديناميكيات والمحركات للتغيير بهذا الاتجاه أو بعكسه؟

يتفرع عن هذه الأسئلة الأساسية مجموعة من الأسئلة والتي سوف يحاول هذا البحث الإجابة عنها، أهمها: هل يعتبر مطلب الإصلاح السياسي والإداري والمالي في السلطة الفلسطينية الذي تمت وتتم الدعوة له منذ الانتفاضة الثانية وقبل ذلك مطلباً "فتحاً"؟ ما هو تأثير وفاة الرئيس عرفات على حركة فتح والسلطة الفلسطينية؟ إلى أي مدى أثرت العلاقة والارتباط بين حركة فتح والسلطة الفلسطينية على الموقف من مطلب الإصلاح السياسي والإداري والمالي في السلطة الفلسطينية؟ هل توجد تيارات أو اتجاهات فتحاوية فاعلة سلباً أو إيجاباً فيما يتعلق بمطلب الإصلاح السياسي في السلطة الفلسطينية؟ هل يمكن لمطلب الإصلاح السياسي ان يتوافق مع النظام السياسي الذي اختطه حركة فتح؟ ما هو تأثير سقوط فتح في الانتخابات التشريعية الأخيرة على النظام السياسي في فلسطين؟ ما هو تأثير نجاح حماس في المجلس التشريعي وتشكيلها للحكومة على مواقف حركة فتح؟

بغض النظر عن تعريفنا أو تصنيفنا لطبيعة وفئة النظام السياسي الذي فرضته حركة فتح في الفضاء والمساحة التي تحركت بها، إلا انه يمكن الجزم بان هذا النظام لا يمثل بأي حال من الأحوال نظاماً ديمقراطياً. ان مراجعة سريعة للممارسة السياسية والإدارية لحركة فتح من خلال السلطة الفلسطينية بأفروعها وأجهزتها المختلفة تفيد بان حركة فتح بقيادة الرئيس الراحل عرفات قامت بتعطيل وشل دور فاعل وإيجابي للمجلس التشريعي الفلسطيني، بل على العكس من ذلك، حيث قامت بتعطيل بعض القوانين في المرات القليلة التي قام بها المجلس التشريعي

بسن قوانين لم تكن في صالح الحركة أو بشكل أضيق رئيسها³. كما أنها لم تقم بأي مجهود يذكر لدعم وتعزيز استقلال الجهاز القضائي، بل على العكس من ذلك، ساهمت بشكل مقصود في تعطيل وعرقله عمل هذا الجهاز، فقد استمر عرفات يرفض التوقيع أو المصادقة على قانون السلطة القضائية حتى العام 2002. لم تقم القيادة السياسية في السلطة بأي مجهود يذكر في مجال بناء السلطات التنفيذية بشكل يقوم على المأسسة والشفافية والكفاءة والفاعلية، بل على العكس من ذلك، تم الاستئثار في معظم الوظائف العليا والمتوسطة والدنيا في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى المدنية والأمنية دونما أدنى اعتبار للكفاءة والمهنية والشفافية في عملية التوظيف في هذه المؤسسات، إلا لاعتبارات الولاء السياسي للحركة أو الولاء الشخصي لزعيمها أو قياداتها. جاء في تقرير روكار " إن الاعتبارات السياسية الداخلية والقصور البيروقراطي هما أيضا المسؤولين، وعلى قدم المساواة، عن الزيادة غير المضبوطة وأحيانا العشوائية في عدد موظفي السلطة الفلسطينية. فنكاثرت الوزارات وازدواجية المهام أديا إلى ممارسة ضغط متواصل لزيادة التوظيف. إن الأصول والقواعد الرسمية للتوظيف والترقية موجودة، ولكن لا يتم التقيد بها. وهكذا، فإن الممارسة الحقيقية تختلف من وزارة أو هيئة لأخرى. ومما يبعث على القلق أيضا أن أنماط التوظيف والترقية كثيرا ما قد شوهتها الاعتبارات الشخصية والسياسية والعلاقات المميزة لبعض المسؤولين الكبار، مما يشكل انتهاكا

³ "يخالف 46 قانون من مجموع 72 أي بمعدل (64%) من حركة القوانين، النظام الداخلي للمجلس التشريعي فيما يتعلق بالفترة الزمنية بين الإحالة والإصدار، حيث تجاوزت الفترة المسموح بها وهي الشهر. وقد بلغت نسبة التجاوز في بعض القوانين الـ 55 شهر كالقانون الأساسي رقم 9611. راجع: أداء المجلس التشريعي الفلسطيني في مجال التشريع 2006-2005، مركز الميزان لحقوق الإنسان، نوفمبر 2005، ص 6. www.mezan.org/document/PLC_performance.pdf

كذلك الأمر ينطبق على القوانين التي لم توقع نهائيا حتى تاريخ تشرين ثاني 2005 وهي مشروع قانون تنظيم تملك الأجانب للعقارات في فلسطين 97 / 7 ، مشروع قانون الهيئة العامة الفلسطينية للبتروك 97 / 8 ، مشروع قانون التشكيلات الإدارية 44 / 98 ، مشروع قانون مكافحة التدخين 74 / 2000 ، مشروع قانون أمانة القدس 99 / 2001 ، مشروع قانون صندوق النفقة 110 / 2003 ، مشروع قانون معدل لقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 / 157 / 2004 ، مشروع قانون التقاعد العام 162 / 2004، ص 7. www.mezan.org/document/PLC_performance.pdf

لقانون الخدمة المدنية. وهذا يحدث على حساب معايير الكفاءة أو أي تعريف للمهام والحاجات المؤسساتية والقيود التي تفرضها الميزانية. ولقد أصبحت صلاحية التوظيف أو التعيين مصدراً واسع الانتشار لكسب النفوذ السياسي وشكلاً من الزبائنية العامة. ولقد استخدمت مؤسسات معينة في مثل هذه الحالات لاستيعاب الأعداد المتضخمة من الأفراد، الذين وضعوا على ملاكاتهما⁴.

سيطر الرئيس الراحل عرفات كرئيس لحركة "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بشكل منفرد على جميع مكونات السلطة الفلسطينية، سواء في أوجه التصرف بالميزانية الرسمية لها، أو بالسيطرة على عملية التعيينات في الوظائف الرئيسية والمتوسطة في كادر السلطة، أو في السيطرة المطلقة على الأجهزة الأمنية والمصادر المالية خارج إطار الميزانية العامة للسلطة. واعتمد في تصريف أعمال السلطات الثلاث، التشريعية والقضائية والتنفيذية على شبكة من المشايخين المستفيدين بشكل مباشر منه كما والمستمدين لشرعيتهم السياسية أو الإدارية مباشرة منه. تمحورت شبكة المشايخين المذكورة من خلال المراكز القيادية الرئيسية في السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية وبشكل خاص في السلطة التنفيذية، التي همشت بدعم وحماية الرئيس عرفات السلطين التشريعية والقضائية.

تشكل مزيج معقد من شبكة العلاقات الموالية للرئيس عرفات، استمد أعضاء هذه الشبكة شرعيتهم السياسية أيضاً من مزيج معقد من المصادر، تراوح بين ما تبقى من الشرعية التاريخية التي حصلت عليها قيادة المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير بفعل التاريخ الكفاحي الطويل لها، وبين ما تحصل عليه عرفات من الشرعية عبر قيادته للمقاومة الفلسطينية لدرجة

⁴ روكار، ميشيل وآخرين: تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية، 1999.

ان أصبح مصدرا مستقلا لمنح الشرعية. تحولت شبكة العلاقات الموالية للرئيس الراحل عرفات بقيادته إلى نظام سياسي بخصائص مشابهة لخصائص ما يسمى بالأنظمة السياسية الباتريمونيالية الحديثة أو الزبائنية المحدثة. وعلى اننا لا نريد إثبات أو نفي أي شيء بهذا الخصوص في هذه المقدمة، إلا ان السمات العامة للنظام السياسي الذي خُطت عرفات يمكن القول بأنه اقرب ما يكون إلى هذا النوع من الأنظمة السياسية، حيث تشترك معظم هذه الأنظمة (الباتريمونيالية) ان لم يكن جميعها حسب الكثير من الباحثين في هذا المجال، بمجموعة من الخصائص أو الصفات أو المقومات والتي أهمها⁵ :

1. حكم فردي، يعتمد على الشرعية⁶ من جهة، والبيروقراطية الإدارية والعسكرية من جهة أخرى.
2. حاكم مركزي يسيطر على جميع القرارات عبر شبكة من العلاقات الشخصية، أما المؤسسات التي تتبع للنظام فليس لها أي نوع من الاستقلالية.
3. النخب التي تتبع للنظام يتم السيطرة عليها وقيادتها من قبل الحاكم الفرد.
4. السلطة التنفيذية تسيطر على السلطات التشريعية والقضائية بقيادة الحاكم الفرد.
5. النخب السياسية والاقتصادية والإدارية التي تتموضع تحت القائد الواحد، غارقة في عملية منافسة وكفاح دائم فيما بينها للحصول على المزيد من المنافع أو المحافظة على القائم منها.

⁵ Baumgarten, Helga: Neopatrimonial Leaders Facing Uncertain Transitions, in "Political Transitions in Arab World", Part Three, Edited by Roger Heacock, Ibrahim Abu-Ludhod Institute of International Studies (IALIIS), Birzeit University, Palestine, 2002

⁶ لتوضيح المقصود بمعنى الشرعية يمكن مراجعة البند المتعلق صفحة (90) من هذه الرسالة.

6. الشرعية مُكوّن مركزي لهذا النوع من النظم السياسية، وهي تعتمد على الولاء التقليدي للقائد والنظام كما على المكافآت المادية (لدينا حالة خاصة جدا بموضوع الشرعية، حيث حصلت فتح وباقي فصائل منظمة التحرير على شرعيتها من خلال المقاومة، الأمر الذي فعلته حركة حماس لاحقا، والأمر الجدير الانتباه له هنا في كون الرئيس الراحل عرفات قد استطاع من خلال تجربته في العقود الأخيرة من تكثيف حالة الشرعية المبنية على المقاومة في شخصه هو كرمز لهذه الشرعية يمنحها لأي كان ويمنعها عن أي كان).

7. الرخاء الاجتماعي يعهد به إلى القائد، حيث يعتبر القائد العام المصدر الأساسي والابتدائي لتقديم الخدمات العامة والضمانات الاجتماعية كالصحة والتعليم وشق الطرق وخدمات الماء والكهرباء... الخ.

8. ريعية النظام السياسي⁷.

9. الفضاء السياسي يصبح حكرا على الدولة برأسها القائد الحاكم والنخب السياسية التي تتبع له، أما النقد السياسي والاجتماعي فيخضع إلى حواجز ضخمة بحيث يصعب أو يستحيل تخطيها.

10. منع وغياب أي تنظيم اجتماعي مستقل.

11. أخيرا وليس آخرا، خضوع المجتمع إلى أنظمة بيروقراطية⁸.

⁷ لتوضيح المقصود بمعنى الريعية يمكن مراجعة البند المتعلق صفحة (100) من هذه الرسالة.

⁸ يتفق معظم الباحثين في هذا المجال على المقومات المذكورة هنا للنظام الباتريمونيالي الحديث، إلا أنهم قد يختلفون على أهمية كل من هذه الصفات أو المقومات، مثل تأكيد عدد كبير منهم على ريعية هذا النوع من الأنظمة مقابل عدم اهتمام البعض بهذا المقوم، كما انه يمكن ان يقوم هؤلاء الباحثين باستعراض هذه المقومات وربطها بعضها ببعض بطرق مختلفة، عدا عن ان البعض يرى بعض المقومات بالإضافة إلى التي تم ذكرها هنا، مثل ذكورية النظام الباتريمونيالي. انظر وليم نصار: مأزق الديمقراطية في الباتريمونيالية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، 2004، ص 66. أما فيما يتعلق بريعية النظام الباتريمونيالي أو الباتريمونيالي الجديد، فتجدر الإشارة هنا إلى أننا نقصدها بالمعنى الأكثر شيوعا، حيث التحصل على العائدات خارج إطار نظام الاستثمار السوق (بخلاف الضرائب من المواطنين)، أي من مصادر ليس لها علاقة

بخلاف البنود رقم (9) ، (10) و(11) يمكن الملاحظة ان باقي البنود تنطبق بمقدار أو بأخر على السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس الراحل عرفات وحركة "فتح". موضوع انطباق هذه المقومات والخصائص على السلطة الفلسطينية سوف ابحثه بمزيد من التمحيص في مكان لاحق من هذا البحث. ما اود التنويه له هنا، هو في اهمية عدم الانطباق النسبي للبنود الثلاثة الاخيرة (9 ، 10 ، 11) في التأثير على التحولات/التغيرات المحتملة في النظام السياسي الفلسطيني لاحقا. فعلى الرغم من ان قيادة السلطة الفلسطينية باذرعها الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) بقيت حكرا على الرئيس عرفات ومن بعده ورثته من حركة "فتح" دون أية مشاركة فعلية من أي كان (حتى الانتخابات التشريعية مطلع 2006 وتشكيل حركة حماس اثر ذلك للحكومة العاشرة نهاية آذار من نفس العام)، إلا ان النقد السياسي ومجمل انواع النقد، كانت مفتوحة الى حد كبير⁹، حيث مارست الاحزاب والقوى السياسية الفلسطينية كما مؤسسات المجتمع الاهلي نشاطاتها السياسية والدعاوية بما فيها الموجهة ضد الرئيس عرفات وحركة فتح والسلطة الفلسطينية بشكل مفتوح وحر وبدرجة كبيرة. اما عن التنظيمات الاجتماعية والسياسية فقد ورث النظام السياسي الفلسطيني فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي لم يكن ليستغني عنها اصلا بحكم طبيعة العلاقة مع الجانب الاسرائيلي، ناهيك عن تأسيس حركة حماس خلال الانتفاضة الاولى ونموها المتسارع، الامر الذي لم يتمكن لا

بحقوق الجمهور المباشرة مثل المصادر الطبيعية التي تضع الدولة يدها عليها (كما في الدول النفطية) أو المساعدات الخارجية (كما في السلطة الفلسطينية حيث تشكل المساعدات من الدول المانحة نسبة عالية تقترب من نصف الموازنة العامة).

⁹ تعرضت الصحافة الفلسطينية وغير الفلسطينية كما بعض الشخصيات القيادية الفلسطينية في بعض الأحيان إلى تعسف النظام السياسي حيث تم اعتقال بعض الصحفيين أكثر من مرة، كما تم اعتقال بعض القيادات السياسية لحركة حماس وشخصيات سياسية تنتمي إلى تيارات نقدية أخرى.

عرفات ولا السلطة الفلسطينية بأجهزتها الامنية المختلفة من الحد من شأنه¹⁰. اما بالنسبة للمؤسسات غير الحكومية وباقي مؤسسات المجتمع المدني، فقد تعايشت معها السلطة إما بحكم وجودها السابق (أي مؤسسات المجتمع الاهلي الموجودة اصلا قبل قيام السلطة)، او بحكم عدم تمكن السلطة من تهмиشها او ابتلاعها رغم الاحتكاكات التي حصلت بينها وبين السلطة خصوصا كمتلقي فلسطيني للمساعدات الدولية التي حاولت السلطة الفلسطينية جاهدة السيطرة عليها. يضاف الى ما تقدم، هشاشة النظام البيروقراطي الذي انشأته السلطة الفلسطينية لاسباب كثيرة ليس هنا مكان بحثها، الامر الذي ادى الى تحول النظام البيروقراطي الى اداة مفككة تخضع الى الرئيس عرفات والشبكة الموالية له وفي خدمة ديمومتها.

بكل الأحوال، ما يهمننا في هذه المرحلة من البحث ليس الوصول إلى تصنيف نهائي لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني كما للسلطة الفلسطينية على اعتبارها نظاما زبائني أو باتريمونيالي حديث أو غيره، بمقدار ما في كون ان هذا النظام بقيادة فتح، قد تمفصل حول مجموعة من المصالح التي تحول دون أو تعيق من إمكانية تحول النظام السياسي نحو الإصلاح السياسي.

إشكاليات البحث الرئيسية

إشكالية البحث الرئيسية تتركز في كون عوامل التأثير على المسارات المحتملة للنظام السياسي الفلسطيني ليست محلية بحتة، بل ربما يمكن اعتبار العامل الخارجي خصوصا الإسرائيلي

¹⁰ شهدت الساحة الفلسطينية احتكاكات واشتباكات دموية بين الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية وحركة حماس على مدار السنوات ما بعد أوسلو، إلا ان هذه لم تمنع من استمرار وجود حركة حماس ونشاطها المتنامي كما لم تردع أو تحد من حركة ونشاط باقي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

عاملا رئيسيا لجهة التأثير على السياسة في المنطقة بما فيها النظام السياسي في فلسطين. ففي الوقت الذي نحاول فيه تحليل ديناميكيات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني، يخضع هذا النظام لعوامل خارجية أهمها الاحتلال الإسرائيلي (وحلفاءه) الذي ما زال يجثم على المنطقة ويتحكم بجميع مكوناتها. هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تفرضها الدول الإقليمية (مصر والأردن وسوريا بالدرجة الأساسية)، كما والدول التي تحاول ان تلعب دورا وسطيا بين الأطراف الرئيسية للصراع في المنطقة (خصوصا الاتحاد الاوروربي).

ان تحليل مكونات النظام السياسي الفلسطيني بمعزل عن العوامل الخارجية وأهمها الاحتلال الإسرائيلي وسياساته تجاه القضية الفلسطينية، قد يفضي بنا إلى نتائج مغلوبة، الأمر الذي سوف نحاول تجنبه بالقدر الممكن من خلال اخذ العوامل الخارجية بالاعتبار. ان العلاقة بين العوامل الخارجية والداخلية علاقة معقدة وحساسة، فهي متداخلة مع بعضها البعض بدرجة كبيرة، هذا من جهة، وتؤثر ببعضها البعض بشكل مباشر و فوري، أي في اطار زمني ضيق جدا، الامر الذي يُصعب في بعض الاحيان فهم العلائق الشرطية بين هذه العوامل لتظهر باعتبارها علائق تبادلية، ما قد يسبب اللبس واختلاط الفهم. فعلى سبيل المثال، يصعب فهم طبيعة استجابة أو ردود فعل مركز القرار في السلطة الفلسطينية على السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية في المجال الاقتصادي والمالي. من السهل ملاحظة العلاقة التبادلية عند تحليل هذا الموقف، ولكن من الصعب الإمساك بالعلاقة الشرطية التي حكمت مواقف الطرفين. فعلى سبيل المثال، اعتمدت السياسة الإسرائيلية على تطبيق إجراءات للحد من تمكين مركز السلطة القيادي في مجال القدرة المالية والاستقلال المالي، كذلك الأمر بالنسبة إلى كبح الاستقلال الاقتصادي لقطاع الأعمال الفلسطيني، ما حدا بالرئيس عرفات البحث عن

مصادر مالية مستقلة لتمويل مشروعه السياسي بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وباقي الأدوات السياسية التي يعتبرها ذخيرته الحية لإنجاح هذا المشروع. يبرز السؤال هنا: ماذا لو لم تتبع إسرائيل السياسة نفسها؟ هل سوف يقوم عرفات والسلطة الفلسطينية من بعده باعتماد طرق "مشروعة" في تمويل استكمال المشروع السياسي؟ يمكن ان يدعي البعض ببساطة ان إسرائيل استخدمت السياسات المالية والاقتصادية المذكورة كونها تفترض مسبقا بان عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية (التي وقعت اتفاق أوسلو معها) سوف تعمل على استغلال أي تقدم اقتصادي ومصادر مالية في محاولة تجاوز سقف أوسلو والتقدم باتجاه مطالب إستراتيجية إضافية. كما أسلفت، يمكن ملاحظة العلاقة التبادلية، أما العلاقة الشرطية فيصعب الإمساك بها.

في منهجية البحث

سوف يعتمد البحث على ثلاثة طرق لمحاولة الإجابة على السؤال الأساسي له والأسئلة المتفرعة عنه:

1. مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع، بما في ذلك الأدبيات التي تناولت نماذج النظم الباتريمونالية الحديثة، الزبائنية الحديثة والعصبية الحديثة كما يسميها البعض. كما إلى النظريات والنماذج التي تناولت موضوع التغير أو التحول أو الانتقال إلى الديمقراطية، بالإضافة إلى الأدبيات ذات الصلة التي تناولت الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. رصد ودراسة وتحليل المواقف السياسية والإدارية (التنظيمية)

والمالية المتعلقة بحركة فتح والسلطة الفلسطينية منذ الانتفاضة الثانية بالتركيز على

العناصر ذات العلاقة بموضوع البحث، بما في ذلك:

▪ تتبع وتحليل القوانين (بما فيها المسودات المرفوضة، الموقوفة

بانتظار توقيع الرئيس) والقرارات الصادرة عن المجلس التشريعي ذات

العلاقة.

▪ تتبع وتحليل المراسيم الرئاسية الصادرة عن الرئيس الراحل عرفات،

روحي فتوح ومحمود عباس ذات العلاقة.

▪ تتبع وتحليل القرارات الصادرة عن مجالس الوزراء المختلفة ذات

العلاقة.

▪ تتبع وتحليل المواقف، القرارات الصادرة عن المؤسسات الفتاوية

الرئيسية ذات العلاقة.

3. تنفيذ بحث ميداني يشتمل على عينة قصديه منتقاة من شرائح

مختلفة من حركة "فتح"، يراعى فيها تمثيل الأطياف المختلفة للحركة.

مصادر البحث

لأغراض هذا البحث، سوف أقوم بتقسيم المصادر التي اعتمدت عليها إلى أربعة أنواع:

الأول يضم نماذج رئيسية ممثلة للدراسات والبحوث المتعلقة بتحليل أو تفسير عمليات الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية والإصلاحات السياسية وتعزيزها. كما والنماذج التي تحاول تحليل أو تفسير حالات الانسداد أو الصعوبات نحو التقدم إلى الديمقراطية والتي يطلق عليها بالغالب النظم "الباتريمونيالية" أو "الباتريمونيالية الحديثة" أو "الزبائنية" أو "العصبية" أو "الريعية". هذا النوع من الدراسات والبحوث التي جاءت لتعالج هذه النظم في إطار محاولتها لتطوير نموذج أو نماذج لتحليل مساراتها السياسية وآليات ديناميكيات تحركها وتحولها السياسي، خصوصاً من حيث علاقتها أو تأثيرها على إمكانات التحول إلى الديمقراطية، أو لتفسير حالات الانتقال والتحول إلى الديمقراطية، أو لتحليل وتفسير حالات الانسداد أو التعثر الديمقراطي وأسبابه. يندرج في هذا الإطار الدراسات والأبحاث التي قام بها كل من ، ريتشارد سنايدر، بريتون، فان دي فالي، اودونيل، اسينستاد، بيتر باولكا، جيمس بل ايتا، اوليفيه روا، لاري دايموند، محمد السيد سعيد، محمد عابد الجابري، الطاهر لبيب، محمد حافظ يعقوب، جون ووتربوري، وغيرهم. ان كان من خلال المراجعة المباشرة لبعض أعمالهم أو من خلال بعض الدارسين لها.

الثاني يضم نماذج رئيسية ممثلة للدراسات والبحوث والمقالات وأوراق العمل المتعلقة بالنظام السياسي في فلسطين والتي حاولت بطريقة أو بأخرى استشراف الوضع الذي سوف يؤول إليه هذا النظام. يندرج في هذا الإطار الدراسات والأبحاث والمقالات وأوراق العمل التي قام بها كل من جميل هلال، محمد خالد الأزعر، جورج جقمان، هيلغا باومغارتن، باسم زيبيدي ، انج اموندسن، مشتاق خان، عزمي بشارة، زياد أبو عمرو وغيرهم.

الثالث يضم الأبحاث والدراسات والمقالات والوثائق والقابلات المنشورة التي ترتبط بالموضوع بشكل غير مباشر. يندرج في هذا الإطار بكر أبو بكر، وأليم نصار، حسن خضر، محمود ميعاري، عبد العزيز قباني، نايف حواتمة، طلال عوكل، هاني حبيب، جوني عاصي، قدورة فارس، محمد الحوراني، علي الجرباوي، ممدوح نوفل، القوانين ومسودات القوانين الفلسطينية المتعلقة بالموضوع والتي تم إقرارها من قبل المجلس التشريعي، قرارات مجلس الوزراء الفلسطيني المتعلقة بالموضوع، قرارات الرؤساء الثلاث المتعلقة بالموضوع (الرئيس الراحل عرفات، روجي فتوح ومحمود عباس) ووثائق رسمية متعلقة بحركة فتح، صفحات ومواقع الكترونية متعلقة بالموضوع.

الرابع نتائج المقابلات الميدانية، حيث تم إجراء (12) مقابلة مع عينة قصدية من قيادات مختلفة من حركة فتح¹¹ و (3) مقابلات مع موظفين كبار في السلطة الفلسطينية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث

الفرضيات الرئيسية للبحث

- الاندماج شبه الكلي لحركة فتح في السلطة، وحيث ان الغالبية العظمى من المفاصل الرئيسية في السلطة (بخلاف الحكومة بعد تشكيلها من قبل

¹¹ راجع قائمة المقابلات ص 158

حركة حماس آذار 2006) كما العدد الأكبر من باقي الموظفين في المراكز الوسيطة والدنيا من سلم الهرم الإداري فيها هي في واقع الحال من حركة فتح أو تم توظيفها من خلال حركة فتح¹²، الأمر الذي أدى إلى تحول عملية تقاسم الربح وباقي أنواع العائدات والمنافع (العائدات المباشرة على شكل وظائف، أو منافع غير قانونية كالرشاوى والرسوم الإجبارية والحصص، أو الحصول على فرص متحيزة في الاستثمار والى ما يشبه ذلك، إضافة إلى العائدات غير المباشرة التي يمكن التحصل عليها من خلال العلاقة بالتتظيم السلطة كالحماية الأمنية، أو الحصول على تسهيلات في العمل أو الحركة والمرور أو منافع مشابهة)، تحولت عملية تقاسم الربح وباقي أنواع العائدات والمنافع إلى عامل رئيسي في توجيهه، أو إلى عامل موجه لإنتاج وإعادة إنتاج النظام السياسي الفلسطيني بشكل عام والسلطة الفلسطينية بأفروعها التنفيذية والتشريعية والقضائية بشكل خاص، بما في ذلك البرنامج والأداء والممارسة السياسية، المحاور والتحالفات ومراكز القوى، شبكة العلاقات الزبائنية، وأخيرا وليس آخرا الموقف من مطلب الإصلاح السياسي والإداري والمالي).

■ الانتفاضة الثانية ومنذ اندلاعها أدت إلى تعزيز الحالة المذكورة في

البند السابق، تشديد الحصار السياسي والفيزيائي الإسرائيلي على حركة

الرئيس عرفات ومن بعده محمود عباس وان بدرجة اقل، انسداد المسار

¹² يقول عزام أبو بكر، وهو احد قياديي حركة فتح " ... ان فتح ليست حزبا احتجاجيا على الحزب الحاكم بل ان السلطة هذه مشروعا فتحاويا تتحمل فتح مسؤوليته في كافة الأحوال. ولذلك ولأننا ندير السلطة بجميع مفاصلها ونتحمل مسؤوليتها سياسيا فلا يمكن بالتالي إدارة هذا المشروع بأدوات ليست فتحاوية". انظر أسامة البسط ونايف سويطات: دور حركة فتح (الحزب الحاكم) والكوادر الفتحاوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح، جامعة بير زيت، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية (3)، نيسان 2004، ص 44.

السياسي التفاوضي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، التدهور المستمر في معدلات الدخل القومي وبالتالي معدلات دخل الفرد من الناتج القومي، الارتفاع المستمر في معدلات البطالة وتوقف العمالة الفلسطينية بشكل كلي تقريباً في إسرائيل، انسداد آفاق الأزدهار الاقتصادي وتدهور بيئة وفرص الاستثمار في القطاع الخاص وغيرها، كل ذلك أدى إلى تعزيز وتكريس نمط النظام السياسي القائم على الشبكة الزبائنية وإعادة توزيع الربح على أساس المشايعة السياسية والشخصية والمنفعة المتبادلة. الأهم، ومع الاستمرار في تجذّر حالة التردّي السياسي وانعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي بشكل خاص، اتسع نطاق المنافسة حتى بين أعضاء الشبكة الزبائنية على التّحصّل على المكاسب التي ما زالت قيمتها الإجمالية في تدهور ملحوظ.

▪ وفاة الرئيس عرفات أتاحت الفرصة إلى إعادة النظر في مطلب الإصلاح الداخلي لحركة "فتح" والسلطة الفلسطينية من منظور آخر جديد، خارطة العلاقات الزبائنية التي شكلها عرفات فقدت جزء كبير من شرعيتها التي كانت تتحصل عليها في واقع الحال من عرفات (صاحب شرعية الشرعيات)، بدأت نخب جديدة تبحث لها عن مواقع جديدة كانت غير قادرة على ذلك بفعل تركيبة الشبكة القديمة التي تعامل معها الرئيس الراحل، كما بدأت عملية حراك في موقف ووضع النخب التي كانت على قمة الشبكة الزبائنية أثناء حياة الرئيس عرفات، تمت الإطاحة بعناصر مهمة من هذه النخب، عبأت عناصر جديدة مكان التي تم الإطاحة بها (وهذا ما بدأ يحصل

بالفعل مثل تحية بعض الشخصيات الرئيسية التي كانت تحيط بعرفات مثل سامي الرملوي، رمزي خوري، الضباط الذين تمت إقالتهم والمرشحين للتقاعد... الخ والذين تم تعيين بدلا منهم شخصيات على ولاءات شخصية مختلفة إلا أن معظمها من حركة فتح). لغاية الآن لم يحدث انقلاب "فتحوي" على النظام الباترمونيالي الحديث.

▪ شرعية القيادات الفتاوية "التقليدية" تآكلت، ان التدهور في أداء السلطة الفلسطينية باجهزتها المدنية والأمنية والتشريعية والقضائية كما فشل العلاقة مع رأس المال المحلي (الذي تم تجاهله لصالح رأس المال الوافد)، فشل اتفاق أوسلو وغيره ساهم بشكل ملحوظ في تدهور الشرعية التاريخية لقيادات الحركة وتراجع شعبيتها، والدليل على ذلك نتائج انتخابات الرئاسة كما البلديات بالإضافة إلى نتائج استطلاعات الرأي وأخيرا الانتخابات التشريعية. أصلا يعتقد البعض بان موافقة حركة فتح على إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية كانت إلى حد بعيد تمثل الرغبة في الحصول على الفرصة لإعادة شرعية نفسها من خلال صناديق الاقتراع. يبدو ان العملية فهمت من البعض أو بدرجة ما كعملية صيانة وترميم للشرعية المتأكلة للحركة.

▪ من المرجح ان تسعى نخب فتاوية جديدة أو كانت مهمشة (وغير فتاوية أيضا) اعتماد أسس جديدة لشرعية انتقالها إلى مواقع قيادية تضمن من خلالها الدخول في دائرة النخب الحاكمة أو المرشحة للحكم، والسيطرة

على عملية توزيع الريع من جديد. قد تسعى هذه النخب إلى التحصل على شرعيتها من خلال الدعوة إلى أسس ومعايير جديدة للشرعية، بغض النظر عن عمق وأصالة هذه الأسس وهذه المعايير لديها:

✓ الشرعية القائمة على نتائج الانتخابات مقابل الشرعية

النضالية أو التاريخية كما يسميها البعض.

✓ الشرعية القائمة على الكفاءة مقابل الشرعية القائمة على

الولاء السياسي.

✓ الشرعية القائمة على الانتماء للمصالح العامة مقابل الشرعية

القائمة على الولاء للمصالح الضيقة.

▪ الاتجاهات والشرائح الاجتماعية التي قد يكون لها مصلحة في

الإصلاح الداخلي في حركة فتح والإصلاح السياسي بشكل عام، إما ضعيفة

ومن الصعب ان تتحول إلى اتجاهات وشرائح مهيمنة أو مسيطرة، أو انه

بالنسبة لهذه الاتجاهات والشرائح تكون تكلفة تغيير النظام السياسي باتجاه

الإصلاح اكبر من تكلفة الإبقاء عليه:

✓ فهناك النخب التي تم تهميشها بسبب من طبيعة النظام السياسي

الفلسطيني الذي اعتمد شبكة من المشايخين لم تتمكن معها نخب من

الدرجة الثانية من الحصول على منزلة ومكانة مرضية بسبب من

المنافسة الشديدة بين أعضاء الشبكة المحيطة بعرفات، هذه النخب

تفضل الاستمرار في المنافسة المراهنة على مكانة أفضل في النظام السياسي من محاولة الانقلاب على النظام وتقويض أساسه.

✓ اتجاهات شعبية شعبية مهمة أصلا لم تحقق منافع تذكر لا من خلال مشاركتها الفاعلة بالانتفاضة ولا من خلال تأييدها لحركة فتح، كما لم تحصل على شيء عبر النظام السياسي للسلطة الفلسطينية على اعتبارها "مشروعا" لحركة فتح. وهي ما زالت إلى يومنا هذا تطالب بإعادة الاعتبار لها ومنحها بعض المنافع التي لا تعدوا كونها مجرد بعض الوظائف في الأجهزة الأمنية أو المدنية، أو بعض التسهيلات والمساعدات مثل رخص التاكسيات وما أشبه (ما زالت مجموعات كبيرة من كتائب شهداء الأقصى ومجموعات بأسماء أخرى تتبع لحركة فتح أو تدين بالولاء لها تطالب بضم أعضاءها إلى الأجهزة الأمنية ان كان من خلال المفاوضات أو من خلال استخدام العنف كالاقتحام لمقرات السلطة الفلسطينية أو لمقرات أجهزتها الأمنية أو خطف بعض رموز الأجهزة الأمنية أو المدنية أو بعض الوافدين الأجانب إلى مناطق السلطة الفلسطينية)¹³. من المرجح ان تستمر هذه المجموعات بتحديد علاقتها بالحركة بنفس الطريقة السابقة، حيث لا توجد أمامها خيارات واقعية للتغيير، خصوصا وانها تعتمد بشكل كامل في تمويلها على الحركة، هذا من جهة، وتتعرض إلى الملاحقة

¹³ مثلا في 1 آذار 2005 "تم إطلاق النار من أحد المسلحين من فتح على وزير الداخلية نصر يوسف".

كذلك "مسلحون من فتح يطلقون النار على منزل وزير الشؤون المدنية السابق جميل أطريفي راجع:

www.fm-m.com/2005/aug2005/story15.htm

العنيفة والمستمرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي يضعها دائما في موقف المضطر بقبول صيغة التبعية للحركة (أو أقسامها) حسب أطراف التمويل.

▪ تأثير العوامل الخارجية وبالدرجة الأولى إسرائيل كما بعض الدول العربية المحيطة ذات التأثير في المنطقة (مصر و الأردن خصوصا)، أيضا الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية، لن تساهم في المساعدة نحو تغييرات جذرية في ما يتعلق بمطلب الإصلاح السياسي، بل على العكس لعب ومن المرجح ان يلعب بعضها دورا سلبيا في هذا المجال (إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الدول العربية).

▪ كل العوامل والعناصر المذكورة سوف لن تساهم في دفع حركة فتح إلى ان تلعب دورا ايجابيا فاعلا في إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، بل على العكس، سوف تسعى الحركة إلى عرقلة أية مساعي نحو الانتقال بمؤسسة السلطة الفلسطينية إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي.

▪ سوف تتحول حركة فتح إلى أكثر من مجموعة مصالح غير متجانسة، أصحاب الشرعية المتآكلة سوف لن يتنازلوا عن مواقعهم، الأمر الذي قد يتسبب في الانشقاق أو تشكُّل محاور واضحة وتمفصلة على مصالح محددة في الطريق إلى الانشقاق. النخب الجديدة سوف تحاول إقصاء القديمة بطرق ومصادر جديدة للشرعية. كما ان توازنا جديدا سوف يفرض نفسه على

الساحة لا يمكن إدارة الظهر له وهو الوجود المتنامي لحركة حماس، فحتى لو استطاعت فتح استعادة بعضا مما خسرت في الانتخابات التشريعية الأخيرة (مطلع عام 2006)، فإنها لن تتمكن من الاستمرار بالسلطة بالطريقة القديمة. لن تتمكن حركة فتح من السيطرة على المنافع وحدها حتى وان دعمتها في ذلك القوى الإقليمية والعالمية، سوف تجري سلسلة من المساومات والتسويات والاحتكاكات التي قد يكون بعضها دموي (مثل ما حصل في خان يونس)¹⁴ قبل ان يتم توزيع كل من القوى الرئيسية وتقييم حجمها وانعكاسات ذلك على توزيع السلطة والنفوذ الحكومي. قد تأخذ هذه العملية فترة زمنية تمتد إلى أشهر أو بضع سنوات، إلا انها مسألة وقت حسب ما افترض، وسينشأ عنها في المآل الأخير خارطة توازنات جديدة تقتضي توزيع جديد للسلطة.

■ إذن يمكن الافتراض بان احتكار السلطة من قبل طرف واحد بات أمرا صعبا، سوف يؤدي ذلك على اغلب الظن إلى الكثير من التغييرات البنوية في النظام السياسي الفلسطيني:

- ✓ أكثر من قوة رئيسية واحدة تتوزع السلطة والنفوذ الرسمي (ان كان من خلال التداول على السلطة أو توزيع الأدوار أو الشراكة السياسية أو غير ذلك).
- ✓ مساعي جادة للقوى السياسية الثانوية لتحقيق مكانة ودور أكبر في تمثيل الجمهور وبالتالي حصة أفضل في ماكينة جهاز النظام السياسي الأساسية السلطة.

¹⁴ تجدد الاشتباكات المسلحة بين عناصر فتح وحماس في قطاع غزة. راجع: قناة الفضائية العربية، www.alarabiya.net/Articles/2006/05/09/23596.htm

✓ فرصة اكبر لمؤسسات المجتمع المدني بما فيها المنظمات
التمثيلية العامة كالاتحادات والنقابات ومن في حكمها للعب دور
أوسع في النظام السياسي الفلسطيني بما في ذلك تحديد الأولويات
والسياسات والاستراتيجيات العامة.

✓ حضور تمثيلي أوسع لقطاعات وفئات متزايدة من الجمهور
الفلسطيني.

✓ ديناميكيات جديدة في صياغة وتحريك النظام السياسي،
مجموعات المصالح في تغير وتوسع، توازنات جديدة تؤدي إلى
تعاطي مجموعات المصالح مع السلطة بمكوناتها المختلفة بطريقة
مختلفة، مضمونها توزيع أفضل وأكثر عقلانية للمصادر والموارد
العامة.

مدخل إلى الإطار النظري

سوف نأتي في هذا الجزء من الرسالة على اقتراح مفهوم معياري لعملية الإصلاح السياسي،
ولكن قبل اقتراح هذا المفهوم، افترض ان احد مكوناته الرئيسية يتعلق بموضوع الانتقال إلى
الديمقراطية كما ان حلته النظام السياسي. أي انه لا يمكن الحديث عن الإصلاح السياسي
وبالتالي الإداري والمالي بشكل عام وفي السلطة الفلسطينية دون الحديث عن عملية الانتقال
أو التحول إلى نظام حكم ديمقراطي. وأشار هنا بالخط العريض للتأكيد على الفرق بين عملية
الانتقال وعملية التحول، حيث يمكن الدخول في هذه العملية والتي قد تستمر إلى فترة زمنية
ليست بالقصيرة والتي على الأرجح لا تتم بضربة أو بحركة واحدة، حيث يحاول بعض

المفكرين والباحثين في هذا الشأن التأسيس لعلم جديد من خلال اقتراح نموذج أو نماذج لتأطير عملية الانتقال إلى الديمقراطية بالتركيز على إبراز موضوع **تمرحل** هذه العملية و**تمفصلها** عبر عملية الدخول بها ومن ثم تعزيزها، انظر نتائج المقالات والدراسات التي قدمها على سبيل المثال فيليب شميتز التي تعرضت لمفاهيم مثل الانتقال والتعزيز (Transitology and Consolidology). بطبيعة الحال نتحدث هنا عن النظام السياسي في الدولة، في أية دولة، أو ما يشبهها كما لدينا في فلسطين، فعملية الانتقال أو التحول أو التعزيز التي نتحدث عنها إنما أرضها النظام السياسي والسلطة السياسية والدولة.

باعتبار ما تقدم، فإن دراسة نظريات ونماذج الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية باعتبارها الآلية الرئيسية في عملية الإصلاح السياسي تعتبر ضرورية في بحثنا هذا، حيث نحاول مراجعة وفحص هذه النظريات والنماذج لجهة إمكان استخدامها في تحليل واقع حركة "فتح" باعتبارها احد أهم التنظيمات السياسية في فلسطين بغرض استشراف دورها في إصلاح النظام السياسي الفلسطيني وإمكانات التحول نحو الديمقراطية في هذا النظام. طبعاً لا يفوتنا هنا الإشارة إلى ان المقصود بنظريات ونماذج الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية تشتمل أيضاً على نظريات ونماذج تفسير التعثر أو الانسداد الديمقراطي كما يسميه البعض.

رغم أن معظم الباحثين في هذا المجال يشيرون إلى ان نظريات ونماذج الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية تعتبر من العلوم الحديثة جداً، إلا أنني اعتقد ان منشأ هذه النظريات والنماذج يمتد إلى بضعة عقود مضت ، حيث تم التقدم بالكثير من الأبحاث والدراسات الذي لا يتسع المجال إلى حصره ومراجعته، إلا أنني سوف أركز في هذا البحث على نماذج من الدراسات

التي نشرت خلال العقدين الماضيين على اعتبارها الأكثر حداثة في دراسة التحول إلى الديمقراطية أو الانسداد الديمقراطي، والتي تبلورت في نهاية القرن المنصرم ومطلع هذا القرن. اخترت التركيز على الدراسات خلال العقدين الماضيين باعتبار هذه الفترة ضمت رزمة واسعة من الأعمال ذات الصلة المباشرة بالموضوع¹⁵.

مفهوم معياري للإصلاح السياسي

يتفق معظم الباحثين في العلوم السياسية على ان المقصود بالإصلاح السياسي يمكن تلخيصه بتحقيق النظام الديمقراطي، فلا يمكن الحديث عن الإصلاح السياسي دون الحديث عن الديمقراطية. قد يرى البعض بان أعمال الإصلاح السياسي إنما يمكن ان تتم حتى في أنظمة الحكم الديكتاتورية أو الفردية والمستبدة دون المساس بهذه الطبيعة الديكتاتورية أو المستبدة، بما في ذلك الأنظمة الباتريمونيالية الحديثة أو الزبانية الحديثة، حيث يعني الإصلاح هنا "التحديث" للنظام وأدواته التنظيمية والإدارية، كما يحصل الآن في بعض البلدان النامية، حيث يتم تشكيل وزارات للتنمية الإدارية تهدف بحسب اختصاصها إلى إصلاح النظام الإداري للدولة بغرض تحسين الكفاءة والنجاعة وتممية قدرات المؤسسة الحكومية على تقديم الخدمات للأفراد، أو في أحسن الأحوال في عملية الانتقال من نظام ديكتاتوري شمولي إلى أنظمة حكم فردي ذات سمات ليبرالية.

¹⁵ عاصي، جوني: نظريات الانتقال إلى الديمقراطية، إعادة نظر في براديجم التحول، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله-فلسطين، 2006. والتي استخدم فيها المؤلف ما مجموعه 134 مرجع منها 106 نشرت منذ العام 1990 و 47 مرجع نشرت منذ العام 1995 مقابل 44 فقط نشرت قبل العام 1990.

على أهمية المعنى المقترح للإصلاح السياسي في الفقرة السابقة، إلا أنني لا أرى هذا مدخلا ملائما لتعريف الإصلاح السياسي، فالعمليات الإدارية والفنية بهذا المجال يمكن أن تقود إلى تحسين محدود في الأداء الحكومي، إلا أنها، وعلى أهميتها، لا يمكن أن تشكل بديلا عن التفتح والازدهار الشامل الذي قد توفره فرص المشاركة العامة من قبل المواطن صاحب الحقوق المدنية في صنع النظام السياسي والمشاركة في تكوين الإرادة العامة للبلد.

تقول د. ميتكيس "وهنا تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت المستجدات المعاصرة في مجمل تداعياتها قد باتت تشغل حيزا متناميا من شواغل المحللين السياسيين إلا أن بُعدها السياسي المتمثل في الإصلاحات السياسية أو ما يدرج على تسميته بالتحول الديمقراطي قد اجتذب أنظار العديد من الدارسين"¹⁶. كما يقول المغربي "تركزت هذه الدراسة على إحدى الظواهر السياسية الرئيسية في زمننا هذا، الديمقراطية والإصلاح السياسي"¹⁷. وتقول د. عبود "ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الإصلاح بأبعاده المختلفة الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية كان واحدا من المفاهيم المحورية التي شغلت التيار الليبرالي العربي أو التيار العقلاني التنويري القديم والحديث والمعاصر، إلا أنه كان يتم استخدام مفهوم الإصلاح وفقا لظروف ومتطلبات كل مرحلة وعلاقات القوى السياسية التي تحكمها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. ولكن ما نعنيه في هذه الدراسة هو ملف الإصلاح والتطور الديمقراطي الراهن واشكالياته المختلفة"¹⁸. أما "وثيقة الإسكندرية" فقد نصت بهذا الخصوص على أن المقصود

¹⁶ ميتكيس، هدى: التجارب الأسيوية في الإصلاح السياسي. ص 1.
www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=9961

¹⁷ المغربي، محمد زاهي بشير: الديمقراطية والإصلاح السياسي، ص 1.
www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=9960

¹⁸ عبود، أميمة مصطفى: مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد، ص 1.
www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=10161

بالإصلاح السياسي "كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير في المجتمعات والدول العربية قدما، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية"¹⁹. من الجدير التنويه إلى ان المعنى المقترح هنا للإصلاح السياسي لا يعني بأي حال من الأحوال تبني الشروط والمعايير والظروف المطلوبة لتطبيق هذا المفهوم كما جاءت في "وثيقة الإسكندرية"، ف "مع مراعاة الشروط والمحددات والخصوصيات والأولويات، إضافة إلى الشراكة مع الحكومات التي لها مصلحة في عدم الإصلاح، قد يبان ان وثيقة الإسكندرية تشكل خطة إصلاحية لمائة عام أو أكثر تبعا لظروف كل بلد، وبعد ان يتم إيجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية ونزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وخلوه منها"²⁰.

يحلينا هذا إلى مسألة ربط المفهوم (الإصلاح السياسي) في عملية التنمية والعدالة الاجتماعية. فالتحول والانتقال نحو النظام الديمقراطي يجب ان يرتبط بشكل عميق وعملي بالحاجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد، أي بلد. وفي حديثنا عن فلسطين، وبسبب من الاستنزاف والتدهور المستمر لمصادر البلد المادية والمعنوية، يصبح الربط المباشر والعملي بين مفهوم الإصلاح السياسي من جهة والتنمية والعدالة الاجتماعية وباقي الاحتياجات الأساسية والفرعية من الجهة الأخرى، أمرا جوهريا ويتصل بالمصالح المباشرة للقطاعات والفئات والأطراف وجماعات المصالح الأخرى في فلسطين. ان التقليل من أهمية هذا الربط بين المفهوم من جهة والتنمية والعدالة الاجتماعية من الجهة الأخرى، يضعنا في مساواة في

¹⁹ انظر "وثيقة الإسكندرية" مارس 2004، مؤتمر قضايا الإصلاح السياسي العربي، الرؤية والتنفيذ، المنعقد في 12 - 14 مارس 2004. في مكتبة الإسكندرية.

²⁰ جقمان، جورج: ما هو المقصود بخطة "إصلاح" الشرق الأوسط؟ وثيقة الإسكندرية نموذجا، الأيام، 20/6/2004.

الفهم مع محاولات البعض مثل الدول المانحة في تقديم جهودات في مجال الإصلاح السياسي في فلسطين (وغيرها) الذي أعطته معنى تقني أو إداري، كما ربطته بمفهوم "الحكم الرشيد" Good Governance كهدف لمساعي ومجهودات هذه البلدان دون الأخذ بالاعتبار مكونات المجتمع الفلسطيني، ما أدى إلى إفراغ المفهوم من مضمونه التنموي والعدل.

فعلى الرغم من ان هذا المفهوم (الحكم الرشيد) يتضمن على عناصر الديمقراطية والتداول على السلطة، المشاركة، الشفافية، العدالة، سهولة الحصول على المعلومات وتدفقها بيسر، وجود قواعد ومرجعيات تشريعية وقانونية، مقدرة جهاز الحكم على التكيف مع متطلبات الجمهور والقطاعات المختلفة له والتغيرات التي تحصل في البلد والبيئة المحيطة الإقليمية والعالمية، ضمان حدود دنيا من التوافق والإجماع الوطني، كفاءة وفعالية الجهاز الحكومي، وأخيرا وليس آخرا اعتماد عملية التخطيط وفق رؤى واضحة وأجندة وطنية متواضع عليها، أقول، يبقى المفهوم من دون ربطه بالمصالح المباشرة للقطاعات والفئات والمجموعات الأخرى في فلسطين، كما ودون ربطة المباشر بعملية التنمية والعدالة الاجتماعية بمعانيها الملموسة، مجرد شعار أو محاولة تقنية. "من الواضح ان مفهوم الإصلاح في الحالة الفلسطينية يرتدي معنى خاصا وحساسا نظرا للتداخل بين مهتمتي التحرر الوطني والبناء المجتمعي، الأمر الذي يقضي عند التعامل معه ان يتم الارتكاز على قاعدتي حق تقرير المصير والتنمية المجتمعية، ما يسمح بجعله مفهوما شاملا الأبعاد المادية، والمعنوية، والعملية، والنظرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والإدارية، والمالية، والمؤسسية، حاضرا ومستقبلا"²¹. ان مراجعة سريعة لبرامج ومبادرات المجتمع الدولي لدعم

²¹ زبيدي، باسم: الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخدامه "الحالة الفلسطينية ... نموذجا"، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، 2005، ص 54.

عملية الإصلاح السياسي في فلسطين، أظهرت شيئاً من ضيق الأفق (المقصود أو غير المقصود) في تصميمها لبرامجها في مجال دعم إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية على سبيل المثال، أو ما اصطلح على تسميته في العادة بمشاريع تقوية وتعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية.

جرى تصميم معظم هذه البرامج والمشاريع والمبادرات على أساس عناصر مفهوم "الحكم الرشيد" كما يتم تداولها في الأدبيات العالمية. لم يتم بذل جهود في محاولة توطين هذا المفهوم وعناصره، (مكوناته التي عرضناها في الفقرة السابقة) تحولت هذه البرامج والمشاريع والمبادرات إلى محاولات "فضائية" لتغيير الواقع، غير متصلة بمكونات وعناصر المجتمع الفلسطيني، ما جعلها موضع شكوكه وافقدها مضمونها ومقصدها.

الفصل الثالث: نظريات ونماذج تفسير التحول الانتقال الانسداد الديمقراطي

تراوحت النماذج لتحليل عملية الانتقال التحول الانسداد الديمقراطي والياتها بين اعتماد المرجعيات الثقافية أو الاقتصادية الاجتماعية أو السياسية أو مزيج بينها، الا ان أياً من هذه النماذج تمكن منفرداً من النجاح في تفسير حالات التحول أو الانتقال أو الانسداد أو التعثر الديمقراطي. لذا لا نجد لغاية الآن من يدعي اقتراحه لنظرية مكتملة بهذا الخصوص. اشتملت النماذج المقترحة على محاولات لتأسيس نظريات لتفسير حالات التحول أو الانتقال إلى الديمقراطية أو الانسداد الديمقراطي (مثل محمد عابد الجابري). كما انها اشتملت أيضاً على ما هو اقل من ذلك، أي الأبحاث والدراسات التي تتعلق بجانب أو أكثر من جوانب العملية، والتي لا أراها اقل أهمية من الأولى، حيث تشكل هذه الدراسات والأبحاث مادة صلبة في اتجاه تأسيس علم أو علوم في بحث الديمقراطية والانتقال أو التحول إليها أو عدمه. لذا ما سوف أقوم به في هذا المجال هو استعراض لنماذج مختارة من هذه المحاولات، إن كانت التي سعت إلى تأسيس نموذج نظري مرجعي (نظريات)، أو المحاولات التي سعت إلى بحث جانب أو جوانب من المتعلقة بالموضوع المبحوث.

محمد عابد الجابري

يقترح محمد عابد الجابري نمودجا مختلطاً من المرجعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية لتفسير حالة الانسداد الديمقراطي في المنطقة العربية التي نحن جزءا

منها. وان كان يحاول الفصل بين نموذج سياسي وآخر اجتماعي ثقافي لتفسير حالة الانسداد الديمقراطي كما يسميها، إلا انه وفي ضوء مراجعة نماذجه المقترحة بهذا الخصوص يمكن اعتبارها تنتمي إلى نموذج مختلط يجمع بين التفسير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الثقافي. يتقاطع الجابري في نمودجه المقترح مع الكثير من المفكرين والباحثين في هذا الشأن، لذا رأينا ان نقوم باستعراض لأهم مكونات ومرتكزات النموذج الذي يقترحه، حيث يحاول الإجابة عن حالة الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي من خلال بحث مفهوم المجتمع المدني وأثره في التحول نحو الديمقراطية.

يرى الجابري بأنه لا يوجد مجال إلى التحول نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي دون تشكل المجتمع المدني²²، كما انه يشير إلى ان المجتمع المدني لا يمكن ان يتشكل دون اعتماد الممارسة والأسلوب الديمقراطي، الأمر الغائب في المنطقة العربية لاعتبارات المكونات السياسية والاجتماعية والثقافية لشعوب المنطقة. فالدولة حسب الجابري نشأت في العالم العربي (معظم الدول العربية) عن طريق الاستعمار الذي سلم جهازها الهش إلى ارسنقراطية محلية سعت عن طريق المطالبة والتمني على الاستعمار مغادرة البلاد. بعد تسلّمها مقاليد السلطة في البلاد، لم تكن هذه الارسنقراطية بحاجة إلى ممارسة الديمقراطية حيث كان شعارها مواصلة الحرب على الامبريالية، الاستقلال الناجز، محاربة الصهيونية، الاستقلال الاقتصادي والتنمية. الأمر الذي أسهم في بناء دولة العسكر التي سعت إلى حرق المراحل وأعاققت نشوء وتكون المجتمع المدني²³ وحالت دون دور الأفراد والجماعات من الشعب،

²² الجابري، محمد عابد : المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (19)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

²³ يرى محمد عابد الجابري بان المجتمع المدني هو "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية بالمعنى الذي ذكرناه، اعني المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن، السياسية

وأطلق على هذا النوع من الدول "بدولة الثورة". الدولة في هذه الحالة النموذج ابتلعت المجتمع المدني واحتلت مكانه.

يوسع الجابري هذا النموذج من خلال دمج المرجعيات الاجتماعية الثقافية في التحليل. فالمجتمع المدني أيضا حسب الجابري هو مجتمع المدن والمؤسسات الارادية (الطوعية) بعكس المجتمع البدوي القروي الذي يشكل القوام الرئيسي للمجتمعات العربية، هذه المجتمعات (البدوية القروية) تتشكل من مؤسسات "طبيعية" يولد الفرد منتما لها، مندمجا فيها ولا يستطيع الانسحاب منها. المجتمعات الأقطار العربية هي أقطار تهيمن عليها الثقافة والتقاليد البدوية الريفية، حتى مدنها فهي تخضع أيضا لهيمنة الثقافة والتقاليد البدوية الريفية.

يلخص الجابري مراحل تطور العلاقة بين المدينة والريف البادية في العالم العربي (وهو بهذا يحاول ان يتوصل إلى بناء نموذج تحليلي يبدو انه يتصل بالنظرية الخلدونية) بتكون نخب²⁴ ارستقراطية أنشأها الاستعمار تبنت مشروع الاستقلال الوطني، وحيث ان جذورها الديمغرافية مدنية، وثقافتها متصلة بالغرب (الاستعمار) بطريقة أو بأخرى، ومشروعها استقلالي، تبنت هذه النخب توجهات لإرساء مؤسسات المجتمع المدني في نقيض ومقابل النخب البدوية، التقليدية، التي قاومت الاستعمار للحفاظ على الوضع القائم كما هو. تقف وراء النخب الارستقراطية التي قادت الشعب وحضرته للاستقلال نخب من نوع جديد، هذه النخب متحدرة

والاجتماعية والاقتصادية... المجتمع الذي تقوم فيه "دولة المؤسسات" بالمعنى الحديث... البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات... الخ".
المصدر السابق: 184.

²⁴ يعتبر الجابري بان النخبة هي "مجموعة من أبناء الجيل الواحد، أو الأجيال المتداخلة، تجمع بينهم تطلعات وتحركهم طموحات يصفون عليها صفة الإطلاق، فيجعلونها مشروعا مستقبليا للمجتمع كله ويعملون على تجنيد "الشعب" من اجل تحقيقها".
المصدر السابق: ص 197.

من مديني البادية الريف، الأكثر شعبية والأقل ارسقراطية. وبفعل الثقافة وهذا التركيب تشرع هذه النخب بالانتقال بالنضال الوطني من الحالة (السلمية، المطالباتية) إلى حالة العنف والمقاومة المسلحة لتفود الشعب تاركة وراءها النخبة الارستقراطية، أو منافسة لها على زعامة الشعب عبر المشروعية التي اكتسبتها من خلال المقاومة العنيفة. في مرحلة الاستقلال، النخب الارستقراطية مؤهلة أكثر لقيادة العملية (التفاوض، إدارة الدولة بعد الاستقلال) وذلك بحكم خبرتها وإمكاناتها الاقتصادية والثقافية والمهنية. النخب البدوية الريفية التي نافست النخب الارستقراطية، تحاول عبر سيطرتها على الدولة الحصول على المنزلة رقم واحد في المجتمع، وأثناء انشغال النخبة الارستقراطية في إعمار البلاد والبدء بعملية التحديث، تنقض النخب البدوية الريفية على السلطة عبر الانقلاب العسكري أو الحزبي لدى حدوث أي حالة ضعف لمكانة النخب الارستقراطية خاصة بسبب تدهور وضع البلاد الذي تدفع باتجاهه أساسا دولة الاستعمار. هذا أصلا بعد ان تكون قد ظهرت على السطح حالة الصراع بين النخبتين المذكورتين. تنشأ الدولة القومية دولة القطاع العام وتقوم النخب البدوية الريفية بالسيطرة عليها والجلوس على قممها وعلى كافة القمم في المجتمع. كما تصادر إمكانات البلاد وتحتكر السلطة والقوة والاقتصاد، الأمر الذي ينشئ من جديد فوارق طبقية واجتماعية واقتصادية جديدة.

تنشأ الأزمة من جديد، النخب البدوية الريفية تفشل هي الأخرى في تحقيق أي مكاسب للشعب، ما يدفع بتشكل نخب جديدة، كانت على هوامش النخب الحاكمة، أو من جراء الانتقال السريع والمتواصل لأبناء البادية الريف إلى المدينة، حيث "مرة أخرى، عملية "التطور" التي ابرز سماتها - كما بينا من قبل - (الحديث للجابري) الانتقال من البادية إلى المدينة، ومن الهوامش إلى المراكز، عبر انتشار التعليم وذيوع وعي الحاجة إلى الارتقاء على سلم المواقع والمنازل"

²⁵، لتأتي بعد ذلك نخبة ثالثة لتكمل الدورة الخلدونية والتي ربما يكون احد شعاراتها حسب الجابري "الإسلام هو الحل".

تتحشر في المجتمعات العربية إذا وبحسب الجابري ثلاثة نخب رئيسية، النخبة الارستقراطية التقليدية المدنية وامتداداتها، النخبة التي افرزها القطاع العام اقطاع الدولة المشكلة بالدرجة الرئيسية من "بدو المدن" ، وأخيرا النخب المعترضة المحتجة على واقع الحال وعلى فشل النخبين الأولى والثانية في حل الأزمات القائمة.

حسب الجابري لا تتسع هذه الخارطة من النخب المتصارعة على السلطة إلى الممارسة الديمقراطية ولا للمجتمع المدني، فهي - أي النخب الثلاثة - تخاف بعضها بعضا، كما تخاف الديمقراطية. والعلاقة بينها علاقة نفي وإقصاء وتهميش. النخب الارستقراطية تخشى الديمقراطية كونها لم تعد تسيطر على الأغلبية العددية للجمهور إذا تحولت إلى أصوات انتخابية. النخب الثانية (المُسيرة للبلاد) تخشى الديمقراطية لأنها تخاف ان تفقد سيطرتها على السلطة التي بحوزتها الآن حيث انها لم تقدم حولا لأوسع الفئات الشعبية. اما النخب الثالثة، فهي تقبل بالديمقراطية طالما تتيح لها الانتقال إلى السلطة، اما المضي باللعبة الديمقراطية إلى نهاياتها والقبول بمبدأ تداول السلطة فينتهي عند أول مرة تصل بها هذه النخب إلى السلطة.

بسبب هذه الخارطة للنخب كما يعرضها الجابري، تركز النخب المُسيرة للحكم على مركزية الدولة، بما فيها العائدات الاقتصادية والريعية. وينشأ بهذا صنما ضخما ينتج ثقافة "تلقائية" كما سماها الجابري، ترى ان أي عملية تغيير لا يمكن ان تتم إلا عبر صنم ضخم أيضا بمواجهة

ما لا تستطيع باقي النخب مواجهته، فتبرز ثقافات ومفاهيم مثل المستبد العادل والزعيم البطل والقائد الفذ والمنقذ المخلص للبلاد والقائد الرمز.

يحاول الجابري من خلال هذا النموذج تحليل عناصر وديناميكيات حالة الانسداد الديمقراطي في البلاد الأقطار العربية. حاكي الجابري من خلال هذا النموذج، أو ربما استجدي نظرية ابن خلدون في مقدمته الشهيرة والتي سعى من خلالها (ابن خلدون) إلى تفسير حالة نشوء وتطور واندثار الدولة عبر استخدامه لمفهوم "العصبية". على الرغم من أهمية النموذج الذي طوره الجابري، خصوصاً لجهة محاولة توظيف النظرية الخلدونية في تحليل وتفسير حالة الانسداد الديمقراطي في الأقطار العربية، كما ولما يمتلكه هذا النموذج من أدوات تحليلية (اجتماعية ثقافية، سياسية)، إلا أنه ما زال قاصراً عن التطبيق على معظم الأقطار العربية وإن كان يصلح جزئياً في تفسير حالة الانسداد الديمقراطي في بعض الأقطار العربية كـمصر والعراق منذ حقبة الاستقلال وبعيدها. فمن غير الواضح ما إذا كان يمكن قبول خارطة النخب التي يقترحها الجابري في نمودجه، خصوصاً وأنه لا يوجد ما يثبت وجود هذه الحدود الفاصلة التي اقترحها الجابري بين النخب الارستقراطية والنخب التي تندفع من البادية الريف إلى المدينة، كما إلى آليات تشكلها وتم فصلها لتصبح قوة منظمة أو شبه منظمة تسعى إلى تحقيق مصالح واضحة لها ومشاركة. يضاف بان الجابري لم يحاول التعرض إلى جزء كبير من الأقطار العربية التي تعتمد اقتصاد الريع والتي نشأت في سياقات تاريخية بخلاف التي اقترحها في نمودجه.

على الرغم مما تقدم، يحيلنا تحليل الجابري إلى الاهتمام بالنظرية السياسية التي تركز على النخب السياسية بالدرجة الأولى وباقي النخب الاقتصادية والاجتماعية الثقافية في عمليات الانتقال والتحول نحو الديمقراطية، الأمر الذي يقترحه الكثير من المفكرين في هذا الحقل.

جون ووتربوري

يحاول ووتربوري اقتراح نموذج خاص بالشرق الأوسط فيما يتعلق بمسألة الانتقال إلى الديمقراطية، حيث يستعرض مجموعة من العناصر والعوامل المتواضع عليها بهذا الخصوص للتأكيد على بعضها والتقليل من شأن الآخر في محاولة منه لرسم وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً في حسم مسألة الانتقال إلى الديمقراطية. فهو يؤكد ان التطور الاجتماعي - الاقتصادي لا يمكن الاعتماد عليه باعتباره ضرورة مسبقة للتحويلات الديمقراطية أو للانتقال إليها، بل وحتى لا يرى بها شرطاً مسبقاً لذلك، يقول ووتربوري "ان المستويات العالية نسبياً في الوضع الاجتماعي - الاقتصادي بمعناه العام لا يمكن إلا ان ينظر إليها بصفتها تيسر التحرك نحو الليبرالية والمسؤولية السياسية، والمستويات الواطئة لا يمكنها ان تضع عقبات كأداء بوجه التحويلات الديمقراطية (الهند وتركيا، والسودان بين حين وآخر) ... ان المستويات العالية في الوضع الاجتماعي - الاقتصادي لا هي ضرورية ولا هي كافية لتحقيق الديمقراطية"²⁶. كذلك الأمر، يستبعد الكاتب بان يكون للدولة اللاضريبية في الأقطار العربية اثر في تعثر التحول أو الانتقال إلى الديمقراطية، فالكاتب يعتبر بان هناك دول كثيرة تجبي ضرائب اقل مما تتم جبايته في الأقطار العربية إلا انها تخوض تجارب ديمقراطية. يضاف إلى ما تقدم، فالكاتب

²⁶ ووتربوري، جون: ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 79.

بيدي عدم حماسته إلى اعتبار ان شيوع الثقافة الإسلامية والنظام الاجتماعي الأبوي في المنطقة لها تأثير ذو مدلول على حالة الانسداد الديمقراطي في الشرق الأوسط.

يقترح ووتربوري استثنائيتين يتميز بهما الشرق الأوسط لتفسير حالة الانسداد الديمقراطي به، الاستثنائية الأولى تكمن في تضافر استخدام الحرب والاستبداد، الحرب تستدعي حشد الجند كما توخي رسالة لتبرير الاستبداد. الاستثنائية الثانية للشرق الأوسط تكمن في تحالف الطبقة الوسطى (موظفي الدولة، المثقفين) مع الدولة تحالفا عضويا، كذلك بالنسبة للبرجوازيات المحلية، فهي "تتخلى عن أي دور سياسي علني فنقوم بإتباع توجهات الدولة الاقتصادية العامة، وذلك لقاء السماح لها بجني أرباح كبيرة... وبهذه الطريقة تتطور لدى نقابات العمال الكبرى وزعمائها، ولدى برجوازية القطاع الخاص، ولدى القادة والمدراء في الدولة، شبكة من المصالح التي يمكن ان يهددها الانفتاح الديمقراطي"²⁷.

لم يقدم ووتربوري دلائل واضحة على ان الاستثنائيتين المذكورتين هي فعلا استثنائيات شرق أوسطية، فان كنت لا انفي بأنه قد تكون هناك علاقة بين الحرب أو احتمالات الحرب وتوخي ذلك لتبرير الاستبداد، إلا انه لا يوجد ما يشير إلى ان هذا الربط يصلح لتفسير الحالة الشرق أوسطية (خصوصا الأقطار العربية حسب الكاتب) فالحرب يمكن دائما ان تستخدم لتبرير الاستبداد، ولا يمكن التأكيد على ان هذه سمة خاصة في بلدان الشرق الأوسط. ينطبق نفس الشيء على علاقة البرجوازية المحلية والطبقة الوسطى في الدول غير الديمقراطية بالدولة وأركان النظام السياسي بها. فالحالات التي وقفت بها البرجوازية المحلية والطبقة الوسطى بشكل واضح ضد الدولة غير الديمقراطية نادر جدا، جزء من دول أمريكا اللاتينية في مرحلة

الاستبداد شهدت تحالفا بين الدولة والبرجوازيات المحلية بها كما وقطاعات واسعة من الطبقة الوسطى خاصة موظفي الدولة، ما ينطبق على أماكن كثيرة في العالم.

وان كنا نوافق مع الكاتب على عدم وجود تأثير ذو مدلول لشيوع الثقافة الإسلامية والنظام الاجتماعي الأبوي في الشرق الأوسط على حالة الانسداد الديمقراطي بها ، إلا ان الكاتب تعرض لهذا الجانب بشكل سريع، الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة أعمق خصوصا في حال التمييز بين احتمالات الانتقال إلى الديمقراطية وبين التحول إليها. ان الانتقال إلى ممارسة الديمقراطية الإجرائية وبالمعنى الشكلي قد لا يعيقه شيوع الثقافة الإسلامية والمجتمع الأبوي، اما التحول نحو الديمقراطية فنرى انه يستلزم تغييرا في نمط النظام الاجتماعي والثقافي.

اما بالنسبة لتأثير الدولة اللامركزية، والتي لا يرى الكاتب تأثيرا لها على حالة الانسداد الديمقراطي بالمنطقة، فنرى ان يتم نقاش الموضوع من زاوية أخرى حيث ان معظم دول المنطقة تعتمد الاقتصاد الريعي في عائداتها وتمويلها، الأمر الذي قد لا تختص به دول الشرق الأوسط، ولكن نرى ان هذا العامل في الشرق الأوسط أو خارجه يلعب دورا رئيسيا في تمويل الدول الاستبدادية أو غير الديمقراطية (بما فيها الباتريمونيالية والباتريمونيالية الحديثة) كما والتحويلات المحتملة في النظام السياسي الريعي. بمعنى أوضح، يستخدم الريع الذي تتحصل عليه الدولة في تمويل مشروعاتها الخاص، أي بتمويل ديوممة آليات الحفاظ على النظام السياسي وإعادة إنتاجه. لذا نعتقد بان لهذا العامل (الريعية) دورا حاسما في إعاقة أو تأخير عملية الانتقال والتحول نحو الديمقراطية.

اوليفيه روا

أقترح أوليفييه روا النموذج "الزبائني" في تفسير حالة الانسداد الديمقراطي وتعثر محاولات الإصلاح السياسي. يعتبر روا بان هناك ثلاثة أنواع من الشبكات التضامنية أو "العصبية المتضامنة"، (1) الشبكة المتعاونة البحتة والمحدودة التي تتشكل حول رجل يتمتع بسلطة ما، والتي لا تدوم بعد فقد منصبه. (2) المجموعة المتضامنة (العصبية) التقليدية (العشيرة، القبيلة، القرية، الأسرة الموسعة... ويسبق طبعا وجودها وجود الدولة). (3) المجموعة المتضامنة الحديثة، التي ليس لها وجود سابق على الدولة، ولكنها تعمل بنفس روحية وأسلوب "التضامنيات التقليدية"²⁸. يهتم روا بالشكلين الثاني والثالث لهذا النوع من التضامنيات، بالطبع الشكل الثالث والحديث هو النموذج الذي يعتبره روا المكون الرئيسي للنظام السياسي في قسم كبير من الأقطار العربية، والذي ينشأ بفعل الوجود السابق "للتضامنيات التقليدية" التي تتفكك "جراء التحول الحضري والتمازج الاجتماعي والادلجة، وعند إذن تعود إلى الحياة في صورة أخرى (الزبانية السياسية والمافيا الاقتصادية)، ولكن من الممكن أيضا ان تزول"²⁹.

يركز روا في نموجه هذا على التجربة الجزائرية، إلا انه يمكن تعميم النموذج على أكثر من حالة عربية حيث تمسك بزمام السلطة حركة سياسية أو حزب سياسي قاد إلى الاستقلال (كما في الجزائر) أو امسك بزمام السلطة بعيد أو بعد عملية الاستقلال (مثل سوريا، العراق، ليبيا)، تتركز السلطة في هذا النوع من الأنظمة السياسية في يد الزعيم الواحد.

²⁸ روا، أوليفييه: الزبائنية والمجموعات المتضامنة، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 365.

²⁹ المصدر السابق، ص 367.

المهم في هذا النموذج هو حالة الشبه بين حركة التحرر الوطني الجزائري وحركة التحرر الوطني الفلسطيني "فتح"، حيث انت الاتنتان إلى السلطة بشكل منفرد مباشرة بعد الاستقلال (أو اتفاق أسلو في فلسطين) واستمرت هذه الحركات باحتكار السلطة والبيروقراطية الحكومية بشكل منفرد أيضا (من غير الواضح فيما إذا سيستمر هذا الوضع في فلسطين بعد تشكيل أول حكومة من خارج فتح في آذار من عام 2006، السؤال الذي تصعب الإجابة عنه حاليا في كيفية قيام الحكومة الحالية لحماس في قيادة السلطة الفلسطينية التي تتشكل كل عناصرها القيادية تقريبا من حركة "فتح" بما فيها الرئيس، فتجربة الحكومة الحالية بقيادة حماس لا يمكن اعتبارها في حكم "الحكومة"، حيث يقتصر نطاق سيطرتها الآن على مجلس الوزراء والقوة "النظامية"، اما باقي مكونات "المؤسسة" الحكومية فلا تخضع لغاية الآن لمجلس الوزراء).

عن حالة الجزائر يقول الكاتب "واللافت النظر، بوجه خاص، هو في الواقع عدم تجدد المجموعة [الحديث هنا عن العصبية التضامنية على شكل حركة التحرير الجزائري] اذ انها مغلقة في وجه من ليسوا من قدماء المجاهدين أو من أبناء الشهداء، وهذا ما يعتبر تشكيلا لطبقة حاكمة تجدد نفسها بالاستناد إلى شبكة من العصبية الجديدة. ذلك ان الحزب غير مؤحد [بكسر الحاء] : ان العصبية ليست هي الحزب بل هي الشبكات الأدنى مستوى والتي يمكن ان تتخذ أشكالا متنوعة : مثل (كبار الموظفين) التكنوقراطية، "المافيات" التي تؤمن لها مصادر دخل معينة (استثمار ميناء، تراخيص استيراد...) وتكوين عشائر جديدة على أسس إقليمية (محلية)³⁰.

³⁰ روا، أوليفيه: المصدر السابق، ص 371.

توصيف الوضع في الجزائر، والذي تعرض له روا في ما يتعلق بالشبكة المتضامنة والتي تسيطر على مقاليد السلطة والثروة (خصوصا التي تأتي من خلال الريع أو الفساد) يشبه إلى حد بعيد الوضع القائم في فلسطين. فحركة "التحرير" هنا وهناك التصقت بالسلطة أو تحولت إلى سلطة، "عضويتها" مقتصرة إلى حد كبير على أعضاء الحركة و"المناضلين القدامى". الفرق الوحيد، والكبير، هو في انقلاب هذه السلطة الشبكة المتضامنة في الجزائر على نتائج الانتخابات السياسية في كانون أول عام 1991، مقابل قبول السلطة الشبكة المتضامنة في فلسطين لنتائج الانتخابات السياسية التي جاءت بنفس التيار السياسي (التيار الإسلامي من امتدادات حركة الإخوان المسلمين). يبرز سؤال أسئلة كبيرة في هذه المرحلة في فلسطين، هل قبلت حركة "فتح" فعلا بنتائج الانتخابات؟ يبدو الأمر عكس ذلك، فمنذ اللحظة الأولى لفوز حماس في الانتخابات التشريعية مطلع عام 2006 وتشكيلها للحكومة لاحقا، لم تتصرف فتح كمعارضة بالمعنى التقليدي. فقد بدأت بمحاولة لإجراء تعديلات في رزمة القوانين والتشريعات في الأيام الأخيرة لعمل المجلس التشريعي المنتهية ولايته، كما بدأت جلساتها الأولى في المجلس التشريعي بعد جلسة حلفان اليمين الدستوري للمجلس الجديد بالانسحاب الكامل من المجلس في محاولة لتعليق أعماله، مرورا بمشاريع القوانين (قرار بقانون) التي حاول الرئيس أبو مازن تمريرها في فترات الانعقاد القانوني للمجلس، كذلك في المساعي التي تتم حاليا لتوسيع صلاحيات الرئيس والأجهزة المدنية والأمنية التابعة له، وليس انتهاء بالإضراب الذي تقوده حركة فتح لموظفي القطاع العام³¹. سوف أحاول التعرض لاحقا لهذا الموضوع والذي أرى انه يعتمد بدرجة كبيرة على تأثير الفاعلين الخارجيين، مع الانتباه إلى

³¹ في مقابلة مع السيد نبيل عمرو لغرض هذه الرسالة في تشرين أول 2006، وعند سؤاله عن إلى متى سوف يستمر هذا الإضراب (والحديث عن إضراب موظفي القطاع العام)، أجاب السيد عمرو "حتى تتحل الحكومة الحالية وتأتي واحدة جديدة ليست من حماس".

العامل الداخلي الذي يكمن في تشكل حالة من الانقسام الداخلي في حركة فتح. بكل الأحوال، يشير احد قياديي حركة فتح إلى ان معظم أعضاء الحركة لم يكونوا يتوقعون هزيمتها في الانتخابات التشريعية الأخيرة عام 2006، ما دفعها إلى المضي بعملية الانتخابات التشريعية حتى نهايات عملية فرز الأصوات³². استطلاعات الرأي التي سبقت عملية الانتخابات بقليل، أكدت الاعتقاد السائد بأن حركة فتح منتصرة لا محالة في الانتخابات المذكورة.³³

محمد زاهي بشير المغربي

قام المغربي³⁴ بمحاولة لتصنيف النماذج والمداخلات التي تعرضت لتفسير عمليات الانتقال والتحول إلى الديمقراطية أو إلى انسدادها³⁵، حيث صنف هذه النماذج في ثلاثة مداخل:

³² من مقابلة مع د. محمد اشتية تم إجراؤها لغرض هذا البحث في أواخر أيلول 2006.

³³ راجع استطلاعات الرأي التي أجراها "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" بخصوص الانتخابات التشريعية الفلسطينية للعام 2006. حيث أفادت نتائج آخر استطلاعات الرأي بهذا الخصوص بتفوق شعبية حركة فتح مقابل شعبية حركة حماس، ففي استطلاع أجراه المركز في 17-19/كانون ثاني 2006 حصلت حركة فتح على تأييد 42% من المستطلعة آرائهم مقابل 35% لحركة حماس. نفس النتائج تم تأكيدها في استطلاع آخر لنفس المركز في يوم الانتخابات 25/كانون ثاني/2006. كذلك يمكن مراجعة نتائج استطلاعات الرأي التي أجراها "برنامج دراسات التنمية" التابع إلى جامعة بيرزيت في أيلول/أكتوبر أول من عام 2005 حيث تم الخروج بنتائج مشابهة.
www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html
<http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/opinionpolls/poll22>

³⁴ المغربي، محمد زاهي بشير: الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات.
www.arabrenewal.com./index.php?rd=AI&A10=9960

³⁵ قام محمد السيد سعيد بمحاولة سابقة لمحاولة المغربية لتصنيف النماذج والمداخلات التي تحاول تفسير حالة الانسداد الديمقراطي، حيث يستعرض السيد في تصنيفه ثلاثة مداخل لتفسير حالة الانسداد الديمقراطي يمكن إجمالها في النظريات الثقافية، النظريات السياسية والنظريات الاقتصادية. يتشابه تصنيف السيد في بعض جوانبه مع تصنيف المغربي في كون الاثنين صنفًا مجموعة من "النظريات" السياسية و"النظريات" الاقتصادية (مع فارق إهمال المغربي للنموذج الريعي في النماذج الاقتصادية) وافتراقهما في تصنيف السيد لنماذج و"نظريات" ثقافية مقابل المغربي الذي صنف هذا المدخل تحت مسمى المدخل البنوي والذي احد عناصره النموذج الثقافي. هذا مع الانتباه إلى ان السيد اهتم في الحالات العربية من باب تفسير الانسداد الديمقراطي مقابل المغربي الذي تضمن تصنيفه على الاهتمام بعمليات الانتقال والتحول في العالم بشكل عام. انظر محمد السيد سعيد: إشكاليات تعثر الديمقراطية في العالم العربي، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، 1997.

أولاً: المدخل التحديثي

"والذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظراً لأن اغني بلدان العالم هي بلدان الديمقراطية"³⁶. فقد دافع عن هذا المدخل الكثير من الباحثين في مجال الديمقراطية مثل ديموند، بهالا وغيرهم. يشير الكاتب بأنه وعلى الرغم من توجيه الكثير من الانتقادات إلى هذا المدخل، إلا أنه لا يمكن إنكار العوامل الاقتصادية في إمكانات الانتقال أو التحول نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي. أو على الأقل، في اعتبار ظروف اقتصادية ميسرة ومستويات دخل مرتفعة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في الانتقال والتحول وترسيخ الديمقراطية وتطبيق الإصلاحات السياسية.

أهمل الكاتب في هذا المجال التعرض للنموذج الريعي كمدخل لتفسير حالة عدم الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي. هناك الآن عدد لا بأس به من بلدان العالم وبخاصة العربي التي يمكن تصنيفها كصاحبة "ظروف اقتصادية ميسرة ومستويات دخل مرتفعة" (معظم دول النفط العربية)، يشير الكثير من الكتاب بهذا المجال إلى أن نظرية الدولة الريعية يمكن أن تشكل مدخلاً معقولاً لتفسير الوضع في هذه البلدان .

ثانياً: المدخل الانتقالي

يصنف الكاتب مجموعة من النماذج التي تتدرج في باب اعتبار أن الانتقال والتحول نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي إنما يحصل بفعل عوامل سياسية بالدرجة الأولى (أمثال بوتز، اودونيل ومينويرنج) أو كما يسميه البعض بخيارات النخب الفاعلة في المجتمع، التي ترى عند

³⁶ المغربي، محمد زاهي بشير: الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات، ص 3.

لحظة معينة انها تفضل " التوصل إلى تسويات وحلول وسط [بحيث يتم تقديم بعض التنازلات التي تكون على شكل عمليات لبرنة السياسة] داخل نظام الحكم التسلطي بتخفيف عمليات القمع والسماح ببعض الحريات المدنية. إلا ان هذه التحركات لا تؤدي، بالضرورة، إلى تحقيق الديمقراطية. فقد يتم إجهاض عمليات اللبرنة ويعود الحكم القمعي من جديد. بيد انه ما ان تكتسب عملية اللبرنة دفعا وزخما قويا وجادا ينخرط العديد من الفاعلين السياسيين في التفاعل التاريخي بين نظام الحكم وقوى المعارضة ... ويلعب السياسيون الملتزمين في الديمقراطية دورا حاسما وجوهريا لنجاحها خلال هذه المرحلة أيضا. وعلى الرغم من انهم يشكلون دائما أقلية، فان هناك عوامل معينة تتضافر لصالحهم. من أهم هذه العوامل، ان أغلبية المواطنين ... لا تريد عودة النظام التسلطي الذي كانت ترزح تحته"³⁷.

ثالثا: المدخل البنيوي

"توجد في جميع المجتمعات العديد من بنى السلطة والقوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم. وتوجد بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد، تقيد نشاطاته وتتيح له بعض الفرص في الوقت نفسه. من ناحية أخرى، فان الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي ويساهم، مع الآخرين، في استمراريتها"³⁸.

المدخل البنيوي يفترض ان مجموعة العلائق والتفاعلات بين مجموعة من العوامل أهمها بنى السلطة والقوة بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تدفع في لحظة مواتية إلى الانتقال إلى الديمقراطية من خلال النخب السياسية وغيرهم. هذه العلائق والتفاعلات هي نفسها التي

³⁷ المصدر السابق، ص 6.

³⁸ المصدر السابق، ص 7.

قد تدفع الوضع إلى اتجاهات ومسارات سياسية أخرى بخلاف الانتقال إلى الديمقراطية. "يزعم يوشماير وزملاؤه بان تحرك المجتمع تجاه الديمقراطية الليبرالية من عدمه يتشكل، جوهرياً، بتوازن القوة الطبقية، وان الصراع بين الطبقات المهيمنة والخاضعة حول حقها في الحكم يعمل، أكثر من أي عامل آخر، على وضع الديمقراطية ضمن الأجندة التاريخية ويحدد احتمالاتها"³⁹.

يقلل المدخل البنيوي من شأن مبادرات وخيارات النخب السياسية، فهذه المبادرات والخيارات حسب هذا المدخل، محكومة بالفرص البنيوية المحيطة بها، اما هذه الفرص (الخيارات السياسية) فإنما تتشكل بفعل "البنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية والمتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية"⁴⁰. يلخص الكاتب ستة عوامل تلعب الدور الرئيس في عمليات الديمقراطية لجهة سرعتها أو عمقها وتعزيزها كما وانتكاستها. العامل الأول يكمن في مستوى التنمية الاقتصادية ومعدلات الدخل، حيث غالباً ما تلعب معدلات الدخل المرتفعة دوراً إيجابياً في الانتقال والتحول نحو الديمقراطية، والعكس صحيح بالنسبة للفقير الشديد حيث يصبح "الصراع على الموارد النادرة والامتيازات الضخمة التي قد تضمنها السيطرة على الدولة في البلدان الفقيرة يجعل الديمقراطية أمراً غير محتمل"⁴¹. العامل الثاني يكمن في التقسيمات الاجتماعية حيث يساعد اتساع حجم الطبقة الوسطى في الانتقال إلى الديمقراطية باعتبارها النظام السياسي الأنسب لهذه الطبقة، كما ان اتساع حجم الطبقة العاملة المدنية أيضاً قد يلعب دوراً في هذا المجال، خصوصاً وان هذه الطبقة لا يوجد مصلحة لها في نقيض

³⁹ المصدر السابق، ص 8.

⁴⁰ المصدر السابق، ص 9.

⁴¹ المصدر السابق، ص 19.

الديمقراطية. العامل الثالث يكمن في الدولة والمؤسسات السياسية حيث كلما اتسع نطاق سيطرة الدولة على عناصر ومكونات المجتمع كلما تمت عرقلة عمليات الانتقال إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي. العامل الرابع يكمن في المجتمع المدني، حيث يولي الكثير من الباحثين والسياسيين أهمية كبيرة لتكون وفاعلية المجتمع المدني في الانتقال والتحول نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي، الأمر الذي يفسر حسب الكاتب نجاح الكثير من تجارب الانتقال إلى الديمقراطية والإصلاحات السياسية في بعض من بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا⁴². العامل الخامس يكمن في الثقافة السياسية، حيث يرى أصحاب المدخل البنوي دورا حاسما لنوع الثقافة المحلية لجهة تأييدها لتوجهات الديمقراطية ووعيها، كما إلى مستويات التعليم، حيث تشير الكثير من البحوث المسحية والميدانية حسب أصحاب المدخل البنوي وجود علاقات ارتباط بين مستويات التعليم مثلا وطبيعة النظام السياسي. العامل الأخير يكمن في التفاعلات الدولية وعبر القومية، الأمر الذي لا يحتاج اليوم الكثير من العناء لتوضيحه. فقد بات من الواضح ان التأثيرات الكونية بفعل "العولمة" أو النظام العالمي المعولم كما بفعل التدخل المباشر من قبل الدول الأقوى في صياغة أوضاع الدول الأضعف، السياسية وغير

⁴² يتفق عدد كبير من الكتاب والباحثين السياسيين على ضرورة تكون وفاعلية المجتمع المدني لأغراض الانتقال والتحول إلى الديمقراطية، يرى عزمي بشاره بان المجتمع المدني ليس مجرد المنظمات غير الحكومية، بل انه فصل واضح للدولة عن مؤسسات المجتمع، كما انه تعريف للفرد كمواطن حقوقي، تميز لآليات الدولة عن آليات الاقتصاد، باختصار، المجتمع المدني عملية وليس ظاهرة ساكنة، هذه العملية هي باستمرارها وتطورها أدت إلى الديمقراطية. انظر، عزمي بشاره: واقع وفكر المجتمع المدني، قراءة شرق أوسطية، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، 1997.

انظر أيضا، لاري داي몬드: الثورة الديمقراطية، دار الساقى، بيروت، 1995، ص 17. حيث يرى الكاتب أيضا بان "الديمقراطية تحتاج إلى بناء مجتمع مدني تعددي ينبض بالنشاط والحيوية. من دون مجتمع مدني كهذا لا تستطيع الديمقراطية ان تتطور وتتحصن".

ولمراجعة مواقف بخلاف المذكورة، انظر، محمد حافظ يعقوب: في الديمقراطية والمجتمع المدني، النشرة، السنة الثانية عشرة، العدد التاسع، أيلول 1997، ص 11. حيث يرى الكاتب، بخلاف بشاره ودايموند، بان " المجتمع المدني " هو، من جهة، واحد من السيرورات التاريخية الكبرى التي تدخل في تكوين المجتمعات الغربية الحديثة، بالتعريف، وهو من جهة ثانية، ناتج الديمقراطية وليس علتها [انه] مجموعة الحيز الاجتماعي، ببناء وفئاته وشرائحه وتعاقداته وتنوعه وعناصر تجده، مقابل الإطار التنظيمي وكتلته الكثيفة، أي الدولة وسلطانها".

السياسية أمرا جليا، والذي يقع من ضمنه موضوع طبيعة النظام السياسي والإصلاحات الديمقراطية.

أهم استخلاصات الكاتب في ضوء مراجعته العامة لأدبيات "الديمقراطية والإصلاح السياسي" تتلخص في ان تفسير عمليات التحول الديمقراطي أو عدمه إنما تصعب بسبب ان أنماط الدول التسلطية أو غير الديمقراطية إنما تختلف بعضها عن بعض في كل شيء تقريبا، فهي "تعتمد على جماعات مختلفة لشغل المناصب السياسية، وتستند على تأييد قطاعات مختلفة من المجتمع، كما ان لها إجراءات مختلفة لاتخاذ القرار، وأشكال متباينة من التنافس والانقسام الداخلي، وطرق مختلفة لاختيار القادة وتحديد كيفية استخلافهم، وأساليب متنوعة للاستجابة للمطالب والمعارضة الشعبية"⁴³.

هيلغا باومغارتن

قامت باومغارتن بمراجعة لمجموعة هامة من الباحثين في موضوع الديمقراطية وحالة التعثر الديمقراطي في الكثير من البلدان غير الديمقراطية بما فيها العربية. تم فحص مفهوم الباتريمونيالية التقليدية والحديثة، كما تم التعرض لعيوب المفهوم من قبل بعض الباحثين واقترح لدمج وتطوير مفاهيم جديدة بهذا الخصوص، فعلى الرغم من حماسة بعضهم لاستخدام المفهوم في تحليل ظاهرة الانسداد الديمقراطي في بعض بلدان العالم (اسينستاد)، يميل البعض الآخر إلى اقتراح نماذج معدلة لنموذج مفهوم الباتريمونيالية المحدثة (باولكا).

⁴³ المغنيري، محمد زاهي بشير: الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات، ص 12.

ما ميز هذه الأبحاث والدراسات هو محاولتها الانتقال من التحليل العام والنظري إلى تحليل أقل عمومية وأكثر ملموسية. فعلى الرغم من أن معظم المفاهيم المستخدمة في التحليل هي نفسها التي تم استخدامها في السابق (مثل الزعيم القائد، النخب بعامة والنخب السياسية، الريعية، الشرعية، شبكة المشايخين، النفعية المتبادلة، العطايا، الزبانية...) إلا أنه تم توظيفها بطريقة أكثر ملموسية وامبريقية. يرى ريتشارد سنايدر على سبيل المثال بأن تحليل النظام السياسي الباتريمونيالي يجب أن يركز ومن ضمن قضايا أخرى على تحليل مقدرة النخب المختلفة على القيام بفعل ذاتي⁴⁴ ضد الحاكم. بولكا من جهة ثانية، قام بتحليل النموذج الباتريمونيالي⁴⁵ من خلال اختباره للحالة المصرية، وخلص إلى نتيجة مفادها أن المفهوم (الباتريمونيالية الحديثة) وأن ساعد على فهم وتفسير العلاقات داخل أجهزة الدولة كما فيما بينها (أجهزة الدولة)، والعلاقات بين الزعيم والنخب والمجتمع، إلا أنه (المفهوم النموذج) غير قادر على الإمساك بالفهم والتفسير للديناميات السياسية والسوسيواقتصادية للنظام، أنه (المفهوم النموذج) غير قادر على فهم احتمالات التغيير لدى النخب السياسية حيث يمكن لهذا النموذج أن يعطي تفسيراً جزئياً فقط لهذه الظاهرة⁴⁶، الأمر الذي دعاه إلى اقتراح نماذج أخرى لتحليل النظام السياسي (في مصر) وآليات التغيير به، حيث استخدم بولكا لهذا الغرض

⁴⁴Baumgarten, Helga: Neopatrimonial Leaders Facing Uncertain Transitions, in "Political Transitions in Arab World", Part Three, Edited by Roger Heacock, Ibrahim Abu-Ludhod Institute of International Studies (IALIIS), Birzeit University, Palestine, 2002. Page 62

⁴⁵ قام بولكا بتحليل النظام السياسي في مصر بالاعتماد على دراسة خمسة عناصر في النظام: 1. الزعيم الباتريمونيالي، 2. النخب، 3. الجهاز البيروقراطي، 4. الأحزاب السياسية، 5. البرلمان. المصدر السابق.

⁴⁶ المصدر السابق، ص 71.

نظرية "رأسمالية الدولة وطبقة الدولة" كما ونظرية دولة "البيروقراطية - التطورية الطرفية"⁴⁷.

مكنت الأبحاث والدراسات التي قامت باومغارتن بمراجعتها من فحص أعمق للعلاقة بين النموذج الباتريمونيالي الحديث للدولة ونظرية الدولة الريعية. حسب هذه الدراسات (اسينستاد، سنايدر، براتون افان دي فاله، بولكاشميد) يتفق الجميع بان الدولة الريعية على الأغلب ما تكون نظاما باتريمونياليا محدثا. حيث يعتبر توظيف الريع من العناصر الأساسية لاستدامة النظام والمحافظة على "شرعية" القائد⁴⁸. لذلك تم اقتراح تعديل تسمية هذا النوع من الأنظمة إلى "الباتريمونيالية المحدثة الريعية". حيث يقوم هذا النوع من النظم السياسية باستخدام هذا الدخل (الريع) لضمان شرعية القيادة الباتريمونيالية كما والنظام السياسي عبر توزيع العطايا مباشرة للنخب وعبر عدد ضخم من الزبانية شبكة ضخمة من الزبانية. هذا الريع يتم توزيعه عبر طرق مختلفة، وله تأثير مركزي هام على المبنى الاقتصادي الاجتماعي. حيث يكون المجتمع هنا وبشكل عام، كما الأفراد مضطرين وبشكل ممنهج ومنظم إلى المشاركة والاندماج في عملية كفاح وسعي منهم للحصول على جزء أو حصة من هذا الريع، هذه العملية تعتمد إلى حد كبير على العلاقات الشخصية (القربة، الصداقة، المنفعة المتبادلة الشبكة الزبانية)⁴⁹.

مشتاق خان اجميل هلال

⁴⁷ المصدر السابق، ص 70.

⁴⁸ المصدر السابق ص 75.

⁴⁹ المصدر السابق.

يحاول خان وهلال تطوير إطار أو مدخل مختلف لتقييم الوضع في فلسطين. ف "الباتريمونيالية الحديثة" ونظرية الحكم الصالح" لا تصلح حسب الكاتبان لفهم طبيعة السلطة الفلسطينية (كنواة لدولة غير مكتملة) وصيرورتها، بالتحديد، ديناميكيات تحولها وحركتها وأدائها. بهذا الخصوص يقترح الكاتبان مدخلا آخر "تحوليا" (transformation potential) ، فالبيئة السياسية والاقتصادية والأمنية التي عملت بها السلطة الفلسطينية لا تمكن من استخدام النموذج "الباتريمونيالي الحديث" ونظرية "الحكم الصالح" من التطبيق بشكل منفرد. حسب الكاتبان، توجد عوامل داخلية تدفع للانتقال نحو الربيع النهي للقيادة الفلسطينية، إلا ان هناك أيضا عوامل خارجية لهذا التوجه. ان السياسة الافسادية الخارجية، عبر القيود على الاقتصاد المحلي تدفع بالقيادة السياسية الفلسطينية للاندرج في، أو التورط في، أو تفضيل خيار عائدات النهب على المدى القصير والسريع مقابل خيار التطور على المدى البعيد⁵⁰ .

يعرض خان وهلال ثلاثة أنواع من الفشل السياسي والإداري لدى السلطة الفلسطينية: الأول يتلخص في الفساد والخراب الذي تم تشجيعه بقصد من الحكومة الإسرائيلية عبر "الإطار الإداري" الذي أصرت إسرائيل عليه في التعامل مع السلطة، ابتداء من نقاط التفيتش والحواجز والنقاط الحدودية، وانتهاء بالأموال التي يتم جمعها وإعادةها للرئيس عرفات دون رقابة، الأمر الذي يعتبره الكاتب خارج عن نطاق التحكم من قبل السلطة الفلسطينية. الثاني يتلخص في الفساد والخراب المتعلق بعوامل داخلية والمرتبط بنقص المسائلة والمحاسبة كما بضعف الجهاز الأمني. الثالث يتلخص في فشل السلطة الفلسطينية في الاستجابة إلى القيود

⁵⁰ Khan, Mushtaq Husain: State Formation in Palestine, in State Formation in Palestine, RoutledgeCurzon, London and New York, 2004. Page 6.

والمحددات التي تم فرضها من الخارج (مثل المطالب الإسرائيلية والأمريكية في المجالات الأمنية والسياسات والمالية وغيرها)، هذا النوع من "الفشل" حسب الكاتب، لا يمكن الحكم عليه من منظور نظرية "الحكم الصالح" وتفسيره باعتماد المدخل "الباتريمونيالي الحديث"، فالخيارات المتاحة للسلطة الفلسطينية معدومة أصلاً.

إذن، البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية التي عملت بها السلطة الفلسطينية لا تمكن من تقييم وتحليل ورصد صيرورة "الدولة المجزوءة" والنظام السياسي الفلسطيني من خلال نظرية "الحكم الصالح" والنموذج "الباتريمونيالي الحديث". المدخل "التحولي" الذي يقترحه الكاتبان يعطي العامل الخارجي دوراً حاسماً، حيث يرى بان إسرائيل سعت إلى دولة "زبون" لها، والخيارات الإسرائيلية بهذا الخصوص كانت إما أن تكون دولة "زبون" ذات خاصية "اندماجية" (Integrationist Client State) مع إسرائيل (تنظيمها الإداري وهيكلها الاقتصادي

بشكل خاص يتم تصميمه في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي)، أو دولة "زبون" محتواة بشكل غير متكافئ (Asymmetric Containment Client State) (بحيث يتم التحكم بإدائها الاقتصادي والسياسي والإداري والأمني من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يتم توظيفها دون نسق ثابت) (التحكم بعملية التنقل الداخلي للأشخاص والبضائع، السيطرة على الحدود والمعابر، الإغلاقات، التدمير للبنى التحتية، الاجتياحات العسكرية الشاملة والجزئية، التحكم بأموال السلطة وغيرها)⁵¹.

⁵¹ Khan, Mushtaq Husain: State Formation in Palestine, in State Formation in Palestine, RoutledgeCurzon, London and New York, 2004. Page 10.

يبدو ان إسرائيل فضلت الخيار الثاني (Asymmetric Containment Client State) ، لم يبحث خان وهلال بشكل مفصل أسباب اختيار إسرائيل للخيار المذكور، تمت الإشارة فقط إلى ان عنصر العمالة غير الماهرة هو العامل الوحيد الذي قد يدفع بإسرائيل إلى تبني نموذج الدولة "الاندماجية". بكل الأحوال، وفي معرض تطوير النموذج "التحولي"، يقترح الكاتبان التفريق بين نظامين في الدول النامية، الأول ديناميكي والثاني غير ديناميكي. الأول يستخدم العناصر والأدوات الباتريمونالية الحديثة (شبكة الزبانية خاصة)، إلا انه يقوم بتنظيمها وتوظيفها بشكل يتم معه ضمان الانتقال إلى آليات السوق ومراكمة رأسمال وطني، بعكس النظام غير الديناميكي الذي يتم فيه توزيع الربح على الشبكة الزبانية دون تحقيق الانتقال إلى آليات السوق ومراكمة رأس المال.

يعتمد الكاتبان، ولأغراض تطوير المفهوم "التحولي" ، دراسة معمقة لآليات وديناميكيات توزيع الربح، باعتباره عاملاً حاسماً في اتجاهات التحول في النظام السياسي في البلدان النامية. يقترح خان وهلال بهذا الخصوص، وفي معرض تحليلهما للسلطة الفلسطينية، أربعة نماذج لصيرورة الدولة الممكنة:

1. الدولة "الزبون" والتي يمكن ان تكون على نوعين كما أوردنا (اندماجية أو محتواة بشكل غير متكافئ).
2. الدولة النهبية.
3. الدولة الزبانية المتشظية.
4. الدولة التتموية.

يمكن ان تكون جميع النماذج المذكورة نظم باتريموينالية حديثة، إلا انها تختلف بالأساس في آليات الحصول على الربح وإعادة توزيعه. حسب الكاتبان السلطة الفلسطينية تشبه بمقدار أو بآخر جميع النماذج المذكورة إلا انها يراها اقرب ما يكون إلى النموذج الأول بشقه الثاني (Asymmetric Containment Client State) ، الأمر الذي يبدو واضحا للعيان والى حد بعيد في الفترة الأخيرة.

خلاصة

تقاطعت مجموعة النماذج والمداخل والتصورات المبحوثة مع بعضها البعض في جوانب محددة واختلفت في أخرى، إلا ان أي منها استطاع ان يشكل قاعدة نهائية لتفسير موضوع الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية أو عدمه. فعلى ما يبدو، وكما أشار المغيربي، فإن "النظم التسلطية تختلف عن بعضها البعض بنفس درجة اختلافها عن النظم الديمقراطية"⁵² الأمر الذي قد لا يكون من المفيد معه محاولة البحث عن إطار نظري شامل ونهائي لغرض التفسير والتحليل. إلا انه يمكن الجزم بان لدينا خارطة ، حيث ما تم تقديمه لغاية الآن وعلى الرغم من عدم وصوله إلى صيغة النظرية الكاملة المنتهية (الأمر الذي نستبعد حصوله)، إلا انه يشكل خارطة لمجموعة من النماذج تنتسج إلى مجموعة كبيرة من التصورات والمداخل التحليلية التي من شأنها جميعا، بمقدار أو بآخر، ان توفر أرضية للانتقال إلى تأسيس إطار نظري أو منظومة نظرية أكثر شمولية وترابطا، والذي على الأغلب ان لا يكون على شكل نظرية بالمعنى المنتهي، بمقدار ما يشكل نسيجاً معرفياً استشرافياً.

⁵² المغربي، محمد زاهي بشير: الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات، ص 12.
www.arabrenewal.com./index.php?rd=AI&A10=9960

الفصل الرابع: طبيعة النظام السياسي الفلسطيني اختبار النموذج الباتريمونيالي

الحديث.

مدخل إلى الحالة الفلسطينية

كما تم استعراضه سابقاً، توجد العديد من مداخل تحليل ديناميكيات واتجاهات الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية في البلدان التي لم يتحقق بها هذا النوع من الأنظمة السياسية. فهذه المداخل تراوحت بين ما يشبه إطاراً "شاملاً" في التحليل إلى ما هو أقل من ذلك، حيث تواضعت بعضها إلى التركيز على جانب معين (عامل منفرد، اقتصادي مثلاً، أو حتى إلى عامل جزئي في إطار العامل المنفرد مثل الريعية في العامل الاقتصادي) أو مجموعة من العوامل، في محاولة للكشف عن ديناميكيات واتجاهات الانتقال أو التحول نحو الديمقراطية أو عدمه. هنا أود الإشارة مرة أخرى بأن هذه المداخل وإن كان كل منها بشكل منفرد لا يصلح كنظرية منتهية لتحليل ديناميكيات واتجاهات الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية في البلدان التي لم يتحقق بها هذا النوع من الأنظمة السياسية، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن هذا المدخل أو ذلك لا ينطبق إطلاقاً هنا أو هناك، الأمر الذي يعني أنه من غير المفيد محاولة تطبيق منهج "عزل" المداخل غير المنطبقة للوصول إلى مدخل نهائي في التحليل. لذا لن ندعي لمرّة بأن هذا المدخل يصلح أو لا يصلح بشكل كامل، بل إن هذا الموضوع يسوقنا إلى استخدام منهجنا

آخراً لاعتماد المدخل أو المداخل الأنسب لتحليل النظام السياسي في فلسطين، حيث يمكن مقارنة المدخل الذي تنطبق عناصره ومكوناته بشكل أكبر على الحالة الفلسطينية.

قضية أخرى ذات أهمية في هذا المجال، وهي ان الحالة السياسية والنظام السياسي في أي مكان (كما أية ظاهرة على الإطلاق بحسب ما اعتقد)، هي حالة متحركة ومتغيرة بشكل دائم، وهذه العملية (الحراك والتغير) قد تكون سريعة هنا وأبطأ هناك، إلا انها تؤدي أيضاً إلى تغيير "العوامل" التي تحرك وتغير الحالة السياسية والنظام السياسي نفسه. هذه "العوامل" تتغير بشكل سريع أو بطيء بحسب سرعة التغير والتبدل في الحالة السياسية. فعلى سبيل المثال، يمكن ان تلعب العائدات النفطية دوراً هائلاً في تكريس نظام سياسي ملكي اقبلي مركزه العائلة المالكة في السعودية، حيث تسيطر العائلة المالكة على "الريع" المتحصل من بيع النفط بالأسعار العالمية حالياً (تراوح سعر البرميل بين 52-70 دولار أمريكي أثناء إعداد هذه الرسالة)، مقابل ضعف تأثير هذا العامل في حال افتراض حدوث تدهور حاد في أسعار النفط العالمية. في الحالة الأولى سوف يلعب توزيع "الريع" من قبل العائلة المالكة دوراً حاسماً في استقرار وتجدد النظام السياسي وشرعيته، في الحالة الثانية سوف يضطر النظام السياسي إلى البحث عن آليات أخرى (عوامل أخرى) لاستقراره وتجده وإلا سوف يفقد الكثير من شرعيته السياسية وبالتالي مرتكزات استقراره⁵³.

⁵³ يعتقد البعض على سبيل المثال ان برامج "الإصلاح الإداري والمالي" الذي شرعت بعض الدول العربية النفطية في تطبيقه ضمن برنامج متخصص للأمم المتحدة في هذا المجال مطلع الثمانينيات من القرن الماضي جاءت في هذا الإطار، والذي قامت هذه البلدان بالارتداد عنه اثر الارتفاع في أسعار النفط العالمية، الأمر الذي مكنها من استخدام عائدات النفط في خدمة استقرار النظام السياسي عبر آليات النظام الباتريمونيالي. بطبيعة الحال، نحن لا نعتقد أصلاً بجدية برامج الإصلاح التي تبنتها الدول المذكورة، حيث كانت بأحسن الأحوال في إطار إصلاحات إدارية شكلية. راجع: احمد صقر عاشور: تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية، كانون ثاني 2005، ص 7. تقرير تم إعداده ضمن "برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي". www.arabgov-initiative.org/publicationslegovladmin-reform-a.pdf

بناء على ما تقدم، قد يكون احد المداخل صالحا بدرجة كبيرة في مرحلة معينة أو لحظة سياسية معينة، الأمر الذي قد لا يستمر في مراحل سياسية أخرى، خصوصا في الحالات السياسية التي تتسم بحراك وتغير سريعين، الأمر الذي نعتقد بانطباقه على الحالة الفلسطينية. فقد شهدت المنطقة (فلسطين والجوار) منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 حالة حراك وتغير كبيرين في المجال السياسي (كما في باقي المجالات)، ابتداء بأحداث النفق⁵⁴ أيلول من العام 1996 والصدمات العسكرية التي تلتها بين السلطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، الفشل الذي أصاب حالة المفاوضات السلمية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب العمل في تموز من العام 2000 (محادثات كامب ديفيد)، إلى سقوط حزب العمل ونجاح الليكود عام 2001 لتنفصل عملية المفاوضات فعليا، ثم حالة الإغلاق "الأمني" الإسرائيلي لحدودها بوجه العمالة الفلسطينية في إسرائيل والذي بدأ في العام 2000 بشكل محكم⁵⁵، والتدهور الدراماتيكي في الوضع الاقتصادي الفلسطيني الذي تبعه، كما والتغيرات في مواقف الدول ذات التأثير في المنطقة خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، وليس انتهاء بحصار الرئيس عرفات عام 2002 ووفاته في تشرين ثاني من عام 2004، كما وبمشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية وفوزها وتشكيلها للحكومة العاشرة في السلطة الفلسطينية مطلع نيسان من العام 2006 وما ترتب على ذلك من أحداث ومواقف وسياسات للاعبين الرئيسيين في المنطقة، هذه الأحداث والمواقف والسياسات التي يمكن اعتبارها في

⁵⁴ قام الاحتلال الإسرائيلي في أيلول من عام 1996 بحفر نفق في مدينة القدس القديمة وتحديدًا تحت المسجد الأقصى والمناطق المجاورة له، الأمر الذي أثار الشعب الفلسطيني وأدى إلى اندلاع ما اصطلح على تسميته لاحقًا بهيبة النفق.

⁵⁵ بدأت فعليا عملية إغلاق مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة عن إسرائيل في عام 1993، حيث تطلب دخول إسرائيل في ذلك الوقت تصريحًا خاصًا، إلا أنه بدأ في وضع الحواجز الدائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة وإسرائيل من جهة أخرى من قبل قوات الاحتلال عام 1996 اثر عملية انتحارية لحركة حماس. منذ ذلك التاريخ أصبحت عملية الدخول إلى المناطق الإسرائيلية (كما تُعرّفها إسرائيل) تزداد صعوبة. في عام 2000 تاريخ اندلاع الانتفاضة الثانية بلغ عدد الحواجز بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل وفيما بينها أكثر من 600 حاجز. راجع:

عداد الإستراتيجية أو ذات التأثيرات والأبعاد الإستراتيجية، والتي تمثلت في السياسات الإسرائيلية والدولية تجاه الحكومة التي شكلتها حركة حماس، حيث قامت إسرائيل فضلا عن المقاطعة السياسية لحكومة حماس ووقف أي اتصالات معها والامتناع عن تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من الجمارك والضرائب التي تقوم بجبايتها على معابرها، كذلك الأمر بالنسبة للدول المانحة والتي ما زالت تمتنع عن تقديم مساعداتها التي كانت تشكل ما يقرب من نصف الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية. هذا ويمكن إضافة دخول العاملين في القطاع الحكومي المدني بالإضراب العام والمفتوح نظرا لعدم تسلم العاملين به رواتبهم لأكثر من ستة أشهر بسبب الضائقة المالية التي تفرضها إسرائيل والدول المانحة على الحكومة الحالية لحماس⁵⁶. كل ما تقدم، وحصوله في فترة زمنية قصيرة، أو قصيرة جدا بالمعنى النسبي، يؤكد ما ذهبنا إليه في التحرك المستمر في وزن عوامل التغيير والتحول في المنطقة.

مما تقدم، يمكن لأحد المداخل ان يصلح في تحليل ديناميكيات واتجاهات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني بدرجة كافية في مرحلة معينة، ولا يصلح بنفس الدرجة في مراحل أخرى. لذا يمكن استخدام أكثر من مدخل حسب التغييرات التي حصلت في الحالة السياسية الفلسطينية. كما ان هناك قضية هامة كنا قد أشرنا لها فيما سبق، وهي تأثير العوامل الخارجية، خصوصا التدخل والنشاط الإسرائيلي الكثيف في المنطقة وكذلك الأمريكي، الأمر الذي يمكن اعتباره عاملا حاسما في التأثير على النظام السياسي الفلسطيني واحتمالات التغيير فيه.

⁵⁶ ليس فقط موظفي القطاع الحكومي المدنيين لم يتسلموا رواتبهم لغاية إعداد هذا البحث، بل أيضا العاملين في الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء المجلس التشريعي.

بناء على هذه المداخلة، سوف أحاول اختبار النموذج "الباتريمونيالي الحديث" كمدخل رئيسي في تحليل اتجاهات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة محددة من تاريخ التجربة الفلسطينية، كما إلى فحص تأثير العوامل الخارجية في التأثير على الوضع السياسي في فلسطين، للكشف عن فعل وديناميكيات هذا النموذج كما وجوانب قصوره، ومن ثم، محاولة تطوير هذا النموذج من خلال النظر في الأهمية النسبية أو المتفاوتة كما والمتغيرة لدور كل من عناصره ومكوناته ومقوماته.

وللفصل في تاريخية فعل النموذج الباتريمونيالي الحديث في التجربة السياسية والنظام السياسي في فلسطين، اقترح تقسيم المسار السياسي للنظام السياسي الفلسطيني إلى مرحلتين، الأولى ابتداءً من توقيع اتفاق أوسلو وتسلم السلطة الفلسطينية الصلاحيات الإدارية والوظيفية كما وبشكل جزئي صلاحيات أمنية على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وحتى وفاة الرئيس عرفات، والثانية ابتداءً من تاريخ وفاة الرئيس عرفات وما بعد ذلك. هذا التقسيم لغايات البحث، حيث يمكن اختيار تقسيم المرحلة منذ تسلم السلطة الفلسطينية صلاحياتها إلى مراحل من نوع آخر⁵⁷، اعتمدت هذا التقسيم لاعتبارات عناصر تكوين النظام الباتريمونيالي الحديث الأساسية والتي تتأسس على الحكم الفردي وشخصنة النظام السياسي والمؤسسة السياسية كما سوف نرى، الأمر الذي بات ترسخه واضحا للجميع في الحالة الفلسطينية مع الرئيس الراحل عرفات والذي تم تأكيده من قبل الكثير من المفكرين والباحثين

⁵⁷ يمكن تقسيم المراحل التي مر بها النظام السياسي الفلسطيني حسب أحداث ووقائع هامة مثل تشكيل الحكومات المختلفة، الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى، تعديل القانون الأساسي واستحداث منصب رئيس الوزراء، الانتفاضة الثانية واجتياح جميع مناطق الضفة الغربية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، خطة المائة يوم، خارطة الطريق والاتفاقات الأخرى، وفاة عرفات، الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية، تشكيل الحكومة العاشرة ومواقف إسرائيل والدول المانحة. بكل الأحوال، سوف اعتمد التقسيم المقترح كإطار عام له معنى يتصل بتقل الدور الذي لعبه الرئيس عرفات، إلا أنني سوف أقوم باعتماد مراحل فرعية تشتمل بالتحليل على المراحل المذكورة.

والسياسيين الفلسطينيين وغيرهم. ففي معرض تنبيهه إلى عدم وجود شخص يمكنه القيام بنفس الدور الذي قام به الرئيس عرفات، يشير د. جقمان انه "من الواضح انه لا يوجد واحد يمكنه ان يقوم بنفس دور أبو عمار، أو ان يحظى بقبول واسع، دون آلية يحصل من خلالها على الشرعية"⁵⁸، كما وفي مكان آخر "من المرجح انه سيدون في المستقبل ان إحدى أهم تركبات الرئيس عرفات انه انشأ نظاما سياسيا في فلسطين لابد ان يتغير بعد وفاته، ذلك ان الرئيس الراحل شكل نظاما سياسيا وإداريا كان هو بشخصة الصمغ اللاصق له، وهذا ينطبق أيضا على حركة فتح وبدرجة اقل على فصائل منظمة التحرير"⁵⁹. كما يشير د. زياد أبو عمرو بان عرفات بما "له من شرعيات متعددة المصادر، تاريخية وثورية وخدمائية وكرزمائية وديمقراطية"⁶⁰ ما يجعل وفاته حدثا هاما من شأنه التأثير في النظام السياسي بشكل عام وحركة فتح بشكل خاص.

السلطة الفلسطينية نموذج باتريمونيالي حديث ولكن

كما جاء في تصنيف العديد من الباحثين في هذا المجال، يتصف النظام الباتريمونيالي بمجموعة رئيسية من الصفات أو المقومات⁶¹، والتي تنطبق أو يتطابق معظمها مع صفات ومقومات السلطة الفلسطينية (العناصر والمقومات التي أشرت لها في مقدمة هذا البحث، والتي تتكون من إحدى عشر عنصرا، تزيد عند بعض الباحثين أو تقل، والتي أشرت إلى انني اعتقد

⁵⁸ جورج جقمان وآخرون: ما بعد الأزمة، التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، مواطن، وقائع المؤتمر السنوي لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين أول 1998، رام الله، صفحة 11.

⁵⁹ جقمان، جورج وآخرون: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، مواطن، رام الله، أيار 2005، صفحة 123.

⁶⁰ أبو عمرو، زياد: تحديات ومخاوف وشؤون سياسية وتنظيمية أساسية، ندوة أدارها وحررها أشرف العجرمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد 60\61، خريف\شتاء 2004\2005، ص 70.

⁶¹ لمراجعة أهم هذه الصفات كما يراها الكثير من الباحثين في هذا المجال، انظر مقدمة هذه الرسالة صفحة 7.

بشدة تطابق معظمها على الحالة الفلسطينية، وأذكر بان ما لم ينطبق منها في الحالة الفلسطينية انحصر في حرية التعبير والنقد السياسيين، ووجود التنظيمات السياسية والاجتماعية وأخيراً ضعف النظام البيروقراطي الفلسطيني. هذا التطابق بين عناصر ومكونات وصفات الأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها أمكنت ملاحظته منذ تسلم منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو (ما سوف آتي عليه بالتفصيل لاحقاً)، والذي استمر حتى إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة وفوز حركة حماس بها وتشكيلها للحكومة في آذار 2006، الأمر الذي أثار ويثير أسئلة أساسية حول النموذج الباتريمونيالي الحديث كنموذج صالح في تحليل وتفسير صيرورة النظام السياسي في فلسطين، حيث يفترض في صميم النموذج الباتريمونيالي والباتريمونيالي الحديث، ان الممارسة الديمقراطية بالمعنى الفعلي، أي الاحتكام إلى نتائج صناديق الاقتراع، وتنظيمها بشكل نزيه وشفاف، والقبول باستحقاقات عملية فرز الأصوات - أي التداول السلمي للسلطة، كل هذا لا يعتبر من مقومات النماذج الباتريمونيالية المعروفة. الأمر الذي نراه يثير سؤالاً حول مشروعية استخدام هذا النموذج في تحليل صيرورة النظام السياسي في فلسطين، واستشراف إمكانات الانتقال أو التحول والتغيير في طبيعة ومكونات هذا النظام.

لذا سوف أقوم باستعراض وتحليل أداء السلطة الفلسطينية باعتبارها مشروعاً لحركة فتح لغاية التاريخ المذكور في إطار ما ينطبق من الصفات والمقومات للنظام الباتريمونيالي الحديث كما في ما لا ينطبق، للنظر في التحولات التي حدثت في الحركة والسلطة والتي كان من أهم نتائجها فشل الحركة في الحصول على أغلبية انتخابية في المجلس التشريعي الفلسطيني وبالتالي فشلها في تشكيل الحكومة والإمساك بزمام كل عناصر السلطة (الرئاسة والحكومة

و"البرلمان"). فكما يقال الآن، لدينا سلطة براسين، أحدهما تتزعمه حركة فتح (الرئاسة والأجهزة الأمنية وبعض المؤسسات المدنية)، والآخر تتزعمه حركة حماس (الحكومة وجزئياً بعض المؤسسات المدنية التي تتقاسم الصلاحيات عليها مع العناصر القيادية في الخدمة المدنية الموزعة على كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية غير الوزارية). ما أود الإشارة له قبل البدء في عملية تحليل تجليات النموذج الباتريمونيالي الحديث في فلسطين، انني سوف آخذ بالاعتبار المراحل التي أشرت لها في مكان ما في هذا البحث، أي قبل وفاة الرئيس عرفات وبعد وفاته (انظر صفحة 60 من هذا البحث).

ولمناقشة أهم عناصر ومقومات النموذج الباتريمونيالي الحديث كما يراها الكثير من الباحثين ومقارنتها مع الوضع في فلسطين فيمكن إيراد التالي:

الحكم الفردي

تتصف الأنظمة الباتريمونيالية الحديثة بالحكم الفردي الذي يعتمد على بيروقراطية إدارية وعسكرية، الأمر الذي يمكن ملاحظته بوضوح في التجربة الفلسطينية (السلطة الفلسطينية). فعلى الرغم من القيود التي فرضتها اتفاقية أوسلو وما تبعها من اتفاقات على طبيعة وحجم العاملين في الجهاز الأمني، إلا ان هذا الجهاز توسع ليصل تعداده إلى ما يزيد عن 80 ألف موظف، كما ان موظفي الإدارة العامة والخدمة المدنية قد ارتفع عددها من 20 ألف موظف عند تسلم منظمة التحرير للسلطة الفلسطينية، إلى ما يزيد على 80 ألف موظف لغاية أواخر عام 2006⁶².

⁶² مجموعة من المصادر منها: ديوان الموظفين العام، تقارير في الصحافة المحلية، تقارير للبنك الدولي وغيره من المنظمات المحلية والدولية. بكل الأحوال، لا توجد لغاية الآن أرقام دقيقة بدرجة 100% فيما يتعلق بالموازنات العامة للسلطة كما بأعداد

المهم في هذا المجال ان الرئيس الراحل عرفات كان ولغاية وفاته المسيطر الوحيد على السلطة الفلسطينية بكل مكوناتها دون أي شراكة حقيقية مع أي كان، مؤسسات أو أفراد، منتخبين أو معينين. فكما يقول عبد الفتاح الفلقيلي وهو قيادي قديم في حركة فتح " فتح لا تقوم بدور الحزب الحاكم، فتح هي حزب الحاكم، والفرق كبير كما تلاحظون"⁶³. وقد استمر الرئيس الراحل عرفات منذ توليه رئاسة السلطة الفلسطينية ولغاية وفاته في المسؤولية عن جميع المناصب العليا في السلطة والمنظمة وحركة فتح، السياسية منها والإدارية (التنفيذية). فقد تقلد عرفات رئاسة السلطة ومجلس وزراءها (استمر عرفات في توليه لرئاسة السلطة الفلسطينية دون وجود لمنصب رئيس الوزراء حتى منتصف 2002 بعيد تعديل القانون الأساسي بضغط خارجي ليتضمن على منصب لرئيس الوزراء)، جميع الأجهزة الأمنية (تم إتباع جزء من الأجهزة الأمنية لوزير الداخلية قبل وفاة الرئيس عرفات بفترة قصيرة وبضغط خارجي أيضا) ، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، المجلس الوطني الفلسطيني، مجلس الأمن القومي، اللجنة المركزية لحركة فتح ومجلسها الثوري. كما تبعت له مباشرة أهم المؤسسات الحكومية غير الوزارية مثل سلطة الأراضي، سلطة النقد، الإذاعة والتلفزيون، هيئة الرقابة العامة، ديوان قاضي القضاة (المحاكم الشرعية)، التوجيه السياسي والمعنوي

العاملين بها ان في مجال الإدارة العامة والخدمة المدنية أو في الأجهزة الأمنية. يعود هذا إلى أكثر من سبب، منها البدء المتأخر بالعمل وفقا لحساب الخزينة الموحد عام 2003 كما وضم الإنفاق على الأجهزة الأمنية إلى هذا الحساب في مرحلة لاحقة، بالإضافة إلى التداخل الذي ما زال إلى يومنا هذا بين نفقات مؤسسات السلطة الفلسطينية الوزارية وغير الوزارية وبين نفقات أجهزة م.ت.ف، ناهيك عن المصادر المختلفة في طريقة احتساب الموازنة العامة.

⁶³ البسط، أسامة وآخرون: دور حركة فتح (الحزب الحاكم) والكوادر الفتاوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح، جامعة بير زيت، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية (3)، نيسان 2004، ص 56.

وغيرها من المؤسسات⁶⁴. بالإضافة إلى ما تقدم، استحوذ عرفات على توزيع الأموال التابعة للسلطة الفلسطينية ولمنظمة التحرير، حيث استمر بالسيطرة بشكل كلي على أموال السلطة الفلسطينية إلى حين تعيين سلام فياض وزيرا للمالية بضغوط خارجية، الأمر الذي خفف من سلطات الرئيس بهذا المجال خصوصا بعد إجراء بعض الإصلاحات في المجال المالي الذي تم بموجبه تطبيق الحساب المالي الموحد للسلطة الفلسطينية وتوزيع الرواتب عبر البنوك المحلية لموظفي الإدارة العامة والخدمة المدنية ولاحقا الأمنية مباشرة من هذا الحساب.

ما تجدر الإشارة إليه بهذا الخصوص ان التغييرات الجزئية التي مست صلاحيات الرئيس عرفات شبه المطلقة، كانت فقط بضغوط خارجية، فمن غير الواضح فيما إذا كان هناك مطلب شعبي أو نخبوي باتجاه هذه التغييرات، فعلى الرغم من حالات الاحتجاج التي كانت تظهر هنا أو هناك على تركيز الرئيس عرفات لكل الصلاحيات بيديه، إلا ان هذه الاحتجاجات لم تذهب بعيدا لتتحول إلى أداة قادرة على التقليل الفعلي لهذه الصلاحيات ولوضعها في نصابها الصحيح، وبقي الأمر بالنسبة لعرفات من باب القول المأثور "عرفات الزعيم الذي يمكن ان نختلف معه ولكن لا نختلف عليه". اما التعديلات التقليلية التي تحدثنا عنها، فقد اقتصر على التي حصلت بفعل الضغوط الإسرائيلية والأمريكية والتي كانت في حدود ضيقة وليست ذات تأثير كبير، وأهمها موضوع السيطرة المالية وتبعية بعض الأجهزة الأمنية، الأمر الذي تمكن عرفات في نهاية المطاف من تجاوزه بدرجة كبيرة. فبالنسبة للسيطرة المالية اقتصر على عملية التقليل في الصلاحيات على تحويل رواتب موظفي الإدارة العامة والأمنية من خلال

⁶⁴ من المؤسسات التي كانت تتبع مباشرة للرئيس عرفات والتي تم تحويل مرجعية جزء كبير منها بعيد وفاته إلى مجلس الوزراء: ديوان الموظفين العام، اللجنة العليا للتربية والثقافة والعلوم، سلطة الطيران المدني، دار الفتوى والتشريع، مركز التخطيط الفلسطيني، هيئة العشائر والإصلاح، وكالة وفا للأبناء، مركز المعلومات الفلسطيني، دائرة الإحصاء المركزية، هيئة الاستثمار الفلسطيني، هيئة التبغ، هيئة البترول.

الحسابات البنكية المباشرة، الأمر الذي لا يقلل من أهميته كمنقلة "إصلاحية" هامة في النظام المالي العام في السلطة الفلسطينية، إلا ان عرفات بقي المتنفذ والمسيطر الكبير على أجزاء رئيسية من ميزانية السلطة ومنظمة التحرير، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم إنفاق ما قيمته عشرات ملايين الدولارات على التحويلات الصحية للعلاج، جُلها خارج إطار النظام الصحي الحكومي في فلسطين في العام الذي سبق وفاة الرئيس عرفات وبعد عملية "الإصلاح" المالي المذكورة ، منها 12.5 مليون دولار أمريكي تم تحويلها من خلال وزارة الصحة الفلسطينية والباقي تم تحويله من خلال الرئيس عرفات (ما يقرب من 40 مليون دولار أمريكي)⁶⁵. اما بالنسبة لمرجعية بعض الأجهزة الأمنية، فقد تجاوز الرئيس عرفات المسألة من خلال الإطار الذي اطلق عليه اسم "مجلس الأمن القومي" الذي ترأسه شخصيا، واعتبره المرجع الأعلى للأجهزة الأمنية الفلسطينية.

شبكة العلاقات الزبائنية التضامنية في نقيض المؤسسة

تعتبر شبكة العلاقات الزبائنية التضامنية النسيج والمقوم الأساسي الذي تتشكل منه لحمة النظام السياسي في النماذج الباتريمونيالية والباتريمونيالية الحديثة. حيث تخضع وفقا لهذا النموذج سلسلة مترابطة من المجموعات المتضامنة حسب علاقتها بالزعيم الأول، والتي تكون عادة على شكل شبكة ديناميكية ومتحركة يجمعها القائد العام ويحدد تراتبية كل من تشكيلاتها وفقا لمستوى وقرب العلاقة به. تقوم العلاقة بين القائد العام وباقي أعضاء الشبكة الزبائنية التضامنية على الولاء الشخصي للقائد، الذي يوفر بالمقابل فرص التحصل على أجزاء من الربح العام الذي يسيطر عليه. لا مكان في هذا الفضاء للمؤسسة، فهي الحاضر الغائب في

⁶⁵ راجع وثيقة الهيكلية التنظيمية والخطة التطويرية لوزارة الصحة الفلسطينية للعام 2005.

هذه الحالة، حيث يتشكل النظام السياسي من الأدوات المتواجدة في النظم الحديثة بما فيها الديمقراطية، إلا أنها تتصف بالضعف والهشاشة وسيطرة القائد العام عليها أو سلسلة النخب التي يحركها على رأس هذه المؤسسات، فهي تضم بالعادة مجلسا للوزراء ومجلسا للقضاء وفي كثير من الأحيان البرلمان الذي يتم انتخابه بالاقتراع "الحر" والعام. إلا ان هذه المؤسسات تعمل وفق آليات خاصة، تجعل منها مجرد صور أو أدوات في يد القائد العام.

في الحالة الفلسطينية، تولى الرئيس عرفات ولغاية وفاته إدارة السلطة الفلسطينية بأفرعها المختلفة (المدنية والأمنية والتشريعية والقضائية) من خلال شبكة من المشايخين الذين تحولوا من تنظيم فتح إلى أجهزة السلطة المختلفة. فقد تمت التعيينات للفريق القيادي الرئيسي لأفرع السلطة المختلفة من الرئيس عرفات مباشرة، والتي تشمل على الوزراء، الوكلاء، الوكلاء المساعدين والمدراء العاميين، الأمر الذي نص عليه قانون الخدمة المدنية رقم (4) للعام 1998 كما والقانون المعدل له، حيث ينص القانون صراحة على صلاحيات الرئيس في التعيينات للدرجات المذكورة. يضاف إلى انه وفي كثير من الأحيان تمت عملية التعيين للموظفين بدرجات اقل من مستوى المدير العام بتوجيهات مباشرة من قبل الرئيس عرفات أيضا. ينطبق الشيء نفسه على الأجهزة الأمنية، والتي تم تأسيسها وتشكيلها وتعيين قياديتها وفقا لمراسيم رئاسية، الأمر الذي ينص عليه قانون الأجهزة الأمنية. كذلك الأمر بالنسبة لتعيين القضاة، حيث ينص قانون السلطة القضائية للعام 2002 على ان رئيس السلطة الفلسطينية يعين القضاة بترشيح من مجلس القضاء الأعلى.

منذ تسلم السلطة الفلسطينية صلاحياتها، تم تشكيل شبكة واسعة من الأشخاص الذين يديرون مباشرة للرئيس، والذين تولوا بتفويض منه استكمال توسيع دائرة الشبكة الحاكمة. معظم مفاصل هذه الشبكة العليا والوسطى تشكلت من أبناء حركة فتح، إلا أنها اتسعت لأكثر من ذلك، حيث كانت تضم أيضا بعض العناصر الموالية شخصيا للرئيس عرفات من خارج الحركة كبعض القياديين في الفصائل الفلسطينية الصغيرة خصوصا المنظمات الأعضاء في منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية. الأهم في هذا الموضوع، ان هذه الشبكة لم تكن ساكنة، كما ان العلاقات فيما بين أعضاءها لم تكن تراتبية هرمية بالمعنى الحرفي، فخطوط العلاقة والاتصال والتأثير والتأثر، كانت تتحرك بشكل دائم بما يخدم الرؤى والسياسات والمواقف السياسية والإدارية والأمنية التي يراها الرئيس بشكل منفرد. لم تجري أي حالة من التمفصل النهائي لعناصر ومكونات هذه الشبكة، ما قد تم "تمفصله" هو فقط وجودها المتحرك والقلق وغير المنظم إلى درجة العشوائية والذي تمثّل في الحراك الدائم لقيادات الأجهزة الأمنية والتنقل فيما بينها. حالة التنافس المستمرة، بل المستعصية بين قادة الأجهزة الأمنية على المسؤوليات والصلاحيات، العدد الكبير من الحكومات المتعاقبة حيث وصل إلى حين وفاة الرئيس عرفات إلى سبعة حكومات. التغييرات الدائمة في التشكيلات المؤسسية الحكومية وتبعيتها وحجمها صعودا وهبوطا وفي رئاستها، ودمج بعضها تارة وفكها تارة أخرى، وفي إعطاء الصلاحيات لرؤسائها ونزعها المباشر او غير المباشر عبر خلق المؤسسات المنافسة لها. غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسات الحكومية الوزارية منها وغير الوزارية كما وغياب موازنات واضحة لها والخلط بين صلاحياتها ومسؤولياتها، الخلط في الصلاحيات بين الجهاز التنفيذي والقضائي والتشريعي، تشجيع التشكيلات العشوائية والجهوية والقرابية (أو على الأقل صرف النظر عن دورها في مقام المؤسسة القضائية والأمنية). النظام الانتخابي القائم على

الدوائر وما يعنيه ذلك من إضعاف لدور الأحزاب والقوى الاجتماعية الحديثة والمعاصرة... الخ كل ذلك عبّر عن حالة الشبكة المتحركة والقلقة وغير المنتظمة إلى درجة العشوائية.

نجحت هذه الشبكة بقيادة عرفات في خلق حالة من "الاستقرار" النسبي في النظام السياسي الفلسطيني وأركانه، لم تكن هناك أي دلائل تشير قبل وفاة الرئيس عرفات على إمكان إجراء تغييرات حقيقية في هذا النظام. المقصود، أصبح ينظر إلى هذه الشبكة على اعتبارها قدرا لا رد عنه ولا طائل من العتب به، فلا احد يفكر في إمكانية تحية الرئيس عرفات رأس السلطة على الرغم من سنوات طويلة من سوء الأداء الإداري والمالي والسياسي. ليس هذا فحسب، بل ان أحدا لم يكن يتوقع بان هناك إمكانية واقعية حتى لتحقيق نتائج في حال إجراء انتخابات تشريعية (الحديث عن فترة حياة الرئيس عرفات). كذلك انه من غير الممكن تحية الشبكة الزبائنية المحيطة بعرفات لا من خلال الانتخابات ولا بطرق أخرى (بكل الأحوال لم يجري على الساحة الفلسطينية بعد أوصلو محاولات لإقصاء حركة فتح وأركان السلطة الفلسطينية بطرق خارج إطار التداول السلمي أو المشاركة السياسية بغض النظر عن السبب ان كان في ضعف القوى المرشحة للقيام بذلك ام لقناعتها بالتداول السلمي للسلطة!).

اضطرت غالبية المواطنين الفلسطينيين إلى التعامل مع مكونات السلطة الفلسطينية بأذرعها الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وفقا لآليات عمل هذه الشبكة، وتحديدا وفقا لتبادل المصالح والمنافع وسلسلة الولاءات التي تبدأ بالرئيس وتنتهي بمجموعة المواطنين الذين يرغبون في تسيير أمورهم اليومية ما يضطرهم السعي والتوجه لهذه الشبكة أو الانضمام

المؤقت لها من خلال توسل أعضاء منها في سبيل حاجة أو خدمة معينة من احد الدوائر أو الأجهزة الحكومية أو لقضاء مصلحة ما والتي في اغلب الأحيان عبارة عن فرصة عمل ان كان في القطاع الحكومي (المدني أو الأمني) أو بعض الفرص المتاحة من خلال أنواع من التراخيص والاذونات التي يتم الحصول عليها من خلال المؤسسة الحكومية.

تعكس ميزانية أية حكومة خطتها العامة، كما أولوياتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى مراكز اهتماماتها الخاصة، الميزانية في الأنظمة الباتريمونيالية ينطبق عليها نفس المضمون. عكست الميزانيات المختلفة للسلطة الفلسطينية سيطرة الرئيس عرفات على تسيير أمور السلطة كما على صياغة الأولويات والاهتمامات والتوجهات العامة والتفصيلية للسلطة وفقا لرؤاه وتوجهاته كما يراها. تعكس الميزانيات المتعاقبة للسلطة الفلسطينية ديناميكيات تحريك الشبكة التي كان يديرها الرئيس عرفات بما في ذلك السمات التي أوردناها عن شبكة المشايخين في البنود السابقة والتي نعتبرها المكون والمقوم الرئيسي للنموذج الباتريمونيالي الحديث الذي شكلته السلطة الفلسطينية. أتاحت الميزانيات المتتامية للسلطة الفلسطينية هامشا واسعا لتصرف الرئيس عرفات بأجزاء كبيرة من القيمة الإجمالية للموازنة، ففي الوقت الذي بلغت فيه الموازنة العامة للسلطة في العام 1997 ما قيمته 1.984 مليار شيكل⁶⁶، ارتفعت في العام الذي يليه إلى 2.923 مليار شيكل لتصل في العام 2004 إلى

⁶⁶ الأرقام الواردة في هذا الجزء من الرسالة والمتعلقة بموازنات السلطة الفلسطينية لأعوام مختلفة إنما تم الحصول عليها من أكثر من مصدر، احدها وزارة المالية الفلسطينية دائرة الموازنة العامة والمنشورة على موقع "مركز المعلومات الفلسطيني" التابع للسلطة الفلسطينية. ما أود الإشارة له ان هناك تضارب في كثير من الأرقام المتعلقة بموازنة السلطة الفلسطينية، خصوصا للأعوام الأولى منذ تأسيسها حيث كانت الكثير من مراكز الصرف تتم خارج إطار حساب مالي موحد للسلطة، الأمر الذي يعني أكثر من قاعدة بيانات حول المالية كما محدودية القدرة على الوصول إلى الأرقام الصحيحة حول نفقات السلطة. هذا الأمر استمر بدرجة أو بأخرى إلى حين العمل بموجب حساب مركزي موحد للسلطة عام 2003، الأمر الذي ساهم في الإعلان عن موازنة أكثر صدقية. بكل الأحوال، الاختلافات في الأرقام وان كانت تشي بعدم شفافية الحصول على المعلومات حول الموازنة العامة - وهذه في الحقيقة سمة من سمات الأنظمة الباتريمونيالية الأكثر تخلفا - إلا ان ذلك لا يقلل نهائيا من مغزى وأهمية تحليل الأرقام المتاحة ولا من دلالاتها.

6.599 مليار شيكل. حتى العام 2002، تبعت إلى الرئيس عرفات كل المؤسسات الحكومية الوزارية منها وغير الوزارية بالإضافة إلى مؤسسات م.ت.ف التي كانت جميعها هي الأخرى تتبع مباشرة له، الأمر الذي كان يعني التصرف المطلق في صياغة الموازنة العامة والإنفاق العام لأموال السلطة الفلسطينية. أتاح التوسع النسبي في موازنة السلطة الفلسطينية إمكانية توسيع الشبكة الزبائية التي تدين بالولاء لزعيمها، استمرت الشبكة في ضم عناصر جديدة من خلال موظفي الإدارة العامة والأجهزة الأمنية كما وبعض الحلقات التي كانت تتم عملية تمويلها بشكل غير رسمي وخارج إطار الموازنة المعلنة. تراوحت نسبة الرواتب من الموازنات العامة إلى ما يقرب من 75% من مجملها، الأمر الذي تعتبر به موازنات رواتب وأجور (25% تقريبا من الموازنات تم صرفها على المنفقات الرأسمالية والتطويرية والجارية ما يعتبر منخفضا، هذا مع العلم ان جزء كبير من النفقات الجارية والتي تشكل الجزء الأكبر من النسبة المذكورة كان يتم صرفها على موظفين متعاقدين بحيث لا تظهر قيمة رواتبهم في وزارة المالية باعتبارها في بند "الرواتب" بل في بند "المصارف الجارية" ، فالبعض يشير إلى ان النسبة الحقيقية للإنفاق على الرواتب والأجور وصلت في بعض السنوات إلى 83% من إجمالي الموازنة، الأمر الذي دفع الدول المانحة من الاستمرار في الضغوط على الرئيس عرفات ومن بعده محمود عباس أو بشكل أدق رئيس وزرائه احمد قريع للحد من تضخم فاتورة الرواتب والأجور في السلطة الفلسطينية).

شكلت ميزانية مكتب الرئيس في العام 1997 ما قيمته 283 مليون شيكل⁶⁷، أو ما نسبته 14% من إجمالي الموازنة العامة (الإنفاق العام) للسلطة الفلسطينية في ذلك العام (بلغت نسبة

⁶⁷ الأرقام المتعلقة بمكتب الرئيس وباقي المؤسسات الحكومية في الفقرة أعلاه تم أخذها من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية

موازنة وزارة التربية والتعليم لنفس العام 23% من الموازنة العامة، 15% للصحة، 2% للزراعة، 1% للتخطيط في العام المذكور). استمرت القيمة المطلقة لنفقات مكتب الرئيس بالتزايد عام بعد عام، حتى العام 2002 حيث وصلت إلى ذروتها، فعلى الرغم من الانخفاض الظاهري في نسبتها من الموازنة العامة للسلطة (11% من الموازنة العامة للعام 2002) إلا أنها ارتفعت كرقم مطلق إلى 490 مليون شيكل، أي بزيادة بمقدار 73% عن العام 1997. تراجعت هذه القيمة في العام 2003 لتصل إلى 358⁶⁸ مليون شيكل ثم إلى 150 مليون شيكل للعام 2004 حيث تاريخ وفاة الرئيس عرفات، لتتخفف في العام 2005 إلى 130 مليون شيكل. شكلت قيمة الرواتب والأجور على أنواعها المختلفة من موازنة مكتب الرئيس للعام 2003⁶⁹ ما مقداره (27.4) مليون شيكل، (161) مليون شيكل تم صرفها على نفقات تشغيلية من سفر وإيجارات ومياه وكهرباء وهاتف وقرطاسيه ووسائل نقل ولوازم وصيانة (مع الأخذ بالاعتبار ان مصاريف السفر لا تشمل الرئيس)، الباقي (167) مليون شيكل تم صرفها على الضمان الاجتماعي، مساهمات للرئيس، إعانات، صندوق رعاية، تقاعد وتعويضات. إذن شكلت موازنة الرواتب ما نسبته 7.5% من إجمالي موازنة مكتب الرئيس، مقابل 45% تقريبا للمصاريف التشغيلية و 47.5% تقريبا لبند الصرف الخاصة بالإعانات والمساعدات والضمانات الاجتماعية (المساعدات المباشرة المقدمة من قبل مكتب الرئيس). هذا مع العلم بان وزارة الشؤون الاجتماعية وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى تولت هذه المسؤوليات، حيث وعلى سبيل المثال بلغت نفقات وزارة الشؤون الاجتماعية لنفس العام المبحوث ما قيمته

⁶⁸ من المرجح ان الانخفاض الحاصل في القيمة المطلقة لموازنة مكتب الرئيس للعام 2003 عن العام 2002 يرجع إلى الحصار الذي فرضته إسرائيل على السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات بما في ذلك توقفها عن تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب والرسوم الأخرى التي كانت تجبيها إسرائيل على المعابر التي تسيطر عليها.

⁶⁹ تم استخدام هذا العام كمثال لتوفر البيانات و الأرقام الأساسية اللازمة للتحليل.

(248) مليون شيكل. على الرغم من ان موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية ليست بقليلة، إلا ان مكتب الرئيس انفق على الإعانات والمساعدات المباشرة للمواطنين ما يساوي 67% من قيمة موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية (مع العلم بان ميزانية الوزارة لا تنفق بالكامل على المساعدات والمعونات بل هناك مصاريف أخرى كرواتب وأجور ومصاريف تشغيل وغيره، الأمر الذي يرفع من قيمة النسبة المذكورة عند مقارنتها بنفس النوع من النفقات في مكتب الرئيس)⁷⁰. اما المصاريف التشغيلية من موازنة مكتب الرئيس، فهي وان لم تُوضَّح بالتفصيل في قيود وسجلات وزارة المالية حسب أوجه صرفها، إلا انه يمكن الإشارة إلى انها ضخمة، حيث تصل إلى أكثر من 120 ألف دولار يوميا لنفس العام المبحوث، الأمر الذي قد يُفسَّر من خلال إنفاق جزء من هذه الموازنات على أنصار ومشايخين وأعضاء في الشبكة الزبانية المحيطة بعرفات كما هو مرجح، إضافة إلى ما كان يتم صرفه على كتائب شهداء الأقصى.

علاقة النخب بالقائد العام

تتبع النخب على اختلاف تشكيلاتها في النظم الباتريمونيالية والحديثة منها إلى القائد العام، فهي اما تؤيد القائد العام بشكل مطلق، أو تلزم الحياد أو تدخل في معارضة خجولة في أحسن الأحوال، حيث لا تتسع مساحة الحريات في هذا النوع من الأنظمة إلى الكثير، الأمر الذي يدفع بمعظم تشكيلات النخب إما التسليم بفرديانية الحكم أو التحرك خارج هذا الإطار بشكل محدود وضمن ما يسمح به النظام.

⁷⁰ بكل الأحوال، تعتبر المبالغ لمصروفة على المساعدات والإعانات وتمويل حاجات لها علاقة بطبيعة تكوين السلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح وباقي الفصائل مثل الصرف على الأسرى وجرى المقاومة كما جرى الانتفاضة الأولى والثانية والإعانات المقدمة إلى ذوي الشهداء وأصحاب الإعاقات الدائمة، كل هذه البنود تعتبر عملية تمويلها أيضا في إطار تعزيز الشبكة الزبانية المحيطة بالرئيس عرفات وان كانت تتم فعلا (كما اعتقد) في إطار تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وفي سبيل المحافظة إمكانات المقاومة.

يعتمد القائد العام لإحكام سيطرته على النظام السياسي في هذه الأنظمة ومن ضمن عناصر أخرى على ولاء النخب في إطار رؤيته وخياراته وأولوياته السياسية والإدارية والمالية. وبحسب الكثير من الباحثين⁷¹ في هذا المجال، يميل المعظم إلى ان هذه النخب في حالة حراك دائم، فهي تشكل في واقع الحال مكونات الشبكة الزبائنية الموالية للزعيم، والتي كما أوردنا في البند السابق، تكون في حالة حراك وتغير دائمين، حيث يتم تدوير هذه النخب باستمرار فيصعد بعضها تارة ويهبط تارة أخرى.

القضية المفصلية بهذا الخصوص، تكمن في ان النخب على اختلاف أنواعها تدخل في نسيج الشبكة التضامنية الزبائنية صعودا وهبوطا ودخولا وخروجا دون المساس برأس النظام السياسي، أي القائد العام، وهي تسعى باستمرار للبقاء في أفضل المواقع للحصول على أفضل المكاسب والمنافع مقابل هذا الدعم المطلق للقائد. في هذه الحالة تلعب النخب من خلال الشبكة

⁷¹ انظر:

Baumgarten, Helga: Neopatrimonial Leaders Facing Uncertain Transitions, in "Political Transitions in Arab World", Part Three, Edited by Roger Heacock, Ibrahim Abu-Ludhod Institute of International Studies (IALIIS), Birzeit University, Palestine, 2002

خصوصا استعراضها لاسينستاد صفحة 52. فقد خلص اسينستاد إلى ان هذه الأنظمة تعيش حالة من الحراك الاجتماعي النشط، حيث تدخل إلى الحلبة السياسية قطاعات متغيرة ومتزايدة، الأمر الذي ينجم عن التغيرات التي تحدث أصلا في البنى الاقتصادية والاجتماعية. هذا الحراك يخلقه ويشجعه القائد العام للتخلص من النخب المتقادمة والتي يعلوها الصدا، ليجدها بأخرى أكثر حيوية ونشاطا، كما وقدرة على الاندماج في الحداثة والتغيرات التي تفرضها ظاهرة العولمة. الأمر الذي يعتبره اسينستاد في إطار قدرة هذا النوع من الأنظمة على تجديد وإعادة إنتاج نفسها، فهي بحسب اسينستاد أنظمة حديثة ومتطورة وعصرية إلا من رأسها فقط، حيث يمكن لنظام الدولة الإداري في هذه الحالة ان يكون حديثا ومعاصرا، كما ان اقتصادها وباقي مكوناتها أيضا يمكن ان تتصف بالحداثة والمعاصرة، ما لا ينطبق فقط على رأس الهرم السياسي.

وان كنت اتفق مع اسينستاد على انطباق هذا التصور في بعض النماذج الباتريمونيالية، إلا انني لا اتفق معه على اعتبار ان هذا التصور يشكل حالة عامة، حيث يمكن ان تؤدي حالة الحراك التنزاع الدائم والمديد بين تشكيلات النخب المختلفة على مراكز أفضل في النظام السياسي للبلد إلى حالة عطب تام فيه، تتسم بتعطيل القدرة على التعاطي مع المشاكل والتحديات بشكل حيوي وفعال، وتؤدي إلى عجز وركود النظام، الأمر الذي يحصل فعلا في معظم هذه الأنظمة. وهذا ما خلص إليه باولكا والذي أشارت له باومغارتن في المرجع المذكور والذي نعتقد انه يشكل الحالة الأعم في الأنظمة الباتريمونيالية الحديثة، حيث ينطبق التصور لاسينستاد على بعض النماذج المحدودة فقط.

الزبائنية دورا أساسيا في استقرار النظام، فهي وان كانت على صراع دائم فيما بينها إلا انها لا تتدخل في صراعات من اجل المركز الأعلى في الحكم، كما انها تعمل بشكل فعّال على الإمساك بباقي مكونات المجتمع لضمان ديمومة النظام. تستمر هذه النخب في العادة بلعب هذا الدور وتفضله على خيارات أخرى، والتي يمكن ان يكون ثمنها اكبر بكثير من ان يجعلها تجازف في علاقتها برأس النظام، حتى في الحالات التي تتعرض فيها إلى الخسائر من جراء تهميشها أو تحييدها أو التقليل من دورها وبالتالي حصتها من عائدات النظام السياسي. فآليات جمع العائدات على اختلافها كما والاهم إعادة توزيع هذه العائدات العطايا محكومة برأس النظام، ما يجعل هذه النخب تراهن على كسب رضى الزعيم أكثر من أي خيارات أخرى.

النخب الفلسطينية

تشكلت النخب الحديثة في فلسطين عبر مراحل مختلفة، خضعت لتغيرات في الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، هذه التغيرات حصلت بفعل عوامل قسرية أهمها قيام دولة إسرائيل على القسم الأكبر من ارض فلسطين في العام 48 وتشريد الشعب الفلسطيني الذي كان يقطن تلك المنطقة، ثم الاحتلال الإسرائيلي لباقي الأرض الفلسطينية وتشريد قسم آخر من الشعب الفلسطيني إلى خارج فلسطين، أخيرا وليس آخرا تشكل حركة المقاومة الفلسطينية في الشتات وإنشاء فصائلها المختلفة التي ضمت في صفوفها الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في اللجوء ولاحقا ممن في الأراضي المحتلة. ما يهم في هذا المجال يتركز في حالة النخب

الفلسطينية التي تشكلت أو أعيد تشكيلها وترتيب وضعيتها اثر تأسيس السلطة الفلسطينية. فعلى الرغم من أهمية دراسة حالة النخب الفلسطينية قبل تأسيس السلطة الفلسطينية، إلا انه لا يوجد متسعاً لذلك في هذا البحث، لذا سوف اكتفي بحالة النخب الفلسطينية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية.

قبل الدخول بالموضوع أود ان اعتمد التعريف الإجرائي الذي استخدمه هلال في كتابه "تكوين النخب الفلسطينية" حيث يعتبر النخبة "فيما تملكه من تأثير على مسار، أو التغيير في واحد أو أكثر من الحقول التالية: الحقل السياسي ...، أم في مجال منظمات المجتمع المدني أم الأهلي ...، أم في الحقل الاقتصادي - المالي ...، أم في الحقل الثقافي ...، أم في الحقل الإعلامي ...، أم في الحقل الديني"⁷². من خلال هذا التعريف يمكن تأكيد دور النخب في الأنظمة الباتريمونالية الحديثة الذي تم توصيفه من قبل الكثير من الباحثين باعتبارها (أي النخب) "ماكينة" حفظ النظام أو ربما تغييره.

لعبت السلطة الفلسطينية دوراً هاماً في إعادة تشكيل خارطة النخب الفلسطينية. فبعد تأسيسها، ظهرت أو تكونت في فلسطين نخب جديدة، وتآكلت نخب أخرى، نخب قديمة تم إحيائها وأخرى تحييدها أو إقصائها. المحصلة النهائية بعد بضعة سنوات من تسلم السلطة الفلسطينية لأصلاحياتها، تشكلت خارطة جديدة من النخب وهي ما زالت في عملية تحول وتغيير مستمرين. لن أتطرق في هذا البحث كما أسلفت إلى الآليات والديناميكيات لتشكل هذه النخب،

⁷² هلال، جميل: تكوين النخبة الفلسطينية، مواطن، رام الله، فلسطين. مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن. 2002.

بل سأكتفي لأغراض مقارنتها ومقاربتها للنموذج الباتريمونيالي الحديث بتصنيف أهمها كالتالي:

النخب الإدارية والأمنية⁷³ والتي تم تشكيلها بفعل تشكل السلطة نفسها ولم يكن لها وجود سابق على تشكيل السلطة. فعلى الرغم من ان معظم عناصر هذه النخب جاءت من تنظيم فتح ومنظمة التحرير وأجهزتها المدنية والأمنية، إلا ان طبيعة المكانة الجديدة لهذه النخب والدور والاختصاص والصلاحيات التي تمتعت بها كما ونوع المصالح الجديدة التي ارتبطت بها والعائدات المتحصلة لها كمناصب رسمية في إطار "حكومي" أو "شبه حكومي"، يجعل منها نخباً جديدة وبامتياز. منذ اللحظة الأولى لتشكل هذه النخب، وبسبب من طبيعة تشكيلها، خضعت إلى القائد العام بشكل كامل، وشكلت النواة الصلبة لشبكة المشايخين للرئيس عرفات مركز النظام السياسي الفلسطيني. بلغ عدد العاملين في الخدمة المدنية حتى وفاة الرئيس عرفات ما يزيد عن الـ (65) ألف موظف منهم ما يقرب (6) آلاف مدير ابتداء من درجة A1-D (كما تمت الإشارة، الأرقام المذكورة حتى وفاة الرئيس عرفات، بطبيعة الحال ارتفعت هذه الأرقام خصوصاً لأصحاب الدرجة A4 حيث تفيد بعض المصادر انها وصلت إلى أكثر من 730 موظف حالياً، اما العدد الإجمالي للعاملين في الخدمة المدنية فقد وصل إلى ما يزيد عن 80 ألف موظف)، طبعا الأرقام المذكورة لا تشمل على أعضاء الأجهزة الأمنية، والتي تضم هي الأخرى بضعة آلاف من الضباط مقابل الدرجات العليا من الخدمة المدنية وعشرات الآلاف من الأنفار والدرجات البينية. تم توظيف معظم هذه النخب بعد قيام السلطة الفلسطينية ومن خلال حركة فتح، فالمحطات القيادية من الأجهزة الأمنية تم توظيف غالبيتها

⁷³ والتي يمكن اعتبارها جزءاً من النخب السياسية كما جاء في تعريف هلال، حيث قمت بتمييزها لإبراز دورها في الشبكة الزبائنية في مركز السلطة.

العظمى ان لم يكن كلها من القيادات العسكرية والأمنية العائدة من المهجر أو من أعضاء حركة فتح في الداخل، فجميع أعضاء جهاز الأمن الوقائي تم تعيينه من قبل أعضاء فتح في الداخل كما يؤكد د. شنتية⁷⁴. اما في المؤسسات المدنية فقد بلغ إجمالي العاملين بها قبيل مجيء السلطة الفلسطينية ما يقرب من 20 ألف موظف، أي ما يقرب من ربع العاملين في هذا القطاع لغاية الآن.

اعتمد الرئيس عرفات على علاقة مباشرة مع معظم الأعضاء القياديين في الأجهزة الأمنية والمدنية، فعلى الرغم من ان الرقم يبدو كبيرا جدا (أكثر من 10 آلاف شخص) كما وان لكل منهم علاقته الرسمية في سلم التنظيم الإداري ان كان في الأجهزة الأمنية ام في الخدمة المدنية ام في التنظيم (حركة فتح)، إلا ان علاقة مباشرة ربطت كل منهم بالرئيس، بحيث يتم التأكيد بشكل دائم على الولاء، كما يتم تقديم الطلبات بأنواعها المختلفة مباشرة للرئيس ليُرد عليها وغالبا ليوفرها لأصحابها، ان على شكل مساعدات مالية مباشرة أو وظائف لأحد الأهل أو المعارف، أو تحويل للعلاج بالخارج، أو ترقية... الخ. كما أشرت في مكان سابق من هذا البحث، لم تتم فصل هذه النخب على شخوص ومصالح ومراكز بشكل واضح وثابت، فعلى الرغم من ديمومة ولائها للرئيس عرفات كما باعتبارها النواة الصلبة لشبكة المشايخين للرئيس عرفات، إلا انها بقيت وبتشجيع منه في حالة حراك وصراع دائم فيما بينها على النفوذ والمراكز والعائدات المالية المحتملة. فبخلاف بعض المؤسسات الأمنية التي حظيت بمسؤولين استمروا بقيادة هذه المؤسسات لفترات طويلة نسبيا، إلا ان باقي المؤسسات الأمنية والمدنية

⁷⁴ إشتية، محمد: وزير سابق وقيادي في حركة فتح، في لقاء خاص لغرض هذا البحث في أواخر أيلول من عام 2006، أشار بان جميع أعضاء جهاز الأمن الوقائي هم ناشطين من حركة فتح خصوصا معتقلي الحركة إبان الانتفاضة الأولى.

(معظمها) شهدت حراكا نشطا في القيادات العليا والوسطى صعودا وهبوطا كما وعلى المستوى الأفقي (أي التنقل من مؤسسة إلى أخرى).

النخب السياسية والتي تشكلت في فلسطين والمهجر بفعل العمل السياسي الفلسطيني المقاوم للاحتلال الإسرائيلي، والتي عرفت بفصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى بعض الفصائل التي خرجت عنها، أو التي هي أصلا خارجها كما حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي التي ما زالت خارج إطار منظمة التحرير لغاية كتابة هذا البحث. بالإضافة إلى ما تقدم، ظهرت بعض الأحزاب والتجمعات السياسية الجديدة بُعيد تأسيس السلطة الفلسطينية على أرضية تأييدها الجزئي أو معارضتها الجزئية أو الكلية للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض المستقلين الذين نشطوا إلى جانب الأحزاب والفصائل الفلسطينية المذكورة. بخلاف حركة "فتح" وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، اتسم عمل وحجم باقي الأحزاب والقوى والتجمعات السياسية بالتذبذب صعودا وهبوطا، على الرغم من ان السمة العامة لحجم ونشاط وتأثير هذه القوى كان في اتجاه عكسي.

شاركت بعض القوى والتجمعات السياسية الفلسطينية بالانتخابات التشريعية الأولى للعام 1996، وامتنع معظم عن المشاركة بهذه الانتخابات. أما الانتخابات التشريعية الأخيرة عام 2006، فقد شاركت بها جميع القوى والأحزاب ذات التأثير السياسي، الجديدة والقديمة (باستثناء حركة الجهاد الإسلامي التي قاطعت العملية).

النخب الاقتصادية والمالية الوافدة والتي كانت أصلا موجودة في الخارج وتمكنت من العودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية بُعيد تأسيسها، والتي حصلت على الكثير من الامتيازات لقاء

موافقتها تحويل جزء من استثماراتها إلى الأرض المحتلة أو مناطق صلاحيات السلطة الفلسطينية والتي تعتبر في عداد مناطق خطرة أو بيئة استثمارية خطيرة. لم تتشكل هذه النخب في فلسطين، ولكنها أجرت بعض التحالفات والائتلافات أو التوافقات مع أجزاء من النخب الاقتصادية والمالية "المحلية" التي تشكلت أصلاً في الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء وجود الاحتلال، هذه التحالفات والائتلافات أو التوافقات جاءت على حساب النخب الاقتصادية والمالية المحلية، بما فيها في كثير من الأحيان الأطراف الضعيفة نفسها التي دخلت في هذه التحالفات والائتلافات (الأطراف المحلية).

ارتبطت هذه النخب بالسلطة الفلسطينية على قاعدة المصالح المشتركة، فقد حصلت على امتيازات كافية مقابل ولاء كامل للرئيس عرفات، كما انها ومن خلال النشاط الاقتصادي اليومي لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، تمكنت من نسج علاقة قوية قائمة على المصالح المتبادلة حتى مع الطبقات البيئية لقسم كبير من قيادات السلطة والحركة.

النخب الاقتصادية والمالية المحلية والتي تشكلت بفعل النشاط الاقتصادي أثناء الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967، والتي ارتبطت بحكم السيطرة الإسرائيلية بالاقتصاد الإسرائيلي لتصبح بطريقة أو بأخرى امتداداً ضعيفاً ومشوشاً وقاصراً بفعل القيود والإجراءات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي - وما يزال - على هذا القطاع، ما جعل عرفات يفضل خيار النخب الاقتصادية الوافدة على هذه لما لها (أي الوافدة) من خبرة أعلى وإمكانات أوسع على المستوى الاقتصادي، الأمر الذي انعكس في حالة من التنافس بين هذه النخب في السيطرة على الأسواق المحلية التي بدأت النخب الاقتصادية والمالية الوافدة ببسط سيطرتها عليها.

دخلت هذه النخب في حالة تناقض مع السلطة الفلسطينية، إلا ان حالة التناقض هذه لم تأخذ طابعا حادا، حيث اكتفى ممثلي هذه النخب بالاحتجاج على الامتيازات والتسهيلات التي تم منحها للنخب الاقتصادية الوافدة والمطالبة بإنصاف النخب المحلية، تمثل ذلك في الكثير من الحالات التي تمت بها محاولات رجال أعمال ومؤسسات تمثيلية لهم مثل جمعية رجال الأعمال الفلسطينية بالتوجه للرئيس عرفات ومسؤولين بالسلطة، بهدوء تارة وبحدة تارة أخرى. بالمقابل، تجاهلت السلطة الفلسطينية إلى حد كبير مطالب هؤلاء بالتساوي مع النخب الوافدة، واستمرت في منح الامتيازات والتسهيلات لجهة واحدة (النخب الوافدة) التي استطاعت كما أسلفت من تعزيز علاقاتها مع النخب الإدارية والأمنية من خلال المنافع المتبادلة فيما بينها.

لم تستسلم النخب الاقتصادية والمالية المحلية لهذا الأمر الواقع، حيث كانت مجموعة من الجهود الجماعية أو الفردية للتحصن أمام اندفاع رأس المال الوافد، تمثل ذلك من خلال محاولة البعض الشراكة مع هذا الأخير، أو من خلال الاستقواء بقوى المعارضة السياسية خاصة حركة حماس والمبادرة، ما ولد نوعا من الضغوط على السلطة من أجل إعادة الاعتبار إلى هذه الفئة، خصوصا بعد وفاة الرئيس عرفات وتولي محمود عباس الرئاسة من بعده، ما تسبب حسب البعض في إعادة هيكلة "صندوق الاستثمار الفلسطيني" الذي تم تقدير رأس ماله بما يزيد عن المليار دولار، ليخدم داخل الأرض المحتلة، وبالتركيز على التعاون مع كافة قطاعات الأعمال الفلسطينية خاصة صاحبة النشأة المحلية⁷⁵.

⁷⁵ من المبكر الجزم لغاية الآن بان ما ذكر بخصوص "صندوق الاستثمار الفلسطيني" والذي كان يديره السيد خالد سلام هو ناتج فعلي عن مطالبة قطاع الأعمال محلي النشأة، كما في الأهداف المعلنة لخدمة هذا القطاع، فالأمور ما زالت في حدود النوايا، ناهيك عن ان الاستنزاف الذي حدث لرأس مال الصندوق بسبب من السحوبات التي قامت بها الحكومة الأخيرة لفتح بقيادة احمد قريع (الحكومة التاسعة) والتي حسب الحكومة ورئيسها كانت تحت ضغط الظروف الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة كما نسبة من هم دون خط الفقر إلى الاعتماد على هذا الصندوق.

النخب العاملة في الحقل المعرفي ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية⁷⁶

يمكن تقسيم النخب العاملة في هذا الحقل إلى مجموعات أضيق (كما جاء في تعريف هلال: النخب الثقافية، العاملة في المجتمع الأهلي، الإعلامية، الدينية)، إلا أنه وبسبب من عدم وجود دراسات متخصصة في طبيعة تكوين كل منها كما دورها وتأثيرها في النظام السياسي الفلسطيني، أرى إجمالها لتأكيد بعض الحقائق والمعطيات التي تخصها.

فمن جهة، تعتبر النخب العاملة في هذه الحقول كبيرة ومنتشرة على نطاق الوطن (رغم وجود تركيز خاص لها في بعض المناطق خاصة المدن الرئيسية في الضفة الغربية والقطاع مثل رام الله وغزة). ويعود انتشارها إلى العدد الكبير نسبياً للمؤسسات التي تعتبر الإطار الأول الذي تتحرك هذه النخب من خلاله، والذي يتمثل في الجمعيات الخيرية، المنظمات غير الحكومية، الاتحادات والنقابات الأهلية والتمثيلية، الصحافة المحلية والأجنبية⁷⁷، المؤسسات الدينية وغيرها). من جهة ثانية تعتمد هذه النخب مرجعيات مختلفة، ليس بالضرورة مركزها النظام السياسي أي السلطة. فعلى الرغم من أن جزءاً من هذه النخب ينضوي في الشبكة الزبائنية التي أحاطت بالرئيس عرفات، إلا أن قسم كبير منها يدين إلى مرجعيات سياسية أو فكرية أو اجتماعية مختلفة، فهي بالسياق العام متفرقة عن مركز السلطة بل ربما دخلت في أكثر من مرة في صدامات معها (تمت الإشارة إلى ذلك في أماكن أخرى من هذه الرسالة). أما من جهة ثالثة، فتملك هذه النخب أدوات ومصادر متنوعة وكبيرة نسبياً في التأثير

⁷⁶ تشمل هذه النخب على العاملين في الحقل الأكاديمي والثقافي والإعلامي.

⁷⁷ المقصود هنا جميع المؤسسات الصحافية والإعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة، المحلية والعربية والأجنبية، خصوصاً وأن معظم العاملين في غير المحلية منها هم من المواطنين الفلسطينيين.

المجتمعي، وترى دورها (خاصة النخب العاملة في المنظمات غير الحكومية والمجتمع الأهلي) لا يقل عن دور الشريك النشط والكفؤ للجهاز الحكومي والأحزاب والقوى السياسية في صياغة السياسات والاستراتيجيات العامة كما في رسم خارطة النظام السياسي الفلسطيني، يقول احد الناشطين في مجال المنظمات غير الحكومية "ان نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية ولد استحقاقات ومتطلبات وادوار جديدة للعمل الأهلي، من أهمها تحديد مضمون العلاقة ما بين الدولة من جهة والفرد الفلسطيني من جهة ثانية والمجتمع المدني من جهة ثالثة وكذلك علاقة المجتمع المدني مع القطاع الخاص من جهة رابعة"⁷⁸.

بالإجمال، تشكل خارطة النخب الفلسطينية "منظومة علاقات القوى"⁷⁹ داخل المجتمع الفلسطيني، لذا أرى ان جزءا من هذه النخب لا يخضع لمركز النظام السياسي أو السلطة الفلسطينية، فبعضها دخل في حالة صراع مكشوف مع النخب السلطوية، البعض الآخر اخذ موقفا "محايدا" في حين اختبأت أخرى إلى حين، في ما بعضها تحالف بشكل مؤقت مع السلطة وهكذا.

السلطة التنفيذية تسيطر على السلطات التشريعية والقضائية بقيادة الحاكم الفرد

خضعت السلطتين التشريعية والقضائية وبإمتياز إلى السلطة التنفيذية في فلسطين، بل وأكثر من ذلك تم تهميش السلطتين لدرجة وصلت إلى حد الاعتداء بالضرب على أعضاء في

⁷⁸ عبد الهادي، عزت: رؤيا أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية "ورقة مفاهيم"، مركز بيسان للبحوث والإيماء، رام الله، 2004.

⁷⁹ هلال، جميل: تكوين النخبة الفلسطينية، مواطن، رام الله، فلسطين. مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن. 2002. صفحة 5.

المجلس التشريعي والقضاة. عملية الخضوع والتهميش هذه تجلت في أكثر من مظهر، فعلى صعيد السلطة التشريعية، عطل الرئيس الراحل عرفات الكثير من القوانين التي صادق عليها المجلس التشريعي بالقراءة الثالثة والتي يتطلب تصديقها من الرئيس لتصبح سارية. حسب القانون الأساسي، في حال مضي شهر على عدم رد الرئيس على مشروع القانون المقدم من المجلس التشريعي للمصادقة، يعتبر المشروع بحكم المصادق وينشر في الجريدة الرسمية. ما يعني ان الرئيس عرفات قد تجاوز حتى القانون الأساسي. يعتبر تأخير توقيع قانون السلطة القضائية من الأمثلة الهامة على تجاوزات الرئيس للسلطة التشريعية، حيث استمرت السلطة القضائية تعمل من دون مجلس لها يشرف عليها ويُقيّم أعمالها ويراقب نزاهتها حتى عام 2002 أي بعيد المصادقة على قانون السلطة القضائية.

بعد الزوبعة التي أثارها تقرير هيئة الرقابة العامة في العام 1996 (تم نشره على نطاق ضيق عام 1997)، منع الرئيس عرفات نشر التقرير السنوي للهيئة، بل وأكثر من ذلك، لم يتم منذ ذلك الحين في الاستثمار في تطوير هذه المؤسسة الهامة، حيث بقيت موازناتها (محرومة) كما هي على مدار عشر سنوات تقريبا، مقابل التطور في قيمة موازنات معظم مؤسسات السلطة الفلسطينية.

اقتصرت الدور الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني الأول على بعض الأسئلة لبعض الوزراء ومن في حكمهم، عدد الاستجابات كان محدودا جدا. جاء في التقرير السنوي (7) للعام 2004 الذي يصدر عن الملتقى الفكري العربي "ان تقييم أداء المجلس التشريعي في مجال المسائلة ومحاربة الفساد والمحسوبية في الحياة السياسية والاجتماعية ... هو تقييم سلبي ...

المطلوب من المجلس التشريعي والنواب القيام بدور جدي بفاعلية أكبر⁸⁰. الحالات التي تم بها تشكيل لجان تحقيق لتقصي حقائق تتعلق بملفات فساد، تم المرور عنها عبر تسويات أو بضغوط من الرئيس عرفات. الكثير من أعضاء السلطة التنفيذية الذين استدعوا إلى جلسات استماع أو استجواب لم يستجيبوا لدعوات المجلس بالحضور حيث كان في كل مرة يتم تجاهل الاستدعاء دون أية عواقب. يقول السيد عباس زكي في لقاء لغرض هذه الرسالة " أي قضية كانت تفتح في المجلس التشريعي (والحديث عن قضايا الفساد) كنا نلاحقها، لكن لم يكن هناك قضاء يحسم في الأمر، وكانت تتم صفقات وتسويات، فضائح كبيرة كانت، أنا رئست آخر لجنة إصلاح، ضمت أربعة عشر نائباً من خيرة أعضاء المجلس [المقصود المجلس التشريعي]، وحينما بدأنا نضع اليد بقسوة وقوة وخلقنا حالة، قام الرئيس أبو عمار بإحالة كل القضايا إلى القضاء، والقضاء لم يبيت حتى الآن ولا بحالة، حتى عندما تحدث النائب العام بكذا وكذا [المقصود عن قضايا الفساد] ولكن عند التنفيذ هناك مراكز قوى ومافيات"⁸¹.

أما عن الدور التشريعي للمجلس، فعدد القوانين التي تم تمريرها بالقراءة الثالثة حتى نهاية عام 2005 بلغ (72) مشروع قانون تم تأخير المصادقة على (46) منها لفترات طويلة خارج المهلة التي يسمح بها القانون⁸². نصاب الجلسات كان يشي بحالة الضعف والترهل التي أصابت المجلس واللجان الدائمة التابعة له، فقد شهدت الكثير من الجلسات العامة والهامة

⁸⁰ راجع: التحول الديمقراطي في فلسطين، تقرير عن حالة الديمقراطية في فلسطين لعام 2004، التقرير السنوي (7)، الملنقى الفكري العربي القدس، أيار 2005، ص 121.

كذلك جاء في التقرير صفحة 121 "طالب النواب المجلس التشريعي بممارسة المجلس لولايته في التشريع والرقابة والمحاسبة ودعوه إلى مراجعة جريئة لأسباب قصوره في أداء مهامه".

⁸¹ زكي، عباس: عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في لقاء خاص مع الباحث لغرض هذه الرسالة تم في 2006\10\4.

⁸² راجع: أداء المجلس التشريعي الفلسطيني في مجال التشريع 2005-2006، مركز الميزان لحقوق الإنسان، نوفمبر 2005، ص

حضوراً لا يتجاوز ربع الأعضاء مع العلم بأن الموضوع المثار محط النقاش أو التصويت قد يكون من الأهمية التي تستدعي مشاركة أوسع واهتماماً أعلى. فعلى سبيل المثال، عندما تم التصويت على قانون هام مثل قانون "المحكمة الدستورية" أو قانون "الإجراءات الجزائية"، لم يتجاوز عدد الحضور المصوتين ربع أعضاء المجلس. "أربعة نواب فقط من أصل 87، افتتحوا نقاش المجلس التشريعي لقانون الإجراءات الجزائية الذي أقره المجلس بالقراءة الأولى بداية الشهر الماضي... ولوحظ أكثر من مرة تناقص عدد النواب بشكل كبير داخل قاعة المجلس أثناء الجلسة، خاصة عندما يبحث المجلس أحد مشاريع القوانين"⁸³.

النخب التي تتموضع تحت القائد الواحد، في منافسة دائمة على المنافع

دخلت النخب الإدارية (المدنية والأمنية) والسياسية كما والنخب الاقتصادية وان بدرجة أقل والتي كانت تدور في فلك الرئيس عرفات وشكلت النواة الصلبة للسلطة الفلسطينية، أقول دخلت في حالة من المنافسة والكفاح الدائمين للتحصل على المزيد من المنافع أو المحافظة على القائم منها على الأقل. تنطبق هذه الصفة أو المكون من مكونات الأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها على النظام السياسي الفلسطيني بامتياز. شكلت عملية التحصل على المنافع الآلية أو الديناميكية التي حكمت وحركت "أعضاء" الشبكة الزبائنية تجاه زعيمها كما بين أعضاءها، كذلك بين أعضاء الشبكة ومن في خارجها.

⁸³ عند مناقشة مشاريع القوانين، النواب يخرجون واللجنة تناقش وحدها: أفاق برلمانية، تصدر عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، نيسان 2000، المجلد 4، العدد 2، ص 5. تعتبر هذه احد الثغرات الأساسية في النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، والتي تمت الإشارة لها نهاية عام 2004 من قبل فريق الخبراء المختصين في إعداد خطة تطويرية للمجلس التشريعي كخطة إصلاح وتطوير إداري، حيث يقوم نصاب جلسات المجلس على حضور الأغلبية المطلقة للأعضاء عند الافتتاح الرسمي للجلسة، لا ينص النظام على اعتبار الجلسة غير نظامية في حال انسحاب أو مغادرة أعضاء من الحضور. لذا فقد صادف في كثير من الأحيان ان تمت عملية التصويت على قوانين بعدد أقل بكثير من النصاب القانوني لانعقاد الجلسات. راجع النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، المادة (18).

في الإطار العام جدا هناك مستويين لهذه الشبكة، المستوى الأول هو القائد العام، الرئيس عرفات، لا يوجد في إطار الشبكة تنافس على المستوى الأول، فالجميع يعلن الولاء للقائد العام، أقصى ما يمكن القيام به في معارضة القائد العام من أعضاء في الشبكة يمكن ان يصل إلى حد الاستتلاف، أو "الحد" أو إطلاق تصريح هنا أو هناك لوكالة أبناء أو ما شابه ذلك. لم تجري بعد أو سلو وحتى وفاة الرئيس عرفات محاولات جادة للانقلاب عليه أو الإطاحة به (الانشقاق الحقيقي الذي سعى للإطاحة بعرفات من نخب كانت تتبع له جرى بُعيد الخروج من لبنان بعد المعارك التي خاضتها المقاومة الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام 1982، ما تم تسميته في ذلك الوقت "بفتح الانتفاضة" كناية عن الانتفاضة على الرئيس عرفات وسياساته الفردية داخل الحركة⁸⁴. بكل الأحوال حتى في الأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها تتم في بعض الأحيان محاولات للإطاحة برأس النظام تكون نتيجتها في العادة رأس جديد دون أي تغيير يذكر في النظام، الأمر الذي ميّز الباتريمونياليات الأفريقية إلى حد بعيد، خصوصا التي تعتمد على زعامات أنتجها الجيش، الأمر الذي يمكن انطباعه على بعض البلدان العربية في خمسينات وستينات القرن الماضي (سوريا مثلا) .

في المستوى الثاني، أي بين أعضاء الشبكة بخلاف زعيمها، توجد مجموعة من المستويات الفرعية، تتصف هذه المستويات بطبيعة متحركة أكثر من كونها ثابتة⁸⁵، الحراك في ما بين هذه المستويات وتدوير شخوصها مستمر، على الرغم من ذلك، لا يمكن تجاهل التمحور

⁸⁴ سبقت الانشقاق المذكور انشقاقات اقل أهمية بكثير من أهمها انشقاق "أبو نضال" الذي تمخض عنه تنظيم ضيق تواجد على الأغلب في العراق وعرف باسم "فتح أبو نضال".

⁸⁵ انظر البند السابق رقم (2) حول الشبكة الزبانية.

الجزئي الذي أصاب أعضاء هذه الشبكة الأمر الذي لم يصل إلى حد التمهيد النهائي لها، حيث لم تمضي عملية التمهيد هذه إلى نهاياتها، تقل الرئيس عرفات وتركيزه كل عناصر القوة والسيطرة حالاً إلى حد بعيد دون التمهيد النهائي لهذه المحاور. ما اقصد به بعملية التمهير والتمهيد يتلخص في كون قيادات "الصف الأول"⁸⁶ ان كانت القديمة أو الشابة ومن خلال الإمكانيات والفرص المادية والمعنوية التي حظيت وتحظى بها، سعت في إطار المنافسة فيما بينها، إلى تعزيز نفوذها في الحركة والسلطة من خلال استخدام نفس الوسائل التي استخدمها الرئيس عرفات، طبعاً مع الأخذ بالاعتبار الإمكانيات والفرص المحدودة لهؤلاء (والتي هي أصلاً في كثير من الأحيان ممنوحة من قبل الرئيس) مقابل الإمكانيات التي يسيطر عليها الرئيس نفسه. بمعنى آخر، يتبع أو يؤيد عدد من هذه القيادات مجموعات من أعضاء الحركة، الذين يحصلون على وظائف أو حماية أو فرص عمل يضمنه هؤلاء القادة لهم (أو على الأقل يتعهدون بذلك) مقابل ولاء هؤلاء وتأييدهم. هذا النوع من القيادات خضع لمنافسة شديدة من قبل الرئيس عرفات، الذي كان هو الآخر يقيم علاقات خيضية ومباشرة مع الكثير من القيادات والكادرات العليا والوسطى والميدانية التي تستطيع من خلال هذا النوع من العلاقة مع رأس هرم السلطة من المطالبة والتحصن على الأرزاق والمنافع و"الحقوق" ان كانت وظائف أو مساعدات مادية مباشرة أو غير مباشرة. هذا النوع من العلاقة المباشرة مع رأس السلطة حال دون تمهيد العلاقة التي تحدثنا عنها فيما بين قيادات "الصف الأول" كما أسمينها وقاعدة الحركة العريضة من قيادات وسطية وميدانية وما دونها. والتمهيد هنا يكون في الاعتمادية الكاملة والنهائية لهذا المحور القائد أو ذلك حول قضايا أساسية مثل الولاء

⁸⁶ اقصد بهذا المصطلح قيادات الصف الأول "جميع القيادات التي تحظى الآن بشريعة" من نوع معين، ان كانت من القيادات القديمة للحركة والتي بدأت تفقد شرعيتها، أو القيادات الشابة التي جاءت مع المقاومة من الخارج أو التي نشطت هنا في الأرض المحتلة.

السياسي أو التنظيمي أو المعنوي، أو الاعتمادية النهائية عليه مالياً أو مصلحياً، فعندما تكون أكثر من واحدة من هذه متحققة يمكن الحديث عن عملية التمفصل.

كما أسلفت، لم تمضي عملية تمفصل محاور حركة فتح والشبكة الزبانية التي أحاطت بالرئيس عرفات إلى مراحلها النهائية، إلا أنها تقوّت بُعِيد وفاته، فعدم وجود الشخص "الجامع" في الحركة ونواتها الصلبة بعد وفات عرفات، وفي غياب هذا القائد المنفتح على طبقة عريضة من القيادات الوسطية والميدانية، تكتسب مساعي الكثيرين من قيادات "الصف الأول" بالمضي نحو تعزيز نفوذها ومفصلته أهمية خاصة في الحركة الآن، ما نعتقد بان يكون له اثر كبير على نتائج انعقاد المؤتمر السادس للحركة فيما لو أُتيح له بالانعقاد. ما يهم في هذه الخارطة تحت هذا البند، السعي الدائم من قبل الجميع لتحسين أوضاعه ومكانته في تسلم مناصب ومكانة أعلى في الشبكة، فكلما كان الشخص قريب من القائد كلما تحصّل على المزيد من المنافع والنفوذ، اما بعد وفاة الرئيس عرفات فسوف يذهب كل من مراكز هذه الشبكة إلى محاولة الاستئثار بما يمكن لتعزيز مكانته ونفوذه داخل هذه الشبكة.

الشرعية مكوّن مركزي للأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها أيضا

تختلف مصادر الشرعية للأنظمة الباتريمونيالية، بعضها يعتمد مصادر دينية وأخرى وراثية، اما الباتريمونياليات الحديثة فتعتمد على الأغلب مصادر أخرى غير المذكورة، مثل ما يصطلح عليه "بالشرعية الثورية" القائمة على الثورة والتحرير من الاستعمار، حيث تقوم القوى التي قادت عملية التحرر من الاستعمار الأحتلالي بالسيطرة على السلطة الدولة باعتبارها صاحبة "حق" في الحكم طالما انها دفعت ثمن الكفاح والمقاولة وطرد الاستعمار الأحتلالي. لا تقتصر

مصادر "الشرعية" في الباتريمونيات الحديثة على هذا النوع، بل يمكن استعراض غيرها مما يطلق عليه بخطاب التنمية والعدالة وربما في الاستعانة ب"الخيار" الديمقراطي الشكلي حيث يجري ما يشبه الانتخابات على مجالس الشعب أو البرلمانات والرؤساء، وعادة ما يحصل الرئيس على نسبة مرتفعة جدا من الأصوات، كما يحصل حزبه الحاكم على مثيلاتها من الأعضاء في البرلمان. هذه المصادر للشرعية السياسية للنظم الباتريمونية والحديثة منها تعتبر ضرورية لديمومة واستقرار هذه الأنظمة. فقد تكون القوة البوليسية والإرهاب أيضا مصادر للشرعية، كذلك الأمر في آليات توزيع وإعادة توزيع "الريع". المهم في الموضوع، ان هذه النظم لا تستطيع الاستمرارية أو الاستدامة التلقائية أو بقوة الدفع التلقائي للمصادر الشائخة للشرعية، بل انها يجب ان تعتمد مصدرا أو مصادر لشرعيتها (يمكن ان تعتمد هذه الأنظمة على أكثر من مصدر لشرعيتها، بما فيها الأنظمة القديمة أو التقليدية حيث تستخدم مزيجا من مصادر الشرعية الوراثية والدينية وخطاب التنمية والعدالة أو مزيجا آخر) كما انها بحاجة إلى تجديد هذه الشرعيات.

في الحالة الفلسطينية اكتسبت السلطة الفلسطينية شرعيتها من خلال الشرعية القائمة على الثورة المقاومة، أي ما يطلق عليه الآن بالشرعية التاريخية، "شرعية البندقية". أجرت قيادة الثورة الفلسطينية وتحديدا منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي "بتفويض" من تجربتها التاريخية في مقاومة الاحتلال، لم يكن هناك استفتاء مباشر، منظمة التحرير الفلسطينية تحظى بتأييد أغلبية الشعب الفلسطيني وهي بهذا وبسبب من تاريخها الكفاحي أصبحت "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني". كما يلاحظ هنا في هذا الشعار الاستراتيجي للمنظمة وحركة فتح، جاءت كلمة الشرعي قبل الوحيد، فمنذ ما قبل

تأسيس السلطة الفلسطينية وما قبل أوسلو، تبحث منظمة التحرير وحركة فتح عن "شرعية" وجودها وتمثيلها، الأمر الذي كانت تضعه في مواجهة الاحتلال وبعض الدول العربية التي سعت إلى "احتواء" القضية الفلسطينية.

كانت هذه الشرعية مشوشة منذ اللحظة الأولى لاستلام السلطة الفلسطينية لصلاحياتها، بدأت الصدمات منذ الأيام الأولى لاستلام الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية، حيث تم قتل (12) متظاهر وجرح آخرين في مظاهرات قادتها حركة حماس في عام 2004 في غزة. كذلك الأمر كانت هناك فصائل ومجموعات من مرجعيات مختلفة تعارض اتفاق أوسلو والسلطة التي تمخضت عنه. استمرار الاحتلال الإسرائيلي صعب الموضوع على السلطة الفلسطينية، فالمعارضين للاتفاق ونتائجه استمروا في أعمال المقاومة كما استمروا في الاحتفاظ بأسلحتهم، ما أخرج السلطة أمام "شريكها" في المفاوضات كما راعيتها (المجتمع الدولي) الذي يمكن ان يُعتبر احد مصادر الشرعية الإضافية التي حصلت عليها منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح وبالتالي السلطة الفلسطينية جراء ومكافئة دخولها في العملية السلمية مع إسرائيل كطريق وخيار جديد ومقبول على المجتمع الدولي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المديد. مصدر الشرعية في الحالة الفلسطينية لم يعد يقتصر على عوامل محلية (من المرجح ان هذا ينطبق على بلدان أخرى في ظروف العولمة)، فالمجتمع الدولي والدول المانحة كما البلدان العربية المحيطة، أصبح يلعب دورا هاما كمصدر من مصادر الشرعية قد يتجاوز وزنه في الحالة الفلسطينية العوامل المحلية.

في محاولة لتأكيد الشرعية التاريخية كما والشرعية التي حصلت عليها السلطة من خلال المجتمع الدولي الذي وفر غطاء ماديا وسياسيا ومعنويا للسلطة الفلسطينية، تم في العام 1996 إجراء أول انتخابات تشريعية ورئاسية في فلسطين. قاطعت حركة حماس وبعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الانتخابات التشريعية والرئاسية، إلا ان نسبة المشاركين في هذه الانتخابات زادت عن 70% من إجمالي أصحاب الحق في الاقتراع، ما عنى في حينه تجديدا وتعزيزا للشرعية التاريخية. كان للسيطرة الكاملة على السلطة من قبل حركة فتح، وبالتالي حصولها على منافع السلطة الأساسية تأثير في اتجاهين متعاكسين، الاتجاه الأول في التأييد والتوسع الذي استطاعت ان تحصل عليه الحركة جراء عملية التوزيع التي تسيطر عليها لمنافع السلطة، خصوصا التوظيف. الاتجاه الثاني في حالة النقمة التي جننتها حركة فتح باعتبارها المستفيد الأساسي من منافع السلطة، خصوصا بـعيد إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في العام 1996 أمام العاملين به من الضفة الغربية وقطاع غزة جراء عملية انتحارية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم البطالة وابتداء تدهور الوضع الاقتصادي ما زاد الطلب على العمل في السوق الفلسطيني بما فيه الطلب على العمل في مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية. أدى هذا الأمر إلى المطالبة في مراجعة نظام الإدارة العامة والخدمة المدنية والأمنية في السلطة الفلسطينية، تحديدا المطالبة في التوزيع العادل للوظائف، أو اعتماد أسس ومعايير مهنية وشفافة. أصبح هذا مطلبا محليا وعالميا، المجتمع المحلي يرغب في توزيع عادل لإمكانات السلطة (باعتبارها الموظف الأكبر للعمالة في فلسطين)، اما المجتمع الدولي فيرغب في ترشيد فاتورة الرواتب والأجور في القطاع العام المدني والأمني، ومن خلف ذلك في مقايضة ذلك بالتنازلات السياسية والالتزامات الأمنية.

مع استمرار حالة الإغلاق للأسواق الإسرائيلية في وجه العمالة الفلسطينية، كما وبتفاقم أزمة المسار السياسي خصوصا بعد فشل محادثات كامب ديفيد، وليس انتهاء بأحداث الانتفاضة الثانية والاجتياح الكامل للمناطق التابعة للسلطة الفلسطينية (أ، ب) عام 2002، تعرضت شرعية السلطة الفلسطينية وحركة فتح إلى التدهور، نتائج استطلاعات الرأي كانت تشير إلى ذلك⁸⁷. استمرار العمليات المسلحة والانتحارية لحركة حماس وغيرها أيضا ساهمت في إبراز "خيار" آخر، أي في العودة إلى الخيار القديم في المقاومة المسلحة، الأمر الذي كان يظهر أيضا من خلال استطلاعات الرأي. أخيرا الحصار الذي فرض على الرئيس عرفات من قبل الاحتلال الإسرائيلي، التدهور في موقف المجتمع الدولي من القضية الفلسطينية بما فيها الأطراف التي كانت تعتبر مؤيدة للحق الفلسطيني، أدى كل ذلك إلى استمرار استنزاف وتآكل شرعية السلطة الفلسطينية وحركة فتح التي تم تدمير بنيتها المدنية والأمنية، كما تم حصار وتقليص مصادرها المالية والحد من قدراتها على تقديم الخدمات للمواطنين.

المصادر الثلاث لشرعية السلطة الفلسطينية وحركة فتح تعرضت للتآكل:

1. الشرعية التاريخية (شرعية المقاومة)، تآكلت بفعل النشاط السياسي والعسكري لحركة حماس وباقي الأطراف التي استمرت بمثل هذا النوع من النشاطات. فالادعاء بان لحركة فتح والسلطة الفلسطينية "الحق" في تقرير خيارات الشعب الفلسطيني بناء

⁸⁷ استمرت شعبية حركة فتح في التآكل منذ أواسط 1995 مقابل تقدم شعبية حركة حماس. يمكن التذليل على ذلك من خلال استطلاعات الرأي التي تم تنفيذها منذ ذلك التاريخ ولغاية مطلع 2006 حيث فازت حماس بالانتخابات التشريعية. ففي آذار 1996 حصلت فتح على 47% من أصوات المستطلعة آرائهم مقابل 5.8% لصالح حماس، في تشرين ثاني 1997 حصلت فتح على 41% مقابل 11% لحماس، تشرين أول 2003 حصلت فتح على 28% مقابل 21% لحماس، حزيران 2005 لحركة فتح 44% مقابل 33% لحماس. راجع استطلاعات الرأي التي أجراها "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في الأعوام بين 1995-2006. www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html

على شرعيتها التاريخية في المقاومة لم تعد مقولة مقبولة على معظم الشعب الفلسطيني.

2. الشرعية القائمة على الانتخابات وصناديق الاقتراع فقدت قيمتها بعد الفشل الذريع في أداء المجلس التشريعي وانقضاء الفترة الزمنية المفروض بها انتهاء ولايته.
3. التأييد الدولي المادي والمعنوي والذي تحوّل إلى مجموعة من الاشترطات والضغوط والقيود على السلطة الفلسطينية والحركة التي تقودها، أيضا ساهم في تآكل شرعيتها.

ساهم صمود الرئيس عرفات أثناء حصاره الطويل في تعزيز الصورة التي تكرست خلال العقود الأخيرة حول شخصيته المميزة كقائد صلب وملتزم بالثوابت الوطنية، وبدأت مقولته "يا جبل ما يهزك ريح" حقيقة عينية، لم تعد هذه المقولة مجرد أغنية اعتاد متحمسوا حركة فتح على ترديدها، فعندما حاصرت العشرات من الدبابات والآليات الحربية الإسرائيلية مقر الرئيس عرفات⁸⁸، بل واستمرت في قصف وهدم وتدمير المقر وعلى بعد بضعة أمتار من الغرفة التي كانت تأويه، نقلت وسائل الإعلام ووكالات الأنباء صوراً لن تمحي من ذاكرة الشعب الفلسطيني، حيث كان الرئيس يستعد لإطلاق الرصاص من بندقيته الخاصة والصغيرة على الدبابات الإسرائيلية ويستشهد. لم يكن هذا مشهداً مفتعلاً، بل كان حقيقة ساهمت في إعادة الاعتبار إلى الرئيس عرفات كما واختزال ما تبقى من شرعية المقاومة في شخصه الوحيد⁸⁹،

⁸⁸ منذ نهاية آذار 2002 تاريخ بدأ الاجتياح الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية حاصر الجيش الإسرائيلي مقر الرئيس عرفات في مدينة رام، واستمر هذا الحصار إلى حين وفاته في تشرين ثاني من عام 2004.

⁸⁹ من اللافت للنظر انه في الوقت الذي كانت استطلاعات الرأي تشير إلى تدهور شعبية حركة فتح مقابل شعبية حركة حماس، استمرت شعبية الرئيس عرفات بالمحافظة على نفس النسب المرتفعة بل وانها استمرت في الزيادة منذ حصاره من قبل جيش الاحتلال في آذار عام 2002. فعلى سبيل المثال، أفادت استطلاعات رأي أجراها "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" بأنه عندما كانت شعبية فتح تشكل 26% مقابل شعبية باقي الحركات والأحزاب الفلسطينية بما فيها حماس في آب 2002، شكلت

فكل القيادات الفلسطينية من الصف الأول وغيرها انتظرت ما سوف تؤول إليه الأوضاع وحصار الرئيس، حيث لم تتمكن من فعل شيء سوى الانتظار.

أدت وفاة الرئيس عرفات إلى نكسة أخرى أصابت شرعية مركز السلطة الفلسطينية وحركة فتح، فالتركيز الشديد لرمزية الرئيس عرفات كملخص لمراحل تطور وانجازات الثورة الفلسطينية الحديثة، كما لمضمونها ومخزونها المعنوي وكل ما "انحسر" في هذه الرمزية من معاني ومعاناة وحقوق، ذهب مع رحيل الرئيس عرفات دونما شخص قادر على امتصاص ولو جزءا من هذا المخزون المعنوي. بل ربما على العكس، أو ربما على الأغلب، ترك الرئيس عرفات باقي الشبكة من المشايخين خصوصا الطبقة القيادية منها يتامى من أي شرعية، فجاءت حركة حماس لتحصد نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة.

الرخاء الاجتماعي يعهد به إلى القائد

على الرغم من ان التجربة التي مرت بها السلطة الوطنية الفلسطينية (وما زالت) تعتبر مزيجا من استكمال أعمال التحرير من جهة والبناء المؤسسي والكياني تحضيرا للدولة الفلسطينية المستقلة من جهة أخرى، إلا انه تطلب في هذه المرحلة ونظرا لطبيعة المسارات المزدوجة التي تمر بها السلطة والشعب الفلسطيني، إيلاء أهمية واعتبار للكثير من القضايا والمواضيع والمطالب التي كان يمكن ان يتم غض النظر عنها في حال لو ان المرحلة استمرت كما هي عليه قبل توقيع اتفاق أوسلو ودخول السلطة في مسار المفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين ثم

شعبية عرفات 34% مقابل شعبية باقي القيادات الفلسطينية، في نيسان 2003 كانت النسب 35% لعرفات و 26% لفتح، في آذار 2004 كانت النسب 38% لعرفات و 27% لفتح. راجع: www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html

تسلم صلاحيات جزئية على الأرض في غزة وأريحا حتى ما وصلت إليه السلطة الفلسطينية من تولي لمسؤوليات شبه كاملة عن ما اصطلح على تسميته بالقضايا "المدنية"، حيث تولت السلطة الفلسطينية المسؤولية شبه الكاملة على تنظيم وتوفير الخدمات في قطاع الصحة، التعليم، الضمان الاجتماعي، الزراعة، الصناعة، المواصلات والاتصالات، التراخيص والاذونات الأخرى، الوثائق الرسمية بما فيها وثائق السفر والبطاقات الشخصية... الخ من أنواع الخدمات.

لهذا الغرض، وباعتبار ان ما تمت وراثته من الاحتلال الإسرائيلي في هذه المجالات محدود جدا (الإدارة المدنية وتوابعها، والتي كان عدد العاملين بها لا يزيد عن 20 ألف موظف معظمهم موزعين على التربية والتعليم والخدمات الصحية)، تولت السلطة الفلسطينية الناشئة مسؤولية بناء أو توسيع جهاز الإدارة العامة والخدمة المدنية (ناهيك عن الأجهزة الأمنية التي شرعت ببنائها فور تسلمها الصلاحيات وفقا لاتفاق أوسلو). عُهد إلى جهاز الإدارة العامة والخدمة المدنية بتولي مسؤولية رفع مستوى الخدمات العامة المقدمة إلى المواطنين في هذا المجال، ومن الجدير هنا الإشارة إلى التقدم الملحوظ في مجال الخدمات التي تم تقديمها من قبل هذا الجهاز (الخدمة المدنية) خصوصا في مجال الصحة والتعليم والضمان الرعاية الاجتماعية⁹⁰ كما في المواصلات والاتصالات، طبعا بالمقارنة مع ما كان يتم تقديمه قبل تسلم السلطة صلاحياتها.

⁹⁰ للتدليل الكمي على مستوى التطوير في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، يمكن الإشارة إلى ان عدد العاملين في الخدمة المدنية الآن يصل إلى أكثر من أربعة أضعاف الذين كانوا يعملون في هذا المجال قبل تولي السلطة الفلسطينية الصلاحيات المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا مع العلم بان عدد السكان منذ ذلك التاريخ وصل إلى اقل من الضعف الواحد.

بسبب من طبيعة النواة الصلبة لشبكة المشايخين للرئيس عرفات، والتي تعرضنا لأهم معالمها في هذا البحث تحت عنوان "شبكة العلاقات الزبائنية التضامنية في نقيض المؤسسة"، وضع الرئيس عرفات كل إمكانات السلطة الفلسطينية بهذا المجال (تقديم الخدمات ورفع مستواها) تحت تصرفه، وأصبح يقصد أو بدونه العنوان الرئيسي لضمان الحصول على الحجم والمستوى المرغوب من الخدمات بالمقارنة طبعاً مع الإمكانيات المتاحة. فمراجعة سريعة لإعلانات الصحف المحلية، وان كانت لا تغني عن الدراسة المعمقة للموضوع، تفيد، أو تشي على الأقل بحجم الدور الذي لعبه الرئيس مباشرة في التكفل بتوزيع وإعادة توزيع المصادر المالية والمتاحة في مجال الرخاء أو تقديم الخدمات (وهنا الحديث يدور عن الخدمات الجماعية والفردية)، فبناء المستشفيات الجديدة أو توسعة القائم منها، فتح الطرق، بناء مدارس وغيرها من الخدمات بالإضافة إلى الخدمات والمساعدات الفردية في مجال العلاج الصحي، المنح التعليمية، المساعدات المالية المباشرة وغيرها كانت تتم بطلب مباشر من الرئيس، كما كان يستجاب لها بإشارة مباشرة منه لأصحاب الاختصاص. من الصعب حساب أو تقدير القيمة الكمية لهذه الجهود مقابل جهود المؤسسات الرسمية لأكثر من سبب⁹¹، إلا انه يمكن الاستدلال على ثقل وزن هذه الجهود من خلال أكثر من مظهر:

الحجم الضخم لميزانية مكتب الرئيس والذي تعرضنا له في بند "شبكة العلاقات الزبائنية"، حيث تراوحت ميزانية مكتب الرئيس بين 10%-14% من إجمالي الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية⁹² على مدى أكثر من عام، الأمر الذي يعتبر كبيراً جداً، بالإضافة إلى موازنة

⁹¹ لا توجد قيود دقيقة ومعلنة للنفقات التي تولى الرئيس عرفات صرفها مباشرة، كما انه أيضا لا توجد طريقة لمعرفة فيما إذا كان هذا الطريق أو ذلك قد تم تعبيده بناء على خطط من المؤسسة المختصة أم بطلب من الرئيس.

⁹² راجع الموازنات العامة للسلطة الفلسطينية خصوصاً السنوات من 2000-2004.

www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budja.html

وزارة الشؤون الاجتماعية التي شكلت نسبة تراوحت بين ما يقرب من 5% - 5.5% للسنوات 2002 - 2004⁹³ في الوقت الذي تراوحت فيه ميزانية وزارة الصحة (ثاني اكبر مركز إنفاق في السلطة وثاني اكبر موظف في مجال الخدمة المدنية) لنفس الأعوام بين 8.8% - 10.14% من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، حيث تم توظيف هذه الموازنات (مكتب الرئيس ووزارة الشؤون الاجتماعية) و عبر سنوات مختلفة، كموازنات مساعدات. استمر هذا النهج أيضا حتى بعد وفات الرئيس عرفات وتسلّم محمود عباس رئاسة السلطة، حيث بلغت موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية للعام 2005 ما قيمته 230 مليون دولار تقريبا (أكثر من موازنة وزارة التربية والتعليم اكبر موظف حكومي في فلسطين)، اشتملت على ما يبدو على جميع بنود الصرف المتعلقة بالمؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الخاصة بالأسرى وذوي الشهداء والمعتقلين والمصابين ذوي الاحتياجات الدائمة أو المؤقتة وغيرهم ممن في حكمهم، بالإضافة إلى رزمة المساعدات المالية التي يتم تقديمها إلى الآف الأسر من ذوي الاحتياجات والتي ما زالت في تزايد مستمر إلى يومنا هذا بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها المنطقة.

ربعية النظام السياسي

⁹³ تصرف معظم ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية على المنح والمساعدات بما في ذلك فلسطينيين في المهجر، كان الرئيس عرفات يقوم بتحديد أوجه صرف هذه المساعدات. راجع وثيقة "الهيكلية التنظيمية والخطة التطويرية لوزارة الشؤون الاجتماعية عام 2005" كذلك "الهيكلية التنظيمية والخطة التطويرية لمؤسسة ذوي الجرحى والشهداء عام 2005" التي كانت تتبع لمنظمة التحرير الفلسطينية وتم إلحاقها لاحقا في وزارة الشؤون الاجتماعية بعد تأسيس السلطة عام 1996 وأخيرا فصلها عن الوزارة المذكورة بعد وفاة الرئيس عرفات في عام 2005.

يفهم من الاصطلاح أكثر من معنى، المعنى العام للريع هو العائد الاقتصادي، أي عائد اقتصادي. بهذا المعنى يصبح كل نظام سياسي نظام ريعي، فكل نظام سياسي صاحب عائدات اقتصادية من نوع أو آخر. المعنى المتداول "الريع" و"النظام السياسي الريعي" يحمل معاني ومضامين مختلفة عن التي ذكرناها. وان كنت لا أسعى في هذا المضمار إلى التأكيد على تعريف محدد أو معنى "معياري" لهذا المفهوم، كما والاهم، إلى فحص آلية توظيف هذه المعاني للمصطلح، إلا انه لا بد من التواضع على فهم و"معنى" بحد ذاته لتوضيح المقصود من توظيفه في هذا البحث ولفهم السياقات التي ترد بالارتباط بهذا المعنى. يُعَرَّف البعض الريع باعتباره العائد الناتج عن نشاط غير اقتصادي، بهذا المعنى يمكن تصنيف العائدات التي تحصل عليها الدول الفقيرة مثلا كمساعدات من الدول الغنية وما يصطلح عليه الآن "بالدول المانحة". أيضا يأتي في هذا السياق أي عائدات تحصل عليها الدولة (حديثنا هنا جميعه يدور عن ريع الدولة أو النظام السياسي الريعي) كتبرعات من أي طرف بما فيها السكان المحليين ليس كضرائب ناتجة عن النشاط الاقتصادي لهؤلاء، بل ما يشبه الصدقات أو التبرعات التي يقوم عادة مواطنين بتقديمها لمؤسسة أو للدولة في مجالات معينة⁹⁴. يضيف البعض إلى هذا التصنيف العائدات التي تحصل عليها الدولة من مصادر تملكها هي كدولة والتي لا يكون لمواطنيها "حقوق" بها بالمعنى "الشرعي" للكلمة، كالنفط والمعادن الطبيعية أو الطاقة المستخرجة من مصادر طبيعية كالأنهر أو ما بحكمها. في هذه الحالة يحصل القطاع الذي يعمل في إنتاج هذا النوع من العائدات (مثل النفط) على الأجور والأتعاب وفقا لحال السوق، ما تبقى من قيم إضافية يعتبر في حكم "الريع" الذي تتولى الدولة إنفاقه. يُوسِّع البعض الآخر

⁹⁴ تم تمويل تكاليف تأسيس وبناء وتشغيل مستشفى الأمل في العاصمة الأردنية عمان والمتخصص في علاج الأورام السرطانية بكلفة قيمتها خمسة ملايين دينار أردني على شكل تبرعات من المواطنين الأردنيين بالكامل، حيث تم جمع التبرعات من خلال برنامج تلفزيوني خصص لهذا الغرض.

المعنى ليشتمل أيضا على العائدات التي تحصل عليها الدولة من مواطنيها على شكل ضرائب وجمارك ورسوم أخرى بما فيها الضرائب والرسوم التعسفية أو القاسية والتي تكون في بعض الأحيان على شكل رسوم "غير رسمية" يتم بموجبها تقديم نوع من التسهيلات كالمرور أو الترخيص بالعمل والتي تشترك عادة مجموعة كبيرة في المسؤولية عن تحصيلها وتكون معروفة لرأس النظام ولكنها تجبى دون قانون لتمويل جانب معين من جوانب نشاط الدولة⁹⁵.

إذن لدينا الآن خمسة أنواع من العائدات التي يمكن تصنيفها في إطار معنى "الريع":

1. العائدات من المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة للدولة (عائدات لا تتجم عن نشاط اقتصادي بالمعنى المباشر).
2. العائدات التي تحصل عليها الدولة من المصادر الطبيعية التي تملكها وتتصرف بها (عائدات تتجم عن فائض لنشاط اقتصادي).
3. العائدات التي تحصل عليها الدولة من الضرائب والرسوم الرسمية بأنواعها المختلفة (عائدات نتاج لنشاط اقتصادي).
4. العائدات التي تحصل عليها الدولة من "الرسوم" غير الرسمية، التعسفية وغير المنصوص عليها بقانون (عائدات نتاج لنشاط اقتصادي).

⁹⁵ يمكن إيراد أمثلة على هذا النوع من العائدات (الريع) في فلسطين ولبنان، ففي فلسطين، كان يتم في فترة زمنية معينة دفع رسوم دخول على المعابر إلى غزة بقيمة (20) شيكل عن كل شاحنة طحين أو اسمنت، يتم تحويلها إلى جهاز الأمن الوقائي دون قانون. بطبيعة الحال وطالما لا توجد قيود رسمية ولا يتم تحويل هذه المبالغ إلى وزارة المالية والأهم أنها لا تجبى بقانون، يقوم المسؤول عن الجهاز الذي يتولى عملية الجباية بالتصرف بهذا النوع من العائدات. من غير المعلوم إلى أين كانت بالضبط تذهب هذه العائدات، إلا أنه على الأغلب لتمويل الجهاز ودفع بدل "أتعاب" إضافية عن الرواتب الرسمية لأعضاء من الجهاز الذين يرغب مسؤوله في مكافئتهم والأهم إلى رأس السلطة.

في لبنان، كان يتم جباية "رسوم" بسيطة على كل حافلة على اختلاف نوعها خاصة أو تجارية والتي كانت تمر من خلال الحواجز السورية (في داخل لبنان) في كثير من المواقع، كان يتم جمع هذه الرسوم والتي تكون بالعادة "رسوم عينية" مثل علبة سجائر، أو محارم أو أي شيء يمكن ان يعاد بيعه من خلال المحال التجارية. يتم جمع وفرز الرسوم العينية لتصنيفها وإعادة بيعها عبر شبكة من المحال التجارية المتعاقدة على ذلك حيث تحصل على سعر منافس لهذه البضائع. الحواجز السورية في لبنان كان يتم "تضمينها" بمبلغ مقطوع ولفترة زمنية معينة من رأس الجهاز الأمني السوري في لبنان إلى سلسلة من الضباط السوريين من أعلى القمة إلى أدناها حيث يقيم آخر ضابط على الحاجز نفسه.

5. العائدات من المساعدات التي يقدمها المواطنين بشكل طوعي ومباشر للدولة كالتبرعات، أموال الزكاة وما في حكمها (عائدات لا تتجم عن نشاط اقتصادي مباشر).

سوف أقوم لأغراض هذا البحث، تحديداً لفحص أو لتقريب فهم تأثير طبيعة عائدات الإيرادات السلطة وموقف الجمهور الفلسطيني ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية من هذه العائدات، على طبيعة ومستقبل النظام السياسي والتغيرات المحتملة عليه. وعلى انني أميل إلى تعريف "الريع" باعتباره العائدات المالية التي تحصل عليها الدولة خارج إطار العملية

الاقتصادية ومن خلال فوائض القيم المتحصلة على المصادر الطبيعية كالنفط والمعادن في

إطار إقليم أو ولاية الدولة، استثنى المساعدات الخارجية من هذا المعنى (رغم انها خارج

إطار النشاط الاقتصادي) في كونها ترتبط بشروط وعلاقات وأجندات سياسية واقتصادية

واجتماعية وإيديولوجية للدول المساعدة، ما يذهب عنها (أي المساعدات الخارجية) الأصل في

"الطبيعة" للعائدات المتحصلة خارج إطار عمل المواطنين (العملية الاقتصادية) التي ترتبط في

الدول والأنظمة المبحوثة (الباتريمونيالية بأنواعها) حيث تعبر هذه "الطبيعة" في واقع الحال

عن نظام من العلاقات الاقتصادية الاجتماعية يلخص ويرسم طبيعة "الحق" في التصرف في

هذه العائدات كما وطبيعة شرعية هذا "الحق". باختصار، نتحدث هنا عن علاقة الملكية لهذا

المصدر المالي بين الحاكمين والمحكومين، ف"الريعية" هنا تمثل نظاماً معيناً للملك، هي تعبر

عن طبيعة العلاقة (علاقة التملك) بين طبقات أو فئات أو عائلات أو أفراد يملكون هذا الحق

في التصرف بمصادر البلد الطبيعية وآخرون لا يملكونه. وهذا ما يميز هذا النوع من العائدات

عن غيره حيث يرتبط "بحق" و"شرعية" التصرف بهذه المصادر. يؤكد الكثير من الباحثين،

خصوصاً الغربيين منهم في هذا الشأن بان الصفة الرئيسية لهذا النوع من العائدات (وهم

أيضا يؤكدون المعنى الذي اقترحه للريع) كونه خارج إطار عملية الإنتاج التقليدية، أي خارج العملية الاقتصادية وبالتالي المواطن لم يبذل جهدا في إنتاج هذه القيم كما يفعل عندما يقوم بدفع الضرائب، الأمر الذي يدفع دافعي الضرائب بالرقابة على الأداء الحكومي في مجال الإنفاق العام باعتبار الحكومة هنا تمثله في إنفاق ما قام هو بجمعه من خلال مشاركته في العملية الاقتصادية. وهذا صحيح، ولكن ما أود التأكيد على أهميته ان الموضوع هنا لا يقتصر على ذلك المعنى بل على ما هو ابعد منه، حيث تعبر "الريعية" بالمعنى الذي اقترحه عن نظام اقتصادي اجتماعي يتضمن على شكل خاص من ملكية جزء من المصادر الاقتصادية للبلد، وتلزمه "شرعية" من نوع معين أو ذات اعتمادية معينة كالوراثة أو الحق الإلهي أو القمع البوليسي أو غيرها أو مزيجا منها، والذي يخوّل أصحاب "الشرعية" التصرف بهذا "الحق" دون مسائلتهم. المساعدات الدولية وان كانت خارج إطار العملية الاقتصادية لمواطني الدولة/البلد المتلقي لها، إنما تخضع على اقل تقدير لشروط ومسائلة الدولة المانحة.

بكل الأحوال، ونظرا لتضمن بعض المفكرين والباحثين معاني أوسع "للنظام الريعي" عن الذي اقترحه في هذا البحث، سوف أقوم بتقييم الأنواع الخمسة التي وردت في هذا البند كعناوين لمعاني الريع وبدرجة مختلفة لكل منها حسب أهميتها في العلاقات السياسية وفي التأثير على النظام السياسي في فلسطين.

1. العائدات التي يمكن ان تحصل عليها الدولة من خلال المساعدات الخارجية والتي لا يكون لجمهور هذه الدولة أو مواطنيها جهود في تحصيلها، كما لا تدخل (بشكل عام) في إطار حسابات وتوقعات المواطنين الأفراد بالنسبة لدخلهم المباشر كما لقدرتهم على الإنفاق، أو لمعنى الدخل المتحصل لهم عن عملهم أو أي عائدات تعود لهم بحكم القانون أو العرف أو

التوقع (كالميراث، الفوائد البنكية على الإيداعات النقدية، التحويلات من الأهل في الخارج، المساعدات العينية والنقدية من جمعيات ولجان زكاة ومؤسسات الإعانة الأخرى). تسعى الدولة في العادة إلى تسوية الافتراض بولايتها ومسؤوليتها وحدها عن التصرف بهذا النوع من العائدات، وتتراوح في مساعيها بهذا الإطار بين الترغيب والترهيب. بالمقابل، يتراوح موقف الجمهور ومواطني الدولة بين الجهل أو التجاهل الكامل لفهم معنى هذا النوع من العائدات، إلى المطالبة بالاستخدام الرشيد والعلمي والشفاف لها. تعتمد مواقف الدولة ومواطنيها من هذه المسألة على عوامل متعددة، منها مستوى وعي المواطنين بالقضايا العامة، نضج الأحزاب السياسية والأجسام التمثيلية الأخرى (كاتحادات العمال، المعلمين، أرباب العمل، المهنيين... الخ)، معدلات الدخل، مستوى التعليم وغيرها من العوامل التي لسنا بصدد بحثها في هذا المجال. ما يهم في هذا الإطار أمرين؛

الأمر الأول يتلخص في ان السلطة الفلسطينية ومنذ اللحظة الأولى لتأسيسها، وهي تعتمد بشكل مباشر وثقيل على المساعدات والمنح الخارجية، حيث بلغت قيمة ما تشكل المساعدات الخارجية من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية نسب مرتفعة جدا، الجدول التالي يوضح نسب المساعدات من الدول المانحة إلى الإيرادات المحلية لسنوات مختارة منذ 1996-2005.

جدول يوضح الإيرادات العامة والمحلية والمساعدات والمنح الخارجية ونسبتها من قيمة

الإيرادات العامة⁹⁶

السنة	1996	1999	2001	2003	2005
الإيرادات العامة	927.9	1603.	1125.1	531	1058

⁹⁶ الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budja.html

			8		
396	207	287.1	903.8	684.2	الإيرادات المحلية
1162	747	765.9	700	243.7	المنح والمساعدات
293%	360%	266%	77.4%	35.6%	% المنح والمساعدات إلى الإيرادات المحلية (تحصيل السلطة من الضرائب والرسوم الأخرى)

تشكل القيم والنسب المذكورة جزءاً من المساعدات من الدول المانحة، حيث يمثل ما ورد في الجدول العائدات المحولة إلى خزانة السلطة الفلسطينية، هذا وتوجد مساعدات أخرى لا تدخل في حساب الموازنة العامة للسلطة حيث يتم تسليمها مباشرة من الدول المانحة إلى المؤسسات المنفذة لمشاريع وبرامج الدعم والتي تكون تحت إشراف مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية بشكل مباشر أو غير مباشر وفي أحيان قليلة جداً لا تخضع لإشراف السلطة، والتي قد تصل قيمتها بكل أنواعها إلى ما يقرب من قيمة المساعدات المقدمة مباشرة إلى السلطة. المهم هنا أنه وكما يظهر في الجدول السابق تراوحت نسبة المساعدات المباشرة إلى العائدات المحلية التي تجبها السلطة من الضرائب والرسوم الأخرى بين 35.6%-360% أي من ثلث قيمة العائدات المحلية إلى ما يقرب من ثلاثة أضعافها.

الأمر الثاني الهام في هذا المجال يتمثل في موقف المواطنين من هذه المساعدات، فقد تطور موقف شعبي ونخبوي مضمونه المطالبة بالتدخل في أوجه صرف هذه المساعدات، فهناك رأي عام فلسطيني يرى بأن هذه المساعدات إنما هي من حق المواطن الفلسطيني، ويرى أن لزاماً على السلطة أن توضح كيفية وأوجه صرفها، بل ويذهب آخرون إلى أن على السلطة إشراك المواطنين في عملية رسم السياسات وتحديد الخيارات وبالتالي الخطط

والبرامج. يقول خليل نخله " ... إن التمويل المشروط على المستويات الثلاثة، وأولوية التصميم، وأساليب التنفيذ، والإنتاج المتوقع يجب أن يملئها الفلسطينيون المستفيدون. هذه ليست بالعملية المسلية، لكن إذا تم إنجازها مهنيًا فإنها ستسير بالعملية التنموية عدة قفزات إلى الأمام"⁹⁷، كذلك عمر شعبان " يمكن القول ان المساعدات الدولية قد حققت والى حد كبير الطموحات الفلسطينية وساهمت بشكل لا يمكن إنكاره في تحسين شروط الحياة في المجتمع الفلسطيني...إلا ان التقييم الموضوعي لتأثير هذه المساعدات لا يمكن ان يكتمل إلا بالاطلاع على تفاصيل التمويل الدولي من حيث مصادره، شروطه، مجالات صرفه"⁹⁸.

2. العائدات التي تحصل عليها الدولة من المصادر الطبيعية التي تملكها أو تتصرف بها (عائدات تنجم عن فائض لنشاط اقتصادي). بهذا المعنى لا توجد في فلسطين مصادر طبيعية "تملكها" السلطة، اقرب ما يكون إلى هذا النوع من العائدات تمثل في الاستثمارات التي قادها أفراد بتكليف من الرئيس عرفات خارج الإطار الرسمي للسلطة ووزارة المالية الفلسطينية⁹⁹، حيث تم تأسيس الكثير من الشركات التي عملت هنا في فلسطين أو الخارج والتي تم تمويلها من مصادر ملتبسة (مثل أموال تملكها م.ت.ف وحركة فتح ولم تدخل في باب الموازنة الرسمية للسلطة، بعض العائدات التي حصلت عليها السلطة بطرق غير رسمية كتعويضات

⁹⁷ نخله، خليل: نظرة نقدية عن التمويل الأجنبي في فلسطين - إلى أين نسير؟

www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/development-17.html

⁹⁸ شعبان، عمر: مجلة رؤية، العدد 29، شباط 2006. تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات.

www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page7.html

⁹⁹ بوررد مشتاق خان هذا المعنى "للربح" حيث يعرفه باعتباره الدخل الزائد أو الفائض عن الممكن في ظروف المنافسة العادية بين الناشطين في السوق، والذي يتأتى من خلال التحصل على أفضليات وتفوق على باقي الناشطين في قطاع الأعمال من خلال استخدام النفوذ السياسي. راجع:

عن منح احتكارات أو امتيازات أو تسهيلات في العمل لشركات كبرى). شكلت هذه العائدات باعتبارها خارج إطار الموازنة العامة للسلطة فرصة كبيرة للرئيس عرفات لاستخدامها لتمويل استدامة النظام السياسي الذي خلقه، كما انها كانت صمام الأمان بالنسبة له في ظروف توتر العلاقة مع الإسرائيليين، والاهم في تمويل ما تبقى من مؤسسات تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الشتات، الأمر الذي لم تكن إسرائيل ترغب به.

رأى الشارع الفلسطيني في هذه الاستثمارات مصدرا للفساد ونهب المال العام، حيث ولسنوات عديدة ارتبطت أسماء العاملين في قيادة هذه الاستثمارات بالفساد وتبديد المال العام والكسب غير المشروع. استمرت هذه الاستثمارات بالنشاط والتوسع، استفادت بطبيعة الحال من التسهيلات غير المحدودة التي حصلت عليها بحكمها تمثل رأس السلطة. كما استمر الجمهور الفلسطيني في اعتبارها تمثل خط فساد اقتصادي رئيسي. كذلك الأمر بالنسبة للمجتمع الدولي والمانحين كما وإسرائيل خصوصا بعد اكتشاف السفينة "كارين آي" نهاية 2001 حيث تبين ان هذه الأموال يتم إنفاقها أيضا على تمويل صفقات الأسلحة ونشاطات "للإخلال بالأمن الإسرائيلي"، أي أعمال المقاومة. بدأت الضغوط الإسرائيلية والدولية بالتزايد على الرئيس عرفات لكشف أوراق هذه الاستثمارات ووضعها هي الأخرى كما الموازنة العامة للسلطة تحت الإشراف والرقابة، حيث تم تحويل "الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية" إلى "صندوق الاستثمار الفلسطيني" ليصار إلى إتباعه لاحقاً إلى وزارة المالية، ما حصل فعلا قبيل وفاة الرئيس عرفات بوقت قصير.

بدأت الضغوط المحلية لحل هذا الاستثمار مبكرا قبل مطالبة إسرائيل والدول المانحة ان كان من قبل فئات من القطاع الخاص التي تضررت بسبب من تحالف هذا الاستثمار مع كبار المستثمرين الفلسطينيين الوافدين من المهجر¹⁰⁰، أو من قبل المواطنين الذين أحسوا بان السلطة (المقصود الشبكة الرئيسية من القيادات والنخب الأساسية التي شكلت السلطة) مثلت حالة ومثال سيء على تحويل المساعي لبناء الدولة المستقلة إلى مساعي للتكسب والإثراء الخاص وغير الشرعي. على الرغم من ذلك بقيت هذه الضغوط بحجم وتأثير غير كافي لتعديل طبيعة وصيغة وجودها، إلى ان دخلت الضغوطات الإسرائيلية والدولية لتتهدى الموضوع بتحويل هذه الاستثمارات إلى وزارة المالية. مع ذلك، يجب الانتباه إلى ان المجتمع الفلسطيني بمكوناته المختلفة قد أثار المسألة كما حدد موقفا منها.

3. العائدات التي تحصل عليها الدولة من الضرائب والرسوم الرسمية بأنواعها المختلفة (عائدات نتاج لنشاط اقتصادي). كما أشرت في مكان آخر تحت هذا البند، لا اتفق مع القائلين بان هذا النوع من العائدات في باب "الربيع" الحكومي. لذا لن اذهب كثيرا في معالجة هذا البند من العائدات، ما أود لفت النظر إليه في سياق موقف الجمهور بشكل عام والمواطنين "المكلفين"¹⁰¹ بشكل خاص من هذا النوع من العائدات، هو الموروث المعنوي لعملية دفع الضرائب أثناء الاحتلال حيث كان يعتبر التهرب من دفعها عملا وطنيا، بالإضافة طبعا إلى النزعة العامة و"العادية" للتهرب من دفع الضرائب (حيث لا يختلف الوضع هنا عن أي مكان في العالم). لذا رافقت عملية التحصيل الضريبي من المكلفين نشاطات مختلفة لوزارة المالية والضابطة الجمركية لمقاومة الاستمرار في عملية التهرب الضريبي، والتي اشتملت ومن

¹⁰⁰Nasr. Mohamad: in Mushtaq Husain Khan: Monopolies and the PNA, in State Formation in Palestine, RoutledgeCurzon, London and New York, 2004. Page 178.

¹⁰¹ المواطنين "المكلفين" هم أصحاب الأعمال الرسمية المرخصة التي يتأذى عنها أرباح تستوجب دفع الضرائب الأساسية من القيمة المضافة والدخل.

ضمن قضايا أخرى على التحقيقات والمداهمات الضريبية والحواجز وغيرها من الأنشطة في هذا المجال، ما وضع المسألة (على الأقل مع المكلفين) أمام خيارين: إما المزيد من التهرب، أو الحق في مسائلة النظام عن سياسات إنفاق المال العام.

4. العائدات التي تحصل عليها الدولة من "الرسوم" غير الرسمية، التعسفية وغير المنصوص عليها بقانون (عائدات نتاج لنشاط اقتصادي). كما أشرت في مكان آخر، هناك أنواع كثيرة من "الرسوم" غير الرسمية التي جبتها وتجيبيها السلطة لغاية الآن. تتصف جميع أنواع هذه "الرسوم" بأنها لا تجبى بقانون أي أنها مخالفة بذلك للقانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص على أن الأموال "تجبى بقانون". تختلف أنواع هذه "الرسوم" عن بعضها في مقدار "مشروعيتها" من جهة، والمؤسسة التي تقوم على جبايتها وبالتالي مقدار شفافيتها ونوع القيود والسجلات عليها من جهة ثانية، وأخيرا في الجهة التي لها قرار التصرف بإنفاقها. لا توجد دراسات عن هذا الموضوع لغاية الآن، ناهيك عن الصعوبات في الحصول على المعلومات بخصوص معظمها، وربما استحالة ذلك في بعضها. إلا أنه يمكن تصنيف "مشروعية" هذه الأنواع من "الرسوم" كمدخل لتحليل دورها خصوصا في تعزيز أركان النظام السياسي واستقراره إلى التالي:

أ) "الرسوم" التي تجبى بمرسوم رئاسي أو قرار مجلس وزراء أو بعلمهم ومباركتهم، هذا النوع من الرسوم عادة ما يكون "مقننا" لجهة أوجه صرفه، كما أنه عادة ما ترافقه أنواع من القيود والسجلات المتعلقة به ما يتيح إمكانات وأن محدودة للرقابة عليها. على سبيل المثال تقوم هيئة الحج والعمرة بجباية رسوم من أكثر من طرف منها الحجاج والشركات التي يتم تأهيلها لنقل الحجيج، تصل إلى بضعة ملايين من الدولارات. يعاد صرف عائدات الهيئة على

الخدمات التي تقدمها في مجال الحج والعمرة كما على النشاطات التي تقوم بها في دعم وتسهيل أعمال الحجيج. يقوم ديوان قاضي القضاة للمحاكم الشرعية بجباية (50) شيكل إسرائيلي عن كل معاملة زواج أو طلاق تتم في الضفة الغربية وقطاع غزة. يتم تحويل المبالغ المجببة إلى صندوق خاص بعد إعداد القيود عليها، يقوم قاضي القضاة بالتصرف بالمبالغ المجببة كمساعدات لطائفة من موظفي المحاكم الشرعية "نظرا لتدني رواتبهم أو كمكافئة يقررها قاضي القضاة عن جهودهم الخاصة"¹⁰².

ب) "الرسوم" التي كانت تتم جبايتها من المواطنين بشكل غير مباشر (المواطنين كأفراد أو كقطاع أعمال) والتي كانت تحول إلى الرئيس مباشرة أو تصرف بتعليمات منه، والتي لم يغطيها لا قانون ولا مرسوم رئاسي أو وزارى. هيئة البترول شكلت نموذجا لهذا النوع من "الرسوم" حيث كانت تضع نسبة من قيمة المبيعات تقطع كجزء من عائداتها لتحويله إلى مكتب الرئيس، كذلك العائدات التي كانت تحصل عليها هذه الهيئة بحكم شراكتها في محطات الوقود التي حصلت على حصة بها من خلال التزويد بالترخيص للعمل دون ان تشارك فعليا في رأس مال الشركة (محطة الوقود). تم تعميم هذا النوع من "الرسوم" عبر أكثر من مؤسسة مدنية وأمنية، فقد تمت جباية مبلغ (20) شيكل إسرائيلي عن كل شاحنة طحين أو اسمنت تدخل إلى قطاع غزة من قبل جهاز الأمن الوقائي، لا يوجد قيود تتيح الرقابة على هذا النوع من "الرسوم" والتي كان يعود جزء منها إلى الرئيس مباشرة والقسم الآخر يتم في تمويل نفقات غير رسمية لمسؤول وأعضاء من الجهاز الأمني¹⁰³.

¹⁰² من مقابلة مع الشيخ تيسير التميمي قاضي القضاة في المحاكم الشرعية (رئيس مجلس القضاء الشرعي). تمت المقابلة في أيلول 2005.

¹⁰³ بعض أنواع مخالفات السير التي كان يتم جبايتها كانت تعود لقسم الشرطة الذي يقوم بعملية الجباية حيث أيضا لا توجد سجلات دقيقة بهذه الجبايات والتي كانت تحت تصرف قائد الشرطة.

5. العائدات من المساعدات التي يقدمها المواطنين بشكل طوعي ومباشر للدولة كالتبرعات، أموال الزكاة وما في حكمها (عائدات لا تتجم عن نشاط اقتصادي مباشر). لا يشكل هذا النوع من العائدات أهمية خاصة حيث المبالغ المتحصلة عالية محدودة جدا، لذا سوف أهملها في هذا البحث.

الفضاء السياسي، القائد الحاكم، النخب السياسية والنقد السياسي والاجتماعي

سعى الرئيس عرفات إلى احتكار الفضاء السياسي الفلسطيني، فحتى الهيئات القيادية لحركة فتح ومنظمة التحرير لم يُعرها عرفات أي أهمية، فمنذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ تمضي العملية السياسية الرسمية وفقا لمشيئته ورؤيته. لم ينجح عرفات في تكريس هذه الحالة خارج إطار المؤسسة الرسمية للسلطة، فقد بقيت الساحة ومنذ اللحظة الأولى لاستلام السلطة صلاحياتها وفقا للاتفاق المذكور تغص باللاعبيين الكبار والصغار، إلى درجة ان نشاط هؤلاء تسبب، حسب البعض، ليس فقط في التشويش على المسار السياسي الذي خطه عرفات بل في تقويض هذا المسار نهائيا. إذن المشهد الفلسطيني يختلف عن ما يمكن ان نلاحظ في الأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها على هذا المستوى. الفضاء السياسي في فلسطين لم يكن حكرا على عرفات ولا على النخب التابعة له، ما نحن عليه الآن (تشكيل حماس للحكومة) يؤكد هذه الحقيقة، فعلى الرغم من نجاح عرفات في "تطبيع" قسم من القوى السياسية الأعضاء في منظمة التحرير والتي كانت (في العادة) تلعب دور المعارضة مثل الجبهتين الشعبوية والديمقراطية لتحرير فلسطين، جبهة النضال الشعبي، جبهة التحرير الفلسطينية، حيث قامت هذه القوى بدور المعارضة حيناً والموافقة حيناً آخر، إلا ان عدم انتهاء حالة الصراع مع

الاحتلال، والاندفاع المستمر لحركة حماس والجهاد الإسلامي في مواجهة الاحتلال ونتائج أوصلو، جعل من الفضاء السياسي في فلسطين مسرحا للجميع.

منذ اللحظة الأولى لدخول طلائع الأجهزة الأمنية إلى غزة في العام 1994، اشتبكت هذه القوات مع متظاهرين في غزة بقيادة حركة حماس. في 18 تشرين ثاني 1994 تم قتل (12) متظاهر وجرح آخرين. استمرت عملية اعتقالات في صفوف حماس بالدرجة الأولى ومن باقي أعضاء فصائل أخرى كالجهاد الإسلامي والجهة الشعبية وغيرهم. استمر نشاط هذه الفصائل سياسيا وعسكريا (خصوصا العمليات الانتحارية التي نفذتها حركة حماس)، أصبح حجم الدور الذي تلعبه حماس في الفضاء السياسي الفلسطيني منافسا لحجم الدور الذي لعبه عرفات والسلطة الفلسطينية من خلفه، وعلى انني هنا لا أريد التعرض إلى أسباب فشل المساعي السلمية للتقدم بحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى اعتبار ان محالين كثر يعتقدون بان الخيار أو المسار السياسي وفقا لأوصلو هو أصلا مغلق وان الاحتلال الإسرائيلي لم يكن جاهزا لحل الدولتين بالفهم الفلسطيني له، إلا انه لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته حماس وبقية القوى التي سلكت نفس المسارات في ما آل إليه الوضع راهنا.

لم تكن عملية النقد السياسي مختلفة في هذا الإطار، فأیضا ومنذ اللحظة الأولى لتوقيع اتفاق المبادئ والى يومنا هذا، تستمر حالة من النقد والجدل السياسيين في الساحة الفلسطينية وجميع أماكن تواجد الشعب الفلسطيني. عملية النقد والجدل السياسي التي تركزت على خيارات رأس السلطة يمكن ملاحظتها وتتبعها بسهولة، فلم تكن هذه عملية سرية أو في الخفاء، بل انها علنية، واضحة وواسعة وميزت الفضاء السياسي الفلسطيني الذي تنازعته قوى وتيارات وآراء خارج

إطار السلطة الفلسطينية، فلم تكن هذه العملية سرية ولا للحظة واحدة، كما ان السلطة لم تقم بإجراءات قاسية ودائماً في سبيل القضاء على عملية النقد هذه، حتى أصبحت جزءاً من طبيعة المشهد السياسي والفصائلي في فلسطين. لا يخفى على احد عمليات إغلاق بعض المكاتب لفضائيات أو وكالات أنباء أو صحف وما تعرضت له الصحافة الفلسطينية بين الحين والآخر، إلا ان هذا لم يعني بتاتا انقطاع حالة النقد السياسي لرأس النظام، بل وأكثر من ذلك، ممكن الجزم بان هذه الحالة تشكل جزءاً من "طبيعة" ومكونات النظام السياسي الفلسطيني الحالي. لا احد يستطيع ان يجزم بان هذه الحالة كانت لتقوم بهذا الوضوح فيما لو نجحت خيارات الرئيس عرفات ومشروعه السياسي، ولكننا يمكن ان نجزم في ضوء التجربة السابقة لأوسلو واللاحقة لها، بان هذه الحالة في فلسطين وبخلاف الأنظمة الباتريمونالية الحديثة، تعتبر مكوناً أصيلاً من مكونات المشهد الفلسطيني. فمئات المؤتمرات الجماهيرية، المظاهرات والمسيرات والندوات والورشات، المنشورات والإعلانات على أنواعها... الخ، النشاطات والفعاليات التي تقوم بها الأحزاب والقوى السياسية على اختلاف حجمها كما ومؤسسات المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية، كل ذلك يشكل الآن جزءاً هاماً من مكونات الفضاء السياسي الفلسطيني.

منع وغياب أي تنظيم اجتماعي مستقل

لا تمثل أيضاً هذه الخاصية من خصائص الأنظمة الباتريمونالية والحديثة منها صفة نقية في فلسطين، بل على العكس، يمكن المخاطرة بالاعتقاد بعكس ذلك على الإطلاق. لا انفي محاولات مركز السلطة وحركة فتح من إقصاء جميع الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية، كما لا انفي محاولاتها أيضاً من تفريغ الهيئات التمثيلية الرئيسية من محتواها البرنامجي أو

المطلبي أو لتهميش دورها والحد من نشاطها ان بشكل مقصود أو غير مقصود، مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك تشكيل المئات من المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الوهمية أو المولية لمركز السلطة كبديل عن التي تعمل خارج إطار المشايعة للسلطة ولقطع الطريق عليها. فجهود مركز السلطة وحركة فتح لم تكن في إطار "الجهد التنافسي الطبيعي" بين القوى والتيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل تخطت ذلك في محاولة لتهميش القوى والتنظيمات الاجتماعية على اختلافها، من خلال احتوائها أو حرمانها من الدعم المالي، أو التضييق الأمني والقانوني عليها وغيرها من الإجراءات والمحاولات. فعلى سبيل المثال منعت السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح توظيف أي من عناصر القوى السياسية الأخرى في الأجهزة الأمنية، ينطبق نفس الشيء ولكن بدرجات اقل على موظفي الخدمة المدنية خصوصا في المواقع القيادية، كما تم تقديم المساعدات المالية أو حجبها عن المؤسسات والتنظيمات السياسية والاجتماعية بناء على أجنذات سياسية، تحديدا بناء على الموقف من دعم السلطة وتوجهاتها، رفض تمرير قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية لسنوات طويلة، محاولات التشهير بالكثير من مؤسسات المجتمع الأهلي بسبب عدم التوافق مع الخط السياسي لمركز السلطة كما والمضايقات الأمنية على بعضها¹⁰⁴.

نجحت السلطة الفلسطينية ومن ورائها حركة فتح في احتواء أو تهميش الكثير من التنظيمات السياسية والاجتماعية، كما نجحت أيضا في إضعاف بنى وهياكل الكثير من هذه المؤسسات،

¹⁰⁴ راجع هيومن رايتس ووتش، التقرير السنوي 2001، "استمر تعرض المنظمات الفلسطينية غير الحكومية والناشطين لمضايقات الشرطة وتهديدات مسؤولي السلطة الفلسطينية ... وفي 19/ابريل/ نيسان أغلقت وزارة الداخلية، بشكل غير لائق، جمعية المنتدى المدني الكائن في غزة... وفي 16 ابريل/ نيسان احتجزت الشرطة خليل أبو شمله مدير مؤسسة "الضمير"... عقب إصداره بيانا صحفيا يحث فيه على حظر قائد الشرطة غازي الجبالي مسيرة لمؤسسة "الضمير".

إلا انه ورغم ذلك، يمكن الجزم بان التنظيمات السياسية والاجتماعية، ما زالت تشكل عنصرا هاما في مكونات المجتمع الفلسطيني، وهي قادرة على لعب دور رئيسي في رسم خارطة نظامه السياسي، الأمر الذي يمكن التدليل عليه من خلال قطاع المنظمات غير الحكومية، حيث يعمل في فلسطين الآن أكثر من (1100) مؤسسة اجتماعية¹⁰⁵ مرخصة من قبل وزارة الداخلية بموجب قانون الجمعيات¹⁰⁶، وظفت (881) منها في العام 2000 ما يزيد على (103 00) موظف متفرغ، كما أنفقت في نفس العام ما يقرب من 113 مليون دولار¹⁰⁷. بمعنى آخر وظفت هذه المؤسسات ما يقرب من 17% تقريبا من حجم جميع العاملين في المؤسسات الحكومية المدنية بما فيها الوزارية وغير الوزارية (عمل في هذه المؤسسات في نفس العام 61725)¹⁰⁸، كما أنفقت ما يساوي 10% تقريبا من الموازنة العامة للسلطة بما فيها الإنفاقات على الأجهزة الأمنية. هذا مع الأخذ بالاعتبار ان الأرقام المذكورة تمثل ما نسبته 80% فقط من مجمل هذه المؤسسات (حيث تقتصر الأرقام والنسب الواردة أعلاه على 881 منها في العام 2000 والتي شملها المسح المذكور أدناه)، كذلك دون التي تم تسجيلها في العام الحالي 2006.

يضاف إلى ما تقدم، تعمل هذه المؤسسات في حقول ومجالات متنوعة، كما تعرّض قسم لا بأس به منها إلى خبرات وتجارب متقدمة نسبيا في مجال التنظيم والإدارة، والاهم انه تقوم (معظمها) على تقديم خدمات مباشرة للمواطنين. لا تشمل هذه المؤسسات على الأحزاب

¹⁰⁵ وزارة الداخلية، الرقم الوارد للعام 2005.

¹⁰⁶ قانون بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000.

¹⁰⁷ ثلبي، ياسر: تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2001.

¹⁰⁸ ديوان الموظفين العام.

والتنظيمات السياسية كما لا تشمل على الاتحادات والنقابات التمثيلية. إذا أضفنا الأخيرات إلى الأولى، وإذا أخذنا بالاعتبار ان الأرقام المذكورة لا تمثل كل المؤسسات الاجتماعية في فلسطين (لا توجد لغاية الآن دراسة منشورة مُحدّثة بهذا الخصوص) يمكن الاستنتاج بان التنظيمات الاجتماعية الفلسطينية لم تُغَيَّب عن الساحة، ما يتعارض هنا مع إحدى سمات الأنظمة الباتريمونيالية الحديثة، حيث تكون هذه المؤسسات مجرد صور وأشكال تخلو إلى درجة كبيرة من أي مضمون اجتماعي أو وظيفي، بالطبع لا يشتمل هذا على قسم كبير من المؤسسات التي تتبع لمركز السلطة وتقوم بدور في إطار رؤاها وأولوياتها.

خضوع المجتمع إلى أنظمة بيروقراطية

تعتبر البيروقراطية الفلسطينية حديثة النشأة، فعمر الجهاز الحكومي لم يتجاوز الاثني عشر عاما، تم بناؤه بشكل متدرج إلى ان وصل بشقيه الأمني والمدني إلى الحالة التي نراها الآن، حيث نفس العدد من الوزارات كما في باقي البلدان النامية (22 وزارة تقريبا)، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات الحكومية غير الوزارية والتي يزيد عددها عن (60) مؤسسة منها ما هو بحجم وزارة (سلطة المياه، الطاقة، الإحصاء وغيرها) بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية.

نتيجة لعوامل كثيرة، منها ان الغالبية العظمى من موظفي البيروقراطية الفلسطينية الناشئة هم من أبناء حركة فتح، بالإضافة إلى كونها ناشئة عن مطلب "ثوري" وحالة "ثورية" حيث امتزجت بها أهداف بناء المؤسسة الحكومية بأهداف التحرير والاستقلال، وليس آخرها استمرار حالة التوتر والصراع والاحتكاكات مع الاحتلال الإسرائيلي بما فيها الدموية، لهذه الأسباب وغيرها، لم ترسخ أو تتمفصل في هذه البيروقراطية الأنظمة والإجراءات والقيود

الثقيلة التي عادة ما تلازم بيروقراطيات الأنظمة الباتريمونيالية. فالحالة لدينا تختلف إلى حد بعيد، حيث امتزج التنظيم (حركة فتح) في أجهزة السلطة المدنية والأمنية، وأصبح في بعض الأحيان لا يمكن التفريق بين هذه وتلك. بل يمكن الإشارة إلى ان جزء ليس بالصغير من المؤسسات الوزارية وغير الوزارية قدمت نفسها بشكل معقول من حيث سرعة وجودة تقديم الخدمات للمواطنين، بخاصة التي لم يكن لها أي وجود سابق على تأسيس السلطة فكانت الفرصة متاحة إلى تطبيق الأسس والمعايير والإجراءات الأكثر حداثة ومرونة، بخلاف المؤسسات التي ورثتها السلطة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية (مثل القضاء الموروث أصلا عن الأنظمة الأردنية والمصرية) حيث بقيت إجراءات تقديم الخدمات تخضع إلى روتينات ثقيلة (يمكن مقارنة عملية تجديد جواز سفر كوثيقة ذات أهمية عالية خصوصا انها تستخدم على المستوى الدولي، مقابل الإجراءات الإدارية لتجديد ترخيص مركبة دون حساب الوقت اللازم للفحص الفني. جواز السفر يمكن ان يصدر خلال يوم واحد أو اثنين بالكثير ولا يتطلب أكثر من بضع دقائق انتظار في الدائرة المعنية، وفي أسوأ الأحوال إلى 30 دقيقة من الإجراءات الإدارية، مقابل بضع ساعات على الأقل في الإجراءات الإدارية لتجديد ترخيص المركبة).

السمة الرئيسية للبيروقراطية الفلسطينية الناشئة، هو اعتمادها العلاقات الشخصية والواسطة والمحسوبية ولكن بطريقة شائعة جدا كما وسهلة جدا في متناول قطاعات وفئات واسعة من المواطنين¹⁰⁹. فباستثناء حالات قليلة جدا، يتم تقديم الخدمات على الأسس المذكورة، إلى درجة

¹⁰⁹ تعتبر هذه ظاهرة شائعة في الأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها أيضا حيث تعتبر المحسوبية والواسطة مدخلا رئيسيا لتقديم الخدمات، ما يميز الظاهرة لدينا في فلسطين عنها في الأنظمة الباتريمونيالية الأخرى هو في كونها في الأخيرة تعتمد نظاما ثقيلًا وهرميا متسلسلا يحمل صفاة ثقل وهرمية وتسلسل البيروقراطية نفسها كما يشيع فيه استخدام الرشوة على اختلاف أنواعها الثقيلة منها والخفيفة إضافة إلى حضور ثقل العلاقة القرابية أو العشائرية أو القبلية في الباتريمونيات التقليدية. في المقابل، تعتبر العلاقة القائمة على الوساطة والمحسوبية كمدخل لتقديم الخدمات الحكومية في فلسطين، أقل اعتمادا على العلاقات القرابية أو ما يحكمها،

يعتقد فيها بعض الباحثين بانها شائعة لدرجة أصبح فيها جميع المواطنين متساوين في هذا، لكل منهم مدخله ان أراد إلى الحصول على الخدمة المطلوبة (استثني هنا الخدمات ذات التكلفة المرتفعة كما التراخيص والاذونات التي تعتبر مصدرا اقتصاديا مثل: تحويلات العلاج إلى الخارج، المنح الجامعية، رخص محطات بيع وتوزيع الوقود والغاز، وكالات لمنتجات عالية التوزيع... الخ حيث يتم تقديم هذا النوع من الخدمات بناء على اعتبارات خاصة كما في باقي الأنظمة السياسية التي تعتمد الشبكات الزبانية). المحصلة النهائية، المسافات التي تحول دون المواطنين والجهاز الحكومي الفلسطيني ضعيفة جدا، هنا تم توظيف البيروقراطية لدعم الشبكة الزبانية ومركز النظام وشرعيته بطريقة مختلفة، الكل "يخدم الكل"، باختصار لم تتحول البيروقراطية الفلسطينية إلى "صنمية" يستخدمها مركز الحكم للتمييز وأبهة الحاكم.

الفصل الخامس: مأزق أسلو وتأثيرات الانتفاضة الثانية

كما انها اقل اعتمادا على الرشاوى وأخيرا كما ذكرنا في شيوعها وبساطتها وسهولتها.

مقدمات لازمة ابانوراما تاريخية

اتفاق إعلان المبادئ وتأسيس السلطة الفلسطينية (أوسلو 1):

في الثالث عشر من أيلول عام 1993 تم توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (ما عرف لاحقا باتفاق أوسلو 1). شكلت بنود الاتفاق المذكور الأساس السياسي والتنظيمي الذي سوف يحدد شكل ومضمون الخطوات والترتيبات الإدارية والأمنية اللاحقة وعلى جميع المستويات لتأسيس السلطة الفلسطينية. تبع توقيع اتفاق أوسلو (1) ببضعة أشهر اتفاق باريس الاقتصادي الذي عالج بشكل مفصل العلاقة بين السلطة الفلسطينية المنوي تأسيسها ودولة إسرائيل. في أيار من العام 1994 تم توقيع اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير وإسرائيل، ما نشأ عنه تسليم أجزاء من قطاع غزة ومدينة أريحا لمنظمة التحرير، حيث بدأت في ممارسة صلاحيات إشرافية وإدارية وتنظيمية وأمنية وفقا للاتفاقات المذكورة. بالنسبة لمنظمة التحرير كان ينظر إلى توقيع الاتفاقات المذكورة وما سوف يليها من خطوات على انه في اتجاه تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة، حيث كان مأمولا التوصل إلى التسوية النهائية في العام 1999، على ما يبدو لم يكن الجانب الإسرائيلي مستعدا لمثل هذه التوقعات. بكل الأحوال، اتسمت العملية وفقا للاتفاقات المذكورة بنوع من "المرحلية" أو "الترجيية" ما نشأ عنه لاحقا التقسيم الإداري والأمني لأجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة إلى المناطق (أ) و (ب) و (ج) الأمر الذي ترتب عليه أنظمة وإجراءات وقواعد إدارية وتنظيمية مختلفة في كل من الأجزاء الثلاث المذكورة، والاهم من ذلك كان بطغيان الترتيبات الأمنية على غيرها من الترتيبات (التي أصلا طغت على الاتفاقات المذكورة) ما شكل أساسا لتعثر

التقدم اللاحق لإجراءات نقل الصلاحيات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني. منذ توقيع اتفاق أوسلو (1) إلى تاريخ إعداد هذه الرسالة، مرت العملية السياسية والتأسيسية للسلطة الفلسطينية والدولة المأمولة بمجموعة من المحطات، والتي يمكن تصنيفها بأكثر من طريقة، إلا أنني اخترت التصنيف التالي لأغراض هذه الرسالة:

المحطة الأولى: التأسيس والبناء 1993-1996

مثلت هذه المرحلة الخطوات التأسيسية الأولى في محاولات بناء السلطة الفلسطينية، كما أنها أيضاً كانت كافية لتجربة وامتحان صلاحية وإمكانية تطبيق الاتفاقات الثلاث المذكورة بالإضافة إلى الاتفاق الرابع عام 1995، ما عرف بأوسلو (2). في هذه المرحلة استمر نقل المزيد من الصلاحيات الإدارية والتنظيمية للسلطة الوليدة وعلى مناطق أوسع من غزة-أريحا، حيث بدأ العمل في 1995 بالتنظيم الإداري-الأمني لما اصطلح على تسميته مناطق أ، ب، ج. كما تم تعيين أول مجلس للحكم (ما اصطلح على تسميته لاحقاً بالحكومة الأولى، التي ضمت 18 وزيراً يرأسهم الرئيس عرفات). تم إجراء أول انتخابات تشريعية ورئاسية تلاها تشكيل الحكومة الثانية برئاسة عرفات أيضاً إلا أنها هذه المرة ضمت 27 وزيراً. أظهرت هذه المرحلة ثغرات كثيرة في الاتفاقات الأربعة¹¹⁰ التي تم توقيعها لغاية هذا التاريخ، فالصلاحيات التي تسلمتها السلطة الفتية استمرت منقوصة وخلوا من المظاهر السيادية، المعابر والحدود تحت سيطرة إسرائيلية مباشرة ومطلقة، السفر والتنقل للفلسطينيين خضع لنفس القيود والإجراءات الأمنية والإدارية الإسرائيلية السابقة، السكان يخضعون لإجراءات إدارية

¹¹⁰ اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو 1)، اتفاق باريس الاقتصادي، اتفاق القاهرة، اتفاق أوسلو 2.

وتنظيمية وأمنية مختلفة وفقا لمكان إقامتهم أو نشاطهم في المناطق أ ، ب ، ج¹¹¹. استمرت الضفة الغربية وقطاع غزة في الخضوع لشروط الإطار الجمركي والضريبي كما لقبود دائرة المواصفات والمقاييس الإسرائيلية، الاستثناءات¹¹² بهذا الخصوص التي نصت عليها بنود اتفاق باريس الاقتصادي انهارت تحت وطأة الإجراءات الأمنية الإسرائيلية، افتقرت السلطة الناشئة إلى السيطرة على مصادرها الرئيسية كالأرض والمياه والتواصل الإقليمي كما والولاية الكاملة لأنظمتها القانونية والإدارية على شعبها والوصول الحر إلى الأسواق الخارجية.

شهد العام 1996 أول حالة إغلاق شامل للعبور من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل¹¹³. تم منع عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل من الاستمرار في عملهم هناك، كما تمت إعاقة حركة 20 ألف رجل أعمال فلسطيني اللذين كانوا يحصلون على الكثير من التسهيلات والبضائع من إسرائيل. تدهور الناتج القومي المحلي بنسب قياسية كما ارتفعت نسبة البطالة أيضا بنسب قياسية. الطلب الشعبي على العمل في الإدارة العامة بشقيها المدني والأمني ارتفع بشكل دراماتيكي، ارتفعت أصوات الكثيرين من الذين طالبوا بمراجعة أداء السلطة، ما تمخض عنه الطلب من هيئة الرقابة العامة إعداد تقرير بهذا الخصوص، والذي صدر عام 1996 (نشر للمرة الأولى عام 1997 ثم تم سحبه) كأول

¹¹¹ على سبيل المثال، المواطن الذي يرغب في بناء منزل أو منشأة في المناطق (ب ، ج) يجب ان يحصل على تراخيص البناء من السلطات الإسرائيلية والتي كانت تفرض شروطا مختلفة عن التي تفرضها السلطة في المناطق (أ). بعض المواطنين الفلسطينيين الذين حصلوا على تراخيص للبناء في المناطق (ج) من السلطة تم هدم منازلهم أو منشآتهم التي بنوها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

¹¹² نصت بنود ملاحق اتفاق باريس الاقتصادي على استثناءات بالمواد المسموح استيرادها مباشرة من مصر والأردن عبر الحدود المصرية والأردنية ما اصطلح على تسميته مواد تفضيلية، والتي كان المفروض ان تعوض جزئيا عن اضطراب الجانب الفلسطيني جراء الاستمرار في تطبيق النظام الجمركي والضرائبي الإسرائيلي. راجع: بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني (ما يعرف حاليا باتفاق باريس الاقتصادي)، الملاحق أ، ب، ج. ترجمة وإصدار مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس، 1994.

¹¹³ حصل الإغلاق المشار له جراء عملية تفجيرية في إسرائيل أعلنت حركة حماس مسؤوليتها عنها.

تقرير للهيئة الذي اصطلح على تسميته بتقرير الفساد. تحفظ الرئيس عرفات على نشر التقرير المذكور رغم عرضه على المجلس التشريعي.

في الجانب الإسرائيلي، تسببت (أو هكذا يعتقد البعض) العمليات الانتحارية التي نفذتها حماس داخل إسرائيل في سقوط حزب العمل الذي لم يتمكن من تحقيق الأمن لمواطنيه، شكل صعود الليكود ضربة للعملية السلمية حيث تنصل الأخير من التزامات المرحلة والاتفاقات المتعلقة بها، لتدخل المنطقة حالة من الجمود السياسي.

المحطة الثانية: تجربة متعثرة في البناء والتأسيس 1996-2000

أثار تقرير هيئة الرقابة العامة لسنة 1996 دعاوى ومطالب بالإصلاح الإداري للسلطة الناشئة، قرر المجلس التشريعي الفلسطيني بعد الاطلاع على نتائج أعمال لجنته المؤقتة الخاصة بمراجعة تقرير هيئة الرقابة مطالبة الرئيس عرفات بأخذ إجراءات إصلاحية في الإدارة والمال العامين، بما فيها حل الحكومة وتشكيل حكومة تكنوقراط، استمرت هذه الضغوط إلى ان استقالت الحكومة الثانية في العام 1998.

في نهاية العام 1996 ، وفي ظروف الاحتقان السياسي المتولد عن صعود الليكود وتدهور العملية السياسية، كما والتدهور الحاصل في الوضع الاقتصادي، حدثت أول تجربة اشتباك بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال الإسرائيلي بعد توقيع اتفاق أوسلو، حيث اندلعت أحداث ما تم تسميته بهبة "النفق" الذي قامت إسرائيل بحفرة تحت المسجد الأقصى بالقدس. اشترك في الاشتباكات أفراد من الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية. أظهرت أحداث "النفق" هشاشة الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية، التي استمر الليكود بعد صعوده في تجاهلها.

تم تشكيل الحكومة الثالثة في منتصف 1998، كما تم تشكيل أول لجنة وزارية للإشراف على أعمال الإصلاح الإداري في الجهاز الحكومي. استمرت الجهود الدولية في دعم استكمال بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، إلا أن جهود السلطة الفلسطينية في بناء وتطوير مؤسسات الإدارة العامة المدنية والأمنية ومأسستها وجدت نفسها في ممر ضيق جداً، تحده السياسات والإجراءات والقيود الإسرائيلية القهرية من جهة (مثل الاغلاقات والقيود على التنقل، الإجراءات الأمنية على المعابر، القيود على الاستيراد والتصدير، المماثلة في بناء وتشغيل مطار وميناء غزة...) ¹¹⁴ ومن جهة أخرى مطالب الدول المانحة والمجتمع الدولي للاستجابة إلى أو تطبيق معايير وممارسات في بيئة من عدم الاستقرار والوضوح السياسي، كما من الضغط المستمر من قاعدة النظام السياسي الفلسطيني الناشئ على الوظيفة الحكومية، الذي تسببت به عملية إغلاق سوق العمل الإسرائيلي بوجه الفلسطينيين.

في العام 1998 أسفرت الضغوط الدولية عن إخراج اتفاق واي ريفر إلى الوجود، فقد كان من الضروري في هذه المرحلة تحريك العملية السياسية وإخراجها على الأقل من المروحة في المكان. أسفرت الضغوط الدولية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عن زحزحة الوضع، وافق نتنياهو المتشدد على نقل أجزاء إضافية من المناطق (ب، ج) إلى السلطة الفلسطينية (أي إلى مناطق أ)، أعلن عرفات عن التزامات إضافية لتطبيق جهود فلسطينية في إطار محاربة الإرهاب. لم يحدث أي تقدم حقيقي في مجال الصلاحيات الإدارية والتنظيمية الفعلية على الأرض. استمرت السيطرة الإسرائيلية في المجالات التي تم استعراضها، فمثلاً

¹¹⁴ Hilal, Jamil and Khan, Mushtaq Husain: State Formation Under the PNA, in State Formation in Palestine, RoutledgeCurzon, London and New York, 2004. Page 80.

اقتصرت نتائج المباحثات المتعلقة بموضوع ميناء غزة عن "اعتراف" إسرائيل بأهمية الميناء. في المقابل، استمرت قوات الأمن الفلسطينية و"المنوط بها مكافحة الإرهاب" الحصول على مصادقة إسرائيلية عند كل تحرك لها. على الرغم مما تقدم، أعطى الاتفاق انطبعا جديدا باحتمالات التقدم.

أعاد نجاح حزب العمل من جديد في تشكيل الحكومة الإسرائيلية عام 1999 الأمل في إحياء عملية السلام المتعثرة والمتأخرة أصلا، ما أسفر عن مبادرة أو محاولة جديدة تمت رعايتها من قبل الرئيس الأمريكي كلينتون، والتي أسفرت هي الأخرى عن فشل جديد (محادثات كامب ديفيد). لم يكن الجانب الإسرائيلي مستعدا لملاقاة التوقعات الفلسطينية، فعلى الرغم من الانطباعات التي ولدتها عملية التحضير للمحادثات، إلا انه تبين لاحقا بان الجانب الإسرائيلي ما زال غير مستعد للتفاوض على القضايا الإستراتيجية. شكل فشل محادثات كامب ديفيد عام 2000 عنوانا لمرحلة جديدة ومديدة من تدهور العملية السلمية والتي طبعت كل المرحلة اللاحقة بمضمونها، فكل الجهود السياسية المحلية والإقليمية والدولية كانت مجرد جهود تكتيكية أو "رفع العتب" في أحسن الأحوال كما يقال بالعامية، بما في ذلك الجهود التي أسفرت عن خارطة الطريق.

إلى ذلك الحين، وبعده أيضا، استمرت الدول المانحة في تقديم مساعداتها في سبيل الدولة الفلسطينية المأمول الوصول لها، اشتملت الجهود الدولية على مساعدات مالية مباشرة لتمويل بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية ومشاريع أساسية في البنى التحتية، بالإضافة إلى مشاريع الدعم المؤسسي (تطوير خبرات ومهارات في الإدارة العامة). عام 1999 كلفت الدول

المانحة لجنة خاصة بتقييم جهود البناء المؤسسي للسلطة الفلسطينية، ما عرف بلجنة روكار، الأمر الذي تمخض عن خيبة أمل لدى الدول المانحة كما لدى السلطة الفلسطينية أيضا. أظهرت نتائج التقرير الذي تقدمت به اللجنة أوجه خلل كبيرة في أداء السلطة الفلسطينية في مجال الإدارة العامة والخدمة المدنية. أشار التقرير بشكل واضح إلى المصاعب والقيود والتحديات التي تفرضها إسرائيل على السلطة الفلسطينية الناشئة، إلا أنه لم يتعرض بعمق لمقدار تأثير هذه المصاعب والقيود والتحديات على مقدرة السلطة من تطبيق معايير الحكم الصالح¹¹⁵ التي تم اعتمادها كأساس في تقييم جهود السلطة الفلسطينية الناشئة في مجال مؤسسة الحكم وتقديم الخدمة المدنية.

كل ما تقدم لم يحل دون تحقيق السلطة الفلسطينية إنجازات في مجال الحكم والمأسسة الحكومية، فالسلطات التنفيذية تشبه إلى حد بعيد مثيلاتها في البلدان المجاورة، حيث يوجد منصب لرئيس "الدولة" منصوص عليه في النظام الأساسي للسلطة، كما يوجد مجلس الوزراء والوزارات بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية غير الوزارية مثل سلطة المياه، سلطة الطاقة، سلطة النقد، الإحصاء المركزي وغيرها، كذلك الأمر بالنسبة للمجلس التشريعي الذي بدأ يمارس وأن بشكل بطيء دوره التشريعي والرقابي على الجهاز الحكومي، هيئة الرقابة العامة تصدر تقريرها بشكل سنوي (يتحفظ الرئيس على نشره)، السلطة القضائية ضعيفة إلا أنها موجودة دون مجلس ينظم ويراقب أعمالها، رزمة من القوانين الجديدة بالإضافة إلى آلية

¹¹⁵ معايير الحكم الصالح التي تم اعتمادها في تقييم الدول المانحة لأداء السلطة الفلسطينية والتي وردت في تقرير لجنة روكار: حكومة دستورية، مسائل سياسية ومراجعة قضائية، الشفافية والمسائلة في إدارة الموارد البشرية والمالية، حكم القانون وحقوق المواطن، التعددية السياسية والمشاركة الديمقراطية، فعالية وتجاوب الأداء الحكومي (السلطة). راجع: ميشيل روكار وآخرين: تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية، 1999. www.pcpsr.org/arabic/cfr/full1.html

لتوظيف "الإطار القانوني القديم"¹¹⁶ والعمل بموجبه، وأخيرا الأجهزة الأمنية المختلفة بدأت تمارس دورا ميدانيا وفقا للصلاحيات الممنوحة حسب الاتفاقيات.

في هذه الأثناء، إثر دخول شارون المسجد الأقصى، اندلعت الانتفاضة الثانية، كانت مباحثات كامب ديفيد التي أشعلت أملا كبيرا وتوقعات اكبر قد انطوت صفحتها على خيبة أمل كبيرة. توقفت العملية السلمية وتطورت أحداث الانتفاضة الثانية باتجاه اشتباكات دامية بين قوات الجيش الإسرائيلي والمواطنين الفلسطينيين وجزء من الأجهزة الأمنية الفلسطينية. ما ميز نهاية هذه المرحلة هو توصل اللاعبين الأساسيين في المنطقة (السلطة الفلسطينية، إسرائيل، الرباعية، بعض البلدان العربية المجاورة) إلى قناعات (وان كانت غير معلنة) بعدم وجود إمكانيات للتقدم، في واقع الحال أصبحت الأرضية والمرجعية للمفاوضات السياسية في حكم اللاغى، تم فقد الثقة بالعملية السلمية، أصبح تقديم التنازلات وتبادلها بين أطراف النزاع أمرا غير ممكن.

المحطة الثالثة: فشل وتوقف العملية السلمية 2000-2004

تواصلت انتفاضة الأقصى في الأعوام 2000، 2001، 2002، الأمر الهام هو في التوسع المتواصل لعمليات الاحتجاج والتظاهر كما والاشتباكات المسلحة بين أعضاء في التنظيمات الفلسطينية على اختلافها كما وعناصر من الأجهزة الأمنية (الذين هم أصلا جزءا من هذه التنظيمات) وبين الجيش الإسرائيلي. حصدت الانتفاضة حتى نهاية العام 2002 ما يزيد عن

¹¹⁶ تشكل الإطار القانوني المعمول به في السلطة الفلسطينية من مجموعة مصادر: بعض القوانين العثمانية، القوانين والقوانين والتشريعات المصرية في غزة، الأوامر العسكرية الانتدابية إبان الانتداب الانجليزي، القوانين والتشريعات الأردنية في الضفة الغربية، الأوامر العسكرية الإسرائيلية، القوانين التي تم إقرارها في المجلس التشريعي الفلسطيني والمصادق عليها من قبل رئيس السلطة الفلسطينية.

1240 قتيلا 32 ألف جريح في صفوف الشعب الفلسطيني¹¹⁷. في آذار من 2002 قام الجيش الإسرائيلي بإعادة احتلال كافة مناطق الضفة الغربية، كما بحصار قطاع غزة. تمخضت العملية عن تدمير معظم بنى ومؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية، بالإضافة إلى انعكاساتها الاقتصادية المدمرة.

أثار الوضع السياسي جدلا فلسطينيا داخليا، بعض القيادات الفلسطينية (خصوصا الرئيس الحالي محمود عباس) أثار مطلبيا بوقف الانتفاضة، خصوصا مظاهرها المسلحة، كما بمراجعة الوضع الداخلي في سبيل إصلاح الأجهزة المدنية والأمنية. في أواسط 2002 أسفر الجدل الفلسطيني الداخلي كما دعوات الدول المانحة وبتشجيع من بعض الدول العربية عن تغييرات في النظام الأساسي الفلسطيني. تم في ضوء ذلك تشكيل الحكومة الرابعة واقترح خطة المائة يوم للإصلاح. شكلت الدول المانحة فريقا متخصصا لدعم جهود الإصلاح المقترحة اشتملت على فرق فرعية متخصصة في جميع المجالات¹¹⁸. تم في نفس العام تشكيل الحكومة الخامسة، أسفرت جهود الحكومة الرابعة والخامسة عن بعض النتائج في مجال الإصلاح المالي والإداري أهمها في العمل وفقا للحساب المالي الموحد التابع لوزارة المالية.

تدخل المجتمع الدولي في محاولة لزعزعة الوضع العام في المنطقة، كانت عملية السلام متوقفة نهائيا على ارض الواقع. تم التقدم في نهاية 2002 بمسودة "خارطة الطريق"، كما جرى مطلع 2003 تعديل النظام الأساسي ليشمل على وظيفة رئيس الوزراء، حيث تم التحضير لتشكيل الحكومة السادسة برئاسة محمود عباس أول رئيس للوزراء والذي اقترح

¹¹⁷ www.sis.gov.ps/arabic/html

¹¹⁸ اشتملت الفرق المتخصصة على: المسائل المالية، الحكم المحلي، اقتصاديات السوق، الإدارة العامة والخدمة المدنية، القضاء، الانتخابات، المجتمع المدني.

خطة جديدة للإصلاح كانت سببا في صدامات وخلافات حادة مع الرئيس عرفات، ما أدى إلى استقالة الأول ليتم تشكيل حكومة طوارئ ومن ثم الحكومة الثامنة برئاسة احمد قريع.

لم تسفر خطة "خارطة الطريق" التي تم الإعلان عن صيغتها النهائية عام 2003 عن أي نتائج على الأرض، تحفظت إسرائيل على الخطة واستمر الحصار المفروض على الرئيس عرفات حتى وفاته نهاية 2004. قبل وفاة الرئيس عرفات كان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد أكد من الناحية العملية انه لا يرغب في استكمال التسوية السياسية مع شركاء فلسطينيين، في الواقع أصبح الطرف الفلسطيني خارج العملية السياسية، الأمر الذي أكدته شارون من خلال إعلانه خطة الانفصال، الانسحاب الأحادي من غزة، الاستمرار في فصل مناطق الضفة الغربية وغزة باعتبارها سياسة ثابتة بما في ذلك بناء جدار الفصل العنصري.

المحطة الرابعة: انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة 2005-الآن

إثر وفاة الرئيس عرفات، تم إجراء ثاني انتخابات رئاسية في فلسطين، والتي تبعها أيضا الانتخابات في مؤسسات الحكم المحلي والمجلس التشريعي (2005-2006). أدت الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى سلطة براسين، حكومة تم تشكيلها من قبل حركة حماس بالكامل (الحكومة العاشرة)، تترأس أجهزة مدنية وأمنية تدين بالولاء لحركة فتح التي خسرت الانتخابات التشريعية الأخيرة، وسلطة فلسطينية يرأسها محمود عباس العضو الأقوى في اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير¹¹⁹. أصبح لدينا برنامجين وأجندتين سياسيتين متعارضتين، ما أدى إلى حالة من جمود النظام السياسي الفلسطيني،

فالحكومة برئاسة حماس تواجه معارضة وعدم التزام من قبل باقي المؤسسة التنفيذية، الرئيس

¹¹⁹ كما تم تعيينه قائدا أعلى لحركة فتح وقوات العاصفة في اجتماع المجلس الثوري الأخير لحركة فتح والمنعقد في رام الله تشرين ثاني 2006. راجع صحيفة الأيام ، 13\11\2006.

عباس يقوم بالضغط على حكومة حماس التي لم تتمكن من الإيفاء بالتزامات فاتورة الحكم جراء المقاطعة الإسرائيلية والدولية. المشهد الأخير إضراب العاملين في الإدارة العامة، كما واحتجاج العاملين في الأجهزة الأمنية الأمر الذي أدى إلى صدمات مسلحة بين الطرفين، سبقه تشكيل جهاز امني جديد يتبع لحركة حماس سمي "بالقوة التنفيذية".

قيود وموروثات ثقيلة تأثيرات الحقبة الإسرائيلية

تركت فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، بشكل خاص الأوامر العسكرية والإجراءات المتعلقة بالشؤون العامة تأثيرات من ثلاثة أنواع على شكل الأداة التنفيذية للسلطة الفلسطينية، الأول عبارة عن تكريس تطبيقات لنظم وإجراءات وروتينات مختلفة بين الضفة الغربية والقطاع. والثاني، توريث أنظمة وإجراءات وروتينات عمل في حقول هامة لم تتمكن السلطة لغاية الآن من التخلص منها. والثالث وربما الأهم، ما تم فرضه من خلال بنود الاتفاقات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي الأمر الذي تم قبوله من الجانب الفلسطيني باعتباره خطوة "مؤقتة" تنتهي مع الدخول في مرحلة الحل النهائي.

تطبيقات مختلفة من النظم والإجراءات بين الضفة الغربية وقطاع غزة

منذ 1967 ولغاية الآن، خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مجموعة من الأوامر العسكرية التي كانت تصدر (وما زالت) عن قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي بما يخص الضفة الغربية وعن قائد المنطقة الوسطى للجيش بما يخص قطاع غزة. الأمر الإسرائيلي كان الأساس الرئيسي الذي يضبط إيقاع ومضمون الأوامر العسكرية¹²⁰ ،

¹²⁰ عالجت الأوامر العسكرية جميع مناحي الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد اشتملت ومن ضمن قضايا أخرى على تنظيم الحياة الاقتصادية بما فيها الصادرات والأسعار والشؤون المالية والبنوك، تنظيم الجمارك والضرائب، تنظيم السيطرة على الأرض

انعكاسات وتداعيات تطبيق الأوامر العسكرية على الأنظمة والإجراءات الإدارية خارج نطاق المعالجات الأمنية لم تكن بنفس الأهمية ولم تعطى أي اعتبار، بل على العكس، فاقمت في كثير من الأحيان من حجم التباينات والاختلافات في الأنظمة والإجراءات الإدارية وتطبيقاتها بين الضفة الغربية والقطاع.

يشكل القطاع الصحي الحكومي مثلاً جيداً على الفروق والاختلافات في الأنظمة والإجراءات المتبعة في إدارة العمل وتقديم الخدمات للمواطنين بين الضفة والقطاع. اشتملت هذه الفروق على مواضيع كثيرة يمكن استعراض أمثلة عليها بالتالي¹²¹:

- إجراءات التعيين في الضفة الغربية تتم وفقاً لنظام من المقابلات والامتحانات، هذه الإجراءات غير معمول بها في القطاع.
- ملفات موظفي الوزارة في الضفة الغربية موجودة على نسختين، واحدة في مقر الوزارة وثانية في ديوان الموظفين العام، لا يوجد في القطاع ملفات لأي موظف في الوزارة حيث توجد فقط في سجلات ديوان الموظفين العام.
- نظام وإجراءات عمل طاقم التمريض في الضفة الغربية يختلف عنه في القطاع.
- نظام التأمين الصحي الحكومي في الضفة الغربية يختلف عنه في القطاع في أكثر من جانب (الاستثناءات، الإعفاءات، مساهمات المرضى من قيمة العلاج الإجمالية).
- أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي على الموجودات والمخازن مختلفة بين الضفة الغربية والقطاع.

والماء والكهرباء والهاتف والخدمات البريدية، السياحة، النقل والمواصلات، التأمين والترخيص للمهن والمهنيين، تنظيم تعيين الموظفين المدنيين، المنشورات والكتب المدرسية، تشكيل لجان الاعتراض وتفويض صلاحيات القضاء، المجالس المحلية والبلديات.

¹²¹ مقابلة مع السادة د.عنان المصري وكيل وزارة الصحة و د.فهد السيد مدير عام الوزارة، تشرين ثاني 2005.

▪ نطاق التحويلات للعلاج بالخارج مختلف أيضا.

توريث أنظمة وإجراءات وروتينات عمل في حقول معينة

منذ تسلمها للصلاحيات وفقا لاتفاق أوسلو، اضطرت السلطة الفلسطينية الوليدة إلى محاكاة مؤسسة "الإدارة المدنية" الإسرائيلية التي كانت تعتبر الجهاز التنفيذي للجيش الإسرائيلي. اشتملت "الإدارة المدنية" الإسرائيلية على دوائر لتسيير الأعمال المتعلقة بالشأن العام للضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها خدمات الصحة والتعليم، السير والمواصلات، الأملاك، الضرائب، الشؤون الاجتماعية، العمل والعمال، الزراعة والثروة الحيوانية، الأحوال المدنية، الاستيراد والتصدير وغيرها. طبيعة تشكيل هذه الدوائر، إجراءاتها وروتيناتها كما خبراتها والمهارات المكرسة بها ارتبطت أساسا بأهداف الجيش الإسرائيلي كما بطبيعة عملة وإجراءاته كجيش. لذا افتقرت هذه الدوائر من حيث كادراتها ونظمها وروتيناتها إلى الخبرات والتطبيقات لدى مثيلاتها في الإدارة العامة والخدمة المدنية، ثقل الجيش والأوامر العسكرية المرتبطة بمصالح أمنية مثلت العلامة الفارقة لجهاز "الإدارة المدنية" الإسرائيلي. لأغراض نقل الصلاحيات وفقا للاتفاقات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، وجدت السلطة نفسها مضطرة إلى محاكاة جهاز "الإدارة المدنية" حيث أصبح في الجانب الفلسطيني "جهاز إدارة مدنية" يعكس بشكل مرآوي الجهاز الإسرائيلي بكل عيوبه وقصوراته. ليس هذا وحسب، بل اضطرت السلطة الفلسطينية إلى استيعاب كل العاملين في هذا الجهاز (باستثناء العاملين في الشرطة) والذين يفتقرون إلى أي نوع من الخبرات والمهارات الإدارية والتنظيمية والتخطيطية، حيث اقتصر دور معظمهم على الوظائف الدنيا. بكل الأحوال، اقتصر خبرات وأعمال جهاز الإدارة المدنية الإسرائيلي على تسيير الأعمال في المجالات والقطاعات

المذكورة وليس على تطويرها. يضاف إلى ما تقدم، فالخبرات التي تم توظيفها من قبل منظمة التحرير عند تسلمها الصلاحيات، جاءت جميعها من كادرات حركة فتح ومنظمة التحرير، فاحد المعايير الأساسية للتوظيف خصوصا في المراكز الأساسية أو ذات الاحتكاك والعلاقة مع الجانب الإسرائيلي في ذلك الوقت كان الولاء والموثوقية السياسية وليس المهارات والخبرات الإدارية. افتقرت معظم هذه الكادرات إلى الخبرات والمهارات الإدارية في مجال الإدارة العامة والخدمة المدنية.

منذ 1993، وقبل تسلم منظمة التحرير صلاحياتها وفقا لأوسلو، أصبح لزاما على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الحصول على تصاريح خاصة لدخول المناطق الإسرائيلية، ما يعني اضطرارهم إلى الحصول على هذه التصاريح أيضا عندما يرغبون في التنقل بين الضفة والقطاع، استمر الوضع حتى بعد توقيع الاتفاقات. في العام 1996 أصبحت عملية التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة محدودة جدا، وتقتصر على بعض رجال الأعمال وكبار الموظفين¹²²، الأمر الذي اضطر السلطة إلى اعتماد التناظر في معظم مؤسساتها في الضفة الغربية والقطاع، لتصبح حالة سائدة بُعيد عام 2000 جراء الإغلاق شبه المطلق لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة عن إسرائيل وحتى فيما بينها. أدى هذا الأمر إلى نتائج كارثية فيما يتعلق بمؤسسات الإدارة العامة والخدمة المدنية، فمن جهة أدى إلى تضخم حجم العاملين في جهاز الإدارة العامة والخدمة المدنية، كما إلى تكريس الاختلافات في الإجراءات والتطبيقات والروتينات الإدارية والتنظيمية، والاهم في تكريسه مراكز ومصالح لطبقة من

¹²² اعتمدت إسرائيل إصدار بطاقات وتصاريح من أنواع مختلفة منها بطاقات "شخصيات هامة" (VIP) حيث يتم معاملة أصحابها على المعابر وحواجز الجيش الإسرائيلي بطريقة خاصة. كما ان هذه البطاقات كانت على ثلاثة درجات (1، 2، 3) فالبطاقة من الدرجة الأولى يحصل حاملها على معاملة استثنائية عن الدرجة الثانية والثالثة.

الموظفين سوف يكون من الصعب جدا تجاوزها لاحقا (في حال تطبيق تواصل حر وميسر بين الضفة الغربية وقطاع غزة).

قيود ومحددات مفروضة وفقا للاتفاقات

وفقا لاتفاق إعلان المبادئ (أوسلو 1) كما لاتفاق القاهرة وملاحقهما، استمرت المنطقة بالخضوع للأوامر العسكرية الإسرائيلية، هذا من جهة، من جهة أخرى هناك مجموعة من الإجراءات والنظم والقواعد والقيود الملزمة للفلسطينيين والتي عليهم الأخذ بها بغض النظر عما إذا كانت تتعارض مع مصالح أو مساعي وجهود ترمي إلى تنمية أو تحسين الوضع القائم. اشتملت هذه الإجراءات والنظم والقواعد والقيود على مجالات واسعة كما وإستراتيجية، يمكن استعراض أهمها:

- النظام الضريبي والجمركي، حيث بقيت السلطة الفلسطينية تخضع إلى نفس الإطار الضريبي والجمركي الإسرائيلي.¹²³ تقوم إسرائيل وفقا للاتفاق بجباية الضرائب غير المباشرة المستوردة إلى مناطق السلطة الفلسطينية عبر إسرائيل (أصلا لا توجد إمكانيات للاستيراد إلا من خلال المعابر الإسرائيلية أو التي تسيطر عليها كالأردنية والمصرية). شكلت قيمة هذه الضرائب والرسوم نسبة كبيرة من العائدات المحلية للسلطة. استخدمت إسرائيل عملية توريد هذه الضرائب إلى السلطة للضغط عليها كلما اقتضت الحاجة.

¹²³ حسب بروتوكول العلاقات الاقتصادية، ما عرف باتفاق باريس الاقتصادي، تستمر السلطة الفلسطينية بتطبيق جميع الضرائب غير المباشرة كما باقي الرسوم والجمارك المطبقة في إسرائيل. الضرائب المباشرة (كضريبة الدخل) خضعت للسياسات الفلسطينية، مع العلم بأنها لا تشكل أهمية خاصة، حيث تصل نسبتها إلى اقل من 8 % من إجمالي العائدات الضريبية.

▪ أنظمة وإجراءات الأحوال المدنية تم ربطها بالكامل في جهاز "الإدارة المدنية" الإسرائيلي (الجيش عمليا). لا تعتبر أي وثيقة بهذا الخصوص رسمية إذا لم تتم المصادقة الإسرائيلية عليها (الهويات وجوازات السفر). كذلك لا يعتبر المواليد الجدد لأباء فلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة مسجلين في "السجل المدني" (أي لديهم أرقام هويات) إلا إذا تم تسجيل واقعة الولادة وفقا للإجراءات الإسرائيلية وبموافقتها.

▪ الاستيراد والتصدير، حيث خضعت وما زالت البضائع المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة لمعايير دائرة المواصفات والمقاييس الإسرائيلية. الأمر الذي حرم المستهلك الفلسطيني من بعض البضائع "التفضيلية" التي قد تتلاءم أكثر مع قدرته الشرائية.

▪ وفقا لاتفاق أوسو (1) التشريعات التي يقوم المجلس التشريعي باعتمادها يجب ان تعرض على لجنة مشتركة فلسطينية إسرائيلية للحصول على الموافقة والتصديق، في حال عدم موافقة الجانب الإسرائيلي، تعتبر التشريعات بحكم اللاغية.¹²⁴

▪ مخططات التنظيم الهيكلي للمدن والقرى والبلدات والتي تشتمل على مخططات الطرق الخارجية، شبكات الكهرباء، الماء وباقي المرافق الحيوية العامة، تخضع لترتيبات الجانب الإسرائيلي. لا توجد صلاحيات للسلطة الفلسطينية خارج المناطق (أ) على جميع ما ذكر، أو بعضه في المناطق (ب). بكل الأحوال، تم تقسيم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاثة أنواع (أ، ب،

¹²⁴ على الرغم ان هذا البند يعتبر احد بنود اتفاق أوسلو (1) إلا ان السلطة الفلسطينية لم تلتزم به، قامت إسرائيل من جهتها بالاستمرار في إصدار الأوامر العسكرية وفرضها على الشعب الفلسطيني المتواجد في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- (ج)، يخضع بها المواطن الفلسطيني لإجراءات مختلفة وفقا للمنطقة التي يسكنها أو ينشط بها. للسلطة الفلسطينية صلاحيات إدارية وتنظيمية مختلفة على المناطق (أ)، (ب) حيث لا توجد أي صلاحيات على المناطق (ج) والتي تشكل عمليا معظم أجزاء الضفة الغربية وقسم كبير من أجزاء القطاع.
- نظام السير وترخيص وتأمين المركبات في مناطق السلطة الفلسطينية أيضا خضع للشروط والمعايير الإسرائيلية.

الفصل السادس: حصيلة نهائية

اتفاق أوسلو في حكم المنتهي واستمرار تدهور التفسير وتشرد حركة فتح

في ضوء ما تقدم، ومن خلال نظرة سريعة على الوضع الراهن نهاية عام 2006، يمكن الجزم بما لا يدع مجالا للشك، بان اتفاق إعلان المبادئ أيلول 1993 (أوسلو 1) وما تلاه من اتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إنما أصبحت بحكم المنتهية. فعلى الرغم من ان الجانب الفلسطيني ما زال يعلن تمسكه بفحوى ومضمون هذه الاتفاقات، إلا ان الجانب الإسرائيلي أكد أكثر من مرة تخطيه لها، بما في ذلك اعتبار الجانب الفلسطيني والرئيس الراحل عرفات "ليس صاحب علاقة". حيث بدأ الجانب الإسرائيلي يتصرف باعتباره عدم وجود شريك فلسطيني في إطار حل القضية الفلسطينية، وانهى هذا التوجه بإعلان خطة

الانفصال أحادية الجانب من قبل شارون عام 2005 والتي سبقها أصلاً بناء جدار الفصل العنصري الذي تم البدء به عام 2003، كما استمر في إهمال أو تجاهل السلطة الفلسطينية حتى بعد انتخاب الرئيس محمود عباس على الرغم من وصفه من قبل الإسرائيليين "بالمعتدل".

أدى فشل اتفاق إعلان المبادئ إلى تدهور العلاقة بين السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. الظروف التي كنت قد أشرت لها في الفصل الخامس، والمتعلقة بالشروط والمعايير والإجراءات والقيود والإملاءات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي تسببت في حالة من فقدان الأمل بالنسبة للشعب الفلسطيني في الحصول على الحرية والاستقلال كما أدت إلى انحطاط أوضاعه بشكل عام والأوضاع الاقتصادية والأمنية بشكل خاص. لم يكن دخول شارون إلى باحات المسجد الأقصى السبب الذي أثار الانتفاضة الثانية، بل كان الشرارة التي أشعلتها، الظروف التي أشرت لها كانت على الأرجح هي السبب في الانتفاضة الأخيرة.

انعكست هذه الأوضاع على حركة فتح بشكل سلبي وكبير. فمن جهة، كانت حركة فتح ومنذ توليها تأسيس السلطة الفلسطينية قد اندمجت إلى حد بعيد في مؤسساتها (مؤسسات السلطة الفلسطينية). ففي ظروف تعطل عمل مؤسسات الحركة شبه الكامل (اللجنة المركزية، المجلس الثوري، عدم انعقاد المؤتمرات العامة منذ أكثر من 28 سنة) واندماج أعضائها القياديين والقاعديين على السواء في وظائف السلطة الفلسطينية، أصبح النشاط الوظيفي بديلاً عن النشاط السياسي والتنظيمي لأعضاء الحركة¹²⁵، كما أصبحت المرجعيات الإدارية والأمنية في

¹²⁵ تقول السيدة فدوى الشاعر في مقابلة معها لغرض هذه الرسالة "تم خلط الحركة بالسلطة، لم يعد التمييز قائماً بينهما، حتى الموازنات تم خلطها بين التنظيم والسلطة. لم يعد كادر الحركة يعمل بالحركة، بل أصبح لديه وظيفة يعتقد بحكم حصوله عليها من التنظيم بانها نشاط سياسي له، وعندما لم تكن للحركة رؤيا ولا برنامج بهذا الخصوص، تحول التنظيم الى مجرد الآف من

مؤسسات السلطة الفلسطينية بديلا عن المرجعيات والمحطات القيادية للحركة. تفكك التنظيم إلى حد كبير، وترتب على حلول المرجعيات الجديدة ولاءات من نوع جديد حيث أصبح يمكن استخدام الوظيفة العامة لدعم مراكز قوة جديدة¹²⁶. اجتياح الضفة الغربية ومحاصرة وقصف قطاع غزة وتدمير البنى التحتية والمنشآت التابعة للسلطة، المدنية منها والأمنية، أديا إلى تعزيز حالة التفكك والتشردم التي كانت حركة فتح قد دخلت بها قبل الانتفاضة الثانية بفعل الاستمرار في تعطيل عمل مؤسسات الحركة والاندماج في مؤسسات السلطة الفلسطينية. فالأجهزة الأمنية التي كانت تضم معظم كادرات حركة فتح الميدانية وجزء من الكادرات القيادية بالإضافة إلى آلاف الأعضاء النشيطين والذين مثلوا لفترة طويلة صفوة أعضاء الحركة بحكم التاريخ الكفاحي لهم، وجدوا أنفسهم مباشرة بعد الاجتياح عام 2002 معرضين للملاحقة والاعتقال، أو مضطرين للتنازل عن بزاتهم العسكرية والعمل خارج مقراتهم ودون مرجعيات تنظيمية أو إدارية واضحة ومضبوطة. ينطبق الأمر وإن بدرجة أقل على العاملين في المؤسسات المدنية للسلطة الفلسطينية من أعضاء الحركة. يضاف إلى ما تقدم، فقد تم تعطيل عمل القطاع الخاص أو شل أجزاء منه نهائيا، ما عنى توقعات محدودة أو معدومة للتوظيف والتوسع في الاستثمار في قطاع الأعمال الخاص، الأمر الذي كان أصلا قد بدأ منذ عام 2000 اثر إغلاق مناطق السلطة الفلسطينية بشكل كامل بوجه حركة العمال الذين كانوا يعملون في سوق العمل الإسرائيلي كما رجال الأعمال الفلسطينيين اللذين كانوا يحصلون على التسهيلات والبضائع من إسرائيل ويستخدمونها كمعابر للأسواق الخارجية.

الموظفين اللذين ينهون عملهم بعد الثانية والنصف موعد ترك المؤسسة الحكومية". من مقابلة تمت في آب 2006.

¹²⁶ يقول السيد عبد الاله الجبوسي في مقابلة معه لغرض هذه الرسالة "بعد ابو عمار لم تعد هناك مرجعية تضبط الحركة، لا يوجد خلاف على السياسية، الايديولوجيا، ولكن هناك المصالح الخاصة، التي استطاع عرفات ان يسيطر عليها... عندما عقدت "البرايمرز" قبل انتخابات التشريعي، أظهرت ان هناك اعتبارات شخصية ومساعي لفتح دكاكين خاصة، يبدو انه لم يكن لأعضاء التشريعي ولا لمعظم القيادات الفاعلة في الحركة مصلحة في وحدتها". من مقابلة تمت في آب 2006.

تسببت وفاة الرئيس عرفات نهاية عام 2004 بتفاقم مشكلة الحركة، فقد كان حتى ذلك التاريخ يشكل "الصمغ اللاصق للنظام الفلسطيني ول "فتح"¹²⁷، بوفاة الرئيس عرفات بقيت الحركة بدون أي نوع من المماسك أو المشدات التي تربط أعضائها وقياداتها إلا خوفهم على مواقعهم ومكتسباتهم من خلال السيطرة على السلطة¹²⁸. لم يكن بالإمكان إحلال شخص آخر بدل الرئيس عرفات يمكن ان يجمع الحركة بما "له من شرعيات متعددة المصادر، تاريخية وثورية وخدمانية وكرزمانية وديمقراطية."¹²⁹ محمود عباس بعد انتخابه رئيساً للسلطة الفلسطينية لم يكن يشكل القائد الجامع لأطراف ومجموعات وشرانم الحركة¹³⁰. حمل الجمهور الفلسطيني نتائج فشل التسوية السياسية مع الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية ومن خلفها حركة فتح، والاهم ان الجمهور الفلسطيني لم يرى في أداء السلطة الفلسطينية ومن خلفها حركة فتح مقبولاً، الأمر الذي أدى إلى تراجع في شعبية الحركة لصالح حركة "حماس" الإسلامية، ما نجم عنه فوز حماس بأغلبية أعضاء المجلس التشريعي في انتخابات 25 كانون ثاني 2006¹³¹.

¹²⁷ جفمان، جورج: في تفسير ما جرى ونظرة إلى المستقبل، ندوة أدارها وحررها سميح شبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد 61\60، خريف\اشاء 2004\2005، ص 90.

¹²⁸ المصري، هاني: في تفسير ما جرى ونظرة إلى المستقبل، ندوة أدارها وحررها سميح شبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد 61\60، خريف\اشاء 2004\2005، ص 91.

¹²⁹ أبو عمرو، زياد: تحديات ومخاوف وشؤون سياسية وتنظيمية أساسية، ندوره أدارها وحررها أشرف العجومي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد 61\60، خريف\اشاء 2004\2005، ص 70.

¹³⁰ أفاد أعضاء قياديين في حركة فتح بان الرئيس محمود عباس لا يمكن ان يشكل بديلاً عن زعيم الحركة الراحل، ولا حتى قائد جديد له صفة الجامع والمجمع علياً من قبل أطراف ومجموعات الحركة كما قاعدتها. من مقابلات مع السادة إبراهيم خريشه، عضو قيادي في حركة فتح، خالد جاسرا عضو قيادي في حركة فتح، عبد الإله الجبوسي المدير السابق لمكتب الشهيد خليل الوزير أبو جهاد. تم إجراء المقابلات في آب\أيلول 2006 .

¹³¹ استمرت شعبية حركة فتح في التآكل منذ أواسط 1995 مقابل تقدم شعبية حركة حماس. يمكن التلليل على ذلك من خلال استطلاعات الرأي التي تم تنفيذها منذ ذلك التاريخ ولغاية مطلع 2006 حيث فازت حماس بالانتخابات التشريعية. ففي آذار 1996

وفاة عرفات وصعود حماس إلى "سدة الحكم"، تحولات إستراتيجية في شكل السلطة والنظام

السياسي

فاقمت وفاة الرئيس عرفات من تدهور شعبية حركة فتح كما بتدهور حالة الانقسام والتشرذم الداخلي لها، إلا انها فتحت بالمقابل آفاقا جديدة لإعادة إصلاح الحركة ووضعها في مسارات تنظيمية ومؤسسية جديدة. ان لم يكن هذا واقعا فانه احد الافتراضات الرئيسية. ما يعزز من هذا الافتراض الصعود المدوي لحركة حماس الأخير ووصولها إلى أغلبية أعضاء المجلس التشريعي وتشكيلها للحكومة الأخيرة. "غياب الرئيس عرفات يملئ على "فتح" الالتفات إلى قضيتين: الأولى، وضع الحركة الداخلي : وحدتها الداخلية والإصلاح داخلها ومأسستها ... الآن الوضع مختلف [الإشارة إلى ما بعد وفاة عرفات]. فكي تستطيع "فتح" ان تستكمل دورها بصفتها التنظيم الأساسي لا بد من إعادة تهيئة الحركة لهذا الدور، لأنه أصبح واضحا في الأعوام الأخيرة ان منافسا جديا لها برز على الساحة الفلسطينية، بل ان هذا المنافس ربما بدا في بعض المراحل في قوة "فتح" نفسها أو حتى أحيانا أكثر قوة.¹³² على الرغم من ان هذا الكلام ليس لأحد أعضاء أو قياديين حركة فتح، إلا ان عدم الأخذ به من قبل الحركة يضعها أمام افتراض رئيسي ثاني بأنها سوف تذهب إلى المزيد من التراجع والتآكل أو الانقسام.

حصلت فتح على 47% من أصوات المستطلعة آرائهم مقابل 5.8% لصالح حماس، في تشرين ثاني 1997 حصلت فتح على 41% مقابل 11% لحماس، تشرين أول 2003 حصلت فتح على 28% مقابل 21% لحماس، حزيران 2005 حصلت فتح على 44% مقابل 33% لحماس. راجع استطلاعات الرأي التي أجراها "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في الأعوام بين 1995-2006. www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html

¹³² أبو عمرو، زياد: تحديات ومخاوف وشؤون سياسية وتنظيمية أساسية، ندوره أدارها وحررها أشرف العجومي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد 61\60، خريف\شتاء 2004\2005، ص 70.

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية للعام 2006 وتشكيلها للحكومة لاحقاً، لن يكون من الممكن استحواذ طرف وحيد على النظام السياسي الفلسطيني (النظام السياسي بالمعنى الذي اشرنا له في موضع آخر من هذه الرسالة). لم يعد من الممكن ان تقوم حركة فتح بالسيطرة على السلطة الفلسطينية والاستئثار بالقرار السياسي كما في الصياغة المنفردة للنظام السياسي الفلسطيني، فحتى لو هي رغبت في ذلك، فان القوة والتأييد التي تحظى بها حركة حماس كافية لتعطيل أي دور منفرد ترغب حركة فتح في لعبه¹³³. إذا رغبت حركة فتح في المحافظة على دور قيادي في النظام السياسي الفلسطيني فهي مضطرة إلى الدخول في ممرين إجباريين، الأول: الإصلاح الداخلي للحركة، والثاني: الاعتراف بالطرف الآخر والشراكة معه (حماس وباقي الأطراف السياسية الفلسطينية). نحن نقف الآن على أعتاب هذه المرحلة، فحركة فتح مجبرة لتجاوز حالتها المترهلة كما لتوحيد صفوفها وتجنب انشقاقها إلى الدخول في ممر الإصلاحات الداخلية، أي تفعيل مؤسسات الحركة عبر الممارسة الديمقراطية. هذا من جهة، من الجهة الأخرى فالحركة مجبرة أيضاً لتجنب حالة حرب أهلية أو لتجنب الانسداد السياسي والتعطيل الذي أصاب ماكينة السلطة (المصدر الرئيسي للريع خصوصاً بعد الانسداد الكبير في وجه نشاط القطاع الخاص) إلى الاعتراف بوجود أطراف أخرى شريكة في السلطة والنظام السياسي الفلسطيني وبالتالي القرار السياسي، الأمر الذي من شأنه ضمان اقتسام "الكعكة" مناصفة على الأقل مع الشركاء الجدد.

¹³³ على الرغم من الحقائق الميدانية التي ظهرت على الأرض اثر الانتخابات التشريعية للعام 2006، إلا ان بعض قيادات حركة فتح ما زالت تعتقد بأنها قادرة على الإمساك بالسلطة وبشكل منفرد من جديد، ربما بالاعتماد على اللاعبين الخارجيين، فقد أجاب السيد نبيل عمرو مستشار رئيس السلطة الفلسطينية، على سؤال إلى متى سوف يستمر الإضراب الحالي لموظفي السلطة الفلسطينية، فأجاب: "إلى حين ذهاب الحكومة الحالية وتشكيل حكومة جديدة من خارج هذه الحكومة". أي ان الإضراب مستمر ليس إلى حين تحقيق مطالب المضربين في الحصول على الرواتب، بل سقوط حكومة حماس. لهذا السبب أيضاً شجع السيد عمرو حكومة تكنوقراط بدل حكومة وحدة وطنية والتي أبدى رفضه بشدة لها لنفس الأسباب. من مقابلة تم إجراؤها مع السيد نبيل عمر لأغراض هذه الرسالة في منتصف تشرين أول 2006.

أشرت إلى اننا نقف الآن على أعتاب هذه المرحلة (الممرين الاجبارين لحركة فتح إذا ما رغبت في الاستمرار في المحافظة على دورها القيادي). وفاة الرئيس عرفات لم تكن على ما يبدو شرطا كافيا للدفع بالدخول في هذين الممرين. فقد سارت الأمور قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة مطلع عام 2006 بقوة الدفع الذاتي للموجودات والآليات السابقة، أي بقيت مؤسسات السلطة المدنية والأمنية تعمل كما كانت قبل وفاة الرئيس، كما استمر ما تبقى من أجزاء حركة فتح وشرادها بالعمل بنفس الطريقة. المتضرر الرئيسي من وفاة الرئيس عرفات كان العناصر والمجموعات المسلحة والتابعة لكتائب شهداء الأقصى، والتي عبرت عن ذلك بطرق مختلفة منها احتجاز شخصيات إدارية وأمنية والاعتداء على مقرات للسلطة وخطف الأجانب لابتنزاز الأموال والى ذلك من الأعمال. بخلاف ذلك لم تشهد الحركة أو قياديتها منذ وفاة الرئيس عرفات إلى تاريخ الانتخابات التشريعية مطلع 2006 أي نوع من المحاولات الجادة أو حتى غير الجادة إلى الدخول في ممر الإصلاح الداخلي للحركة. جرى حديث كثير عن الأثر الذي سوف يتركه غياب الرئيس عرفات على الحركة، من داخل أعضائها ومن خارجهم، بخلاف ذلك لا شيء. فاجتماعات اللجنة المركزية كانت بحدودها الدنيا، الأهم انها كانت تحاول تكريس الوضع القائم وتأكيد حالة الفوضى والانقسام والتفتت الإداري والتنظيمي. "لم يكن اجتماع اللجنة المركزية على قدر الهزيمة التي ألمت بفتح في الانتخابات الأخيرة للمجلس التشريعي الفلسطيني [المقصود انتخابات 2006] والذي فقدت خلاله الحركة الدور الذي احتفظت به طيلة أربعين عاما في قيادة الشعب الفلسطيني...ردود الفعل الغاضبة لم تتوقف على أفراد الجيل الثاني المتطلع لقيادة الحركة بل شمل أيضا مواقع أخرى، فحركة فتح في عمان أصدرت بيانا تحدثت فيه بلهجة قاسية إلى ما وصلت إليه الحركة من فشل وانقسامات، تبعه بيان من الأراضي الفلسطينية يهدد بثورة داخل الحركة إذا

لم يحدث تغيير فيها¹³⁴. تم في احد اجتماعات اللجنة المركزية انتخاب فاروق القدومي أميناً لسر حركة فتح في الوقت الذي ما زال يتواجد في المنفى ويرفض اتفاق أوسلو والتسوية السياسية التي جاءت اثره والتي قامت الحركة بالدفع باتجاهها (التسوية السياسية)، مع العلم ان المنصب يعني انه المسؤول الأول عن حركة فتح. في المقابل وبنفس الوقت، يضطلع محمود عباس برئاسة السلطة الفلسطينية كما برئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي كان من المفترض ان يرئسها أعلى منصب في اكبر حركة داخل إطار منظمة التحرير، أي فاروق القدومي بعد انتخابه أميناً للسر. يضاف إلى ما تقدم يقوم محمود عباس بصفته رئيساً للسلطة ورئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالمسؤولية العليا عن القوات المسلحة الفلسطينية وقوات الثورة الفلسطينية الأمر الذي كان من المفترض ان يضطلع به أمين سر كبرى حركات منظمة التحرير.

المسألة ليست فقهية طبعاً، على الرغم من أهمية القضايا الفقهية أو "الدستورية" في حياة الحركة، إلا ان الموضوع في الواقع يعكس حالة الفوضى وتعدد المرجعيات وتضارب المصالح للأعضاء القياديين في الحركة¹³⁵. ما حصل في الانتخابات التشريعية مطلع 2006 يدل على ذلك، حيث لم تتمكن حركة فتح من ضبط أعضائها الالتزام بالقائمة الموحدة للحركة (والتي هي الأخرى جاءت بعد مخاضات عسيرة على رئاستها وعضويتها)¹³⁶، كما يدل

¹³⁴ عطا الله، أكرم: حركة فتح.... هل تسير نحو الانشقاق؟، مجلة الديمقراطية، رام الله، العدد 31، 11 أيلول 2006، ص 18.
¹³⁵ يقول السيد ناصر القدوة في مقابلة معاً لغرض هذه الرسالة "اجتماع المجلس الثوري الأخير (الإشارة الى اجتماع تشرين ثاني 2006) تعبير عن أزمة القيادة، تحديداً عدم قدرة اللجنة المركزية على لعب دورها الطبيعي، قيادة ساحة الوطن التي تقرر تشكيلها، جزء من الحلول التي جاءت للتغطية على الأزمة، إلا ان هذا القرار جاء كغيره من القرارات غير واضح وخليط الأمر الذي سوف يصعب من عقد المؤتمر السادس للحركة". من لقاء تشرين أول 2006.

¹³⁶ لم تتمكن حركة فتح حتى آخر موعد للترشيح وسحب الترشيح من التوافق على قائمة موحدة للحركة، فقد تم تشكيل قائمتين واحدة برئاسة السيد احمد قريع وأخرى برئاسة السيد مروان ألبوغوثي، الأمر الذي دفع بلجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية من استغلال إحدى الثغرات في قانون الانتخابات لتمديد آخر موعد للترشح والانسحاب ما أعطى فرصة أخيرة لحركة فتح للتوافق على

أيضا على العطب الذي أصاب أدواتها ووحدها والذي حد من قدرتها على المبادرة والفعل الجماعي وافقدها الرؤيا التنظيمية والسياسية الموحدة. فالخلاف يدور بين رئيس السلطة الفلسطينية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير من جهة وأمين سر حركة فتح فاروق القدومي من جهة أخرى ليس فقط على البرنامج السياسي، بل أيضا على من يترأس اجتماعات اللجنة المركزية للحركة¹³⁷.

أتاح غياب الرئيس عرفات الفرصة إلى الدخول في ممر الإصلاحات الداخلية للحركة، خصوصا وأنه توجد داخل الحركة مجموعات وقيادات ميدانية شابة لا ترى أية فرصة لها في التقدم التنظيمي وتحقيق تطلعاتها ورؤاها إلا من خلال عملية الإصلاح الداخلي¹³⁸ والتي تقوم بالأساس على تجديد المؤسسات والدماء التي تجري بها من خلال الانتخابات الديمقراطية، إلا أن ذلك لم يكن شرطا كافيا كما أشرت في الفقرة السابقة، ف"من دون وجود منافسة حقيقية داخل المؤسسة الفلسطينية ستبقى هذه المؤسسة تشهد صراعات بين أجنحة "فتح" بشأن الحصص والمغانم، وهي صراعات ذات عدة أبعاد، منها البعد السياسي، وبعد يتعلق بصراع

القائمة الموحدة للحركة والتي خاضت الانتخابات المذكورة باعتبارها قائمة حركة فتح الرسمية، الأمر الذي لم يلتزم به الكثير من الأعضاء الذين رفضوا الامتثال لقرار عدم الترشح خارج إطار القائمة الرسمية، ما تسبب في خسائر باهظة للحركة حسب الكثير من المحللين وأدى إلى سقوطها. تم في مرحلة لاحقة إصدار قرار من اللجنة المركزية بطرد الأعضاء الذين لم يمتثلوا إلى الالتزام بالقائمة الموحدة للحركة، هذا القرار ربما يكون الوحيد خلال السنوات الماضية والذي يصنف في إطار القرارات التنظيمية الإدارية داخل الحركة.

¹³⁷ جابر، باسل: من مقابلة أجريت في أيلول 2006.

¹³⁸ أبو الرب، جمال: عضو مجلس تشريعي منتخب عن حركة فتح وقيادي نشيط في الحركة. من مقابلة تمت في تشرين ثاني 2006. حيث أفاد السيد جمال أبو الرب بأنه لا توجد خيارات أمام القيادات الشابة في حركة فتح خصوصا قيادات الصف الثالث وما يليه في الحركة، إلا الدخول في عملية إصلاح شاملة داخلية في الحركة، تعتمد الانتخابات الديمقراطية. أيضا أفاد السيد إبراهيم خريشة عضو المجلس الثوري للحركة، بأنه حتى أعضاء المجلس الثوري الذي هو عضو فيه، يتشكل الآن من مجموعة من المسنين، حيث يقل عدد الأعضاء دون 50 عام عن عدد أصابع اليد، باقي الأعضاء فوق سن خمسين والكثير منهم فوق سن ستين، الأمر الذي يستوجب ثورة شبابية في الحركة وهيئاتها القيادية. من مقابلة تمت في أيلول 2006.

الأجيال، وبعد يتعلق بالداخل والخارج، وبعد جهوي يتعلق بقطاع غزة والضفة الغربية، والمدينة والقرية والمخيم¹³⁹. نتائج الانتخابات التشريعية مطلع عام 2006 والخسارة الحاسمة والمفاجئة للكثيرين من قيادات وأعضاء الحركة لصالح حركة حماس أضاف شرطا ضروريا آخر لدخول الممر الأول والثاني. فللمحافظة على مكاسب الحركة في السلطة الفلسطينية وللاستمرار في لعب الدور القيادي الأول في النظام السياسي الفلسطيني، يفترض في الحركة الدخول في الممرين المذكورين. فلن تستطيع الحركة الحفاظ على شعبيتها وقاعدتها من دون إجراء إصلاحات داخلية، من خلال هذه الشعبية والقاعدة "الفتحاوية" العريضة فقط يمكن لحركة فتح الصمود أمام التوسع والحضور الواسع لحركة حماس.

حركة فتح وخيار الممرين

من المؤكد ان شكل ومضمون السلطة الفلسطينية قد تغير بعد الانتخابات التشريعية مطلع عام 2006، كما من المؤكد ان النظام السياسي الفلسطيني (بالمعنى الذي أوردناه في هذه الرسالة) قد تغير أيضا، كما انه يمكن توصيف أو تشخيص التغيرات في السلطة والنظام السياسي الفلسطيني، إلا انه من المبكر الاعتقاد بان حركة فتح ماضية هي الأخرى نحو التغيير، أو بشكل أدق إلى أي تغيير يمكن ان تسير.

لم تعد السلطة الفلسطينية تساوي "حركة فتح" الآن، حيث حركة حماس ترأس الحكومة، وحركة فتح ترأس السلطة (الرئاسة)، الأجهزة الأمنية وقسم كبير من المؤسسة المدنية يـدين

¹³⁹ المصري، هاني: في تفسير ما جرى ونظرة إلى المستقبل، ندوة أدارها وحررها سمح شبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد 61\60، خريف\شتاء 2004\2005، ص 91.

لحركة فتح، حركة حماس بدأت ومنذ اللحظة الأولى من تسلمها الحكومة في عزل موظفين تابعين لحركة فتح وتعيين آخرين بدلا منهم يدينون لها، فحتى الأجهزة الأمنية تم توسيعها من خلال إضافة "القوة التنفيذية" التي تتشكل من ميليشيات تتبع لحماس والتي ضمت لغاية تشرين ثاني 2006 ما يقرب من (5700) عنصر¹⁴⁰. جهاز القضاء الفلسطيني خضع في العام الأخير إلى مجموعة من التغييرات التي قد تكون في صالح خطوات ابتدائية في طريق استقلاله، حيث تم تعيين رئيسا جديدا لمجلس القضاء الأعلى من خارج حركة فتح، والذي قام بمجموعة من الإجراءات التي قد يكون من شأنها المساهمة في إصلاح النظام القضائي الفلسطيني، حيث تم إقالة العديد من القضاة وتعيين آخرين بدلا منهم بما في ذلك أعضاء من مجلس القضاء الأعلى. المجلس التشريعي ولأول مرة منذ 1996 يضم كتلتين كبيرتين متعارضتين (بالإضافة إلى عدد من الأعضاء الممثلين لكافة ألوان الطيف السياسي والحزبي الفلسطيني باستثناء حركة الجهاد الإسلامي). هذه الخارطة الجديدة للسلطة الفلسطينية ليست مختلفة فقط بمجرد اختلاف القادمين الجدد إليها، بل والاهم بوجود حقائق على الأرض تجعل من غير الممكن الاستمرار في الحكم بلون واحد وزعيم واحد ورؤيا واحدة، أي باتت مسألة تداول السلطة والحكم ليست مجرد دعوى أو شعار بمقدار ما هي ممارسة وان في حالة عسرة.

النظام السياسي الفلسطيني أيضا لم يعد كما هو قبل الانتخابات التشريعية مطلع 2006. حركة حماس قبلت بشروط اللعبة الديمقراطية وخاضت الانتخابات التشريعية، ينطبق الشيء نفسه على باقي الفصائل والأحزاب السياسية (باستثناء الجهاد الإسلامي والتي تقوم بينها وبين باقي الحركات والفصائل والأحزاب علاقات تنسيقية قوية ودائمة)، ما يعني اننا قريبون من تطابق

¹⁴⁰ راجع تصريحات السد إسماعيل هنية رئيس الوزراء لوكالات الأنباء أكثر من مرة خلال أيلول وتشرين أول 2006.

السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني (المقصود بالنظام السياسي الفلسطيني كما تم توضيحه في مكان آخر من هذه الرسالة). فمكونات القوى السياسية للسلطة الفلسطينية هي انعكاس قريب لخارطة القوى والفعاليات في النظام السياسي الفلسطيني.

ما لم يتغير بعد هو حركة فتح. لا توجد إشارات قوية أو واضحة على ان الحركة سوف تدخل في الممرين الإجباريين، ليس لأنها لا ترغب في الحفاظ على مكاسبها كما على دور قيادي، ولكن في كونها تواجه إرثاً ثقيلاً من العقبات والمصاعب والقيود الداخلية والخارجية أمام دخولها هذين الممرين ما قد يضعها أمام ممرات أخرى¹⁴¹. من الناحية الافتراضية ترغب حركة فتح في المحافظة على مكاسبها وعلى موقعها القيادي وتسعى بقوة إلى ذلك، ما يحتم عليها الدخول في الممرين اللذين وردا في الفقرات السابقة (الإصلاح الداخلي والاعتراف بالقوى الأخرى ومشاركتها)، والحركة تشهد حالة من الاحتجاج والرفض لحالة الترهل والتشردم التي تعيشها، وهناك مجموعات وتجمعات من القاعدة والقيادات الشابة تسعى بشكل ملحوظ إلى الضغط على القيادة المتركة الآن في اللجنة المركزية والمجلس الثوري للحركة وبتجاه عقد المؤتمر السادس للحركة¹⁴²، إلا ان ذلك لا يشكل ضمانات كافية للدخول في

¹⁴¹ في الوقت الذي أفاد قسم من القيادات الفتاوية التي تمت مقابلتها لأغراض هذه الرسالة بان الحركة ماضية نحو الإصلاح الداخلي لا محالة، خصوصاً العناصر القيادية الأكثر شباباً (إبراهيم خريشة، جمال أبو الرب، إبراهيم برهم، محمد شتية، فدوى الشاعر). أفاد باقي الذين تمت مقابلتهم بان الأمل ضعيف في دخول الحركة في مثل هكذا تجارب، أي الإصلاح الداخلي (خالد جاسر، عبد الإله الجبوسي، ناصر القدوة، إبراهيم خريشة -عضو المجلس الثوري، عباس زكي، نبيل عمرو، باسل جابر). من مقابلات أجريت بشكل منفرد تمت مع الأشخاص المذكورين ابتداء من حزيران - تشرين ثاني 2006.

¹⁴² "بعد عودة الحركة من الخارج أعيد توزيع مراكز القوى داخل الحركة حيث برزت قيادات جديدة واستقطبت حولها الكثير من الكوادر وعناصر فتح فيما ابتعد قادة الحركة من أعضاء اللجنة المركزية عن جمهور الحركة وعن الحياة الشعبية حيث انحسر رصيدهم في الشارع وكانت أسهم كوادر جديدة تأخذ في الصعود دون ان تنعكس تلك التغيرات في الموازين على إعادة توزيع الصلاحيات داخل الحركة". راجع: عطا الله، أكرم: حركة فتح...هل تسير نحو الانشقاق؟، مجلة الديمقراطية، رام الله، العدد 31، 11 أيلول 2006، ص 18.

عملية إصلاح داخلية ناهيك عن الاعتراف بالقوى الأخرى ومشاركتها السلطة أو الإقرار بالتداول عليها، فشرط ودوافع كل من الممرات الاثنتين مختلفة.

إن تسعى جماعات ومجموعات في حركة فتح خصوصا مجموعة كبيرة من القيادات الشابة التي لا ترى إمكانات تقدمها والحصول على فرصها إلا من خلال تغيير القيادات الشائخة والتي تقف عثرة أمام أي تغيير حفاظا على مصالحها، ترى هذه المجموعات والجماعات في انعقاد المؤتمر الحركي العام خشية خلاصها¹⁴³. تعتبر مساعي "قوى التجديد والإصلاح الداخلي" انجاز التعبير، وتبلورها وتوحيدها ووضوح رؤاها شرطا لدخول الحركة في هذه العملية، إلا انه كما أشرت سابقا، لا يعتبر شرطا كافيا. فالحركة ما زالت أمام ارث ثقيل من العقبات التي قد تحول من الدخول في هذا الممر، فهناك أعضاء اللجنة المركزية (أعلى هيئة قيادية "شرعية" في الحركة بين فترات انعقاد المؤتمر الحركي) يرغبون في الإبقاء على الأوضاع كما هي، النتيجة غير المشكوك بها في حال انعقاد المؤتمر هي تغيير أعضاء اللجنة المركزية¹⁴⁴. لذا من المرجح ان تستمر اللجنة المركزية في إعاقة انعقاد المؤتمر الحركي السادس. قسم كبير من أعضاء المجلس الثوري أيضا محسوبون على اللجنة المركزية أو على المستفيدين القدامى من الوضع الراهن، أيضا انعقاد المؤتمر السادس للحركة سوف يكون في غير صالح معظمهم¹⁴⁵. يضاف إلى ذلك ما زالت الحركة تواجه الكثير من الأسئلة

¹⁴³ يقول السيد ابراهيم خريشه، مسؤول في فتح ومير عام في المجلس التشريعي في لقاء معه لغرض هذه الرسالة "القيادات القديمة ترفض التغيير لأنه سوف يطيح بها، يتعذرون بأن الظروف السياسية لا تسمح بالتغيير، او ان الجيل الجديد ما زال غير مؤهل، او غيره من الاعذار. إلا ان ذلك سوف يدفع جمهور الحركة (إذا استمرت هذه القيادات دون تحرك باتجاه التغيير) بالقوة للتفكير ببدائل للخروج من أزمة الحركة، ما زال الوقت يسمح بالإصلاح، الأمر مربوط أيضا في شكل العلاقة بين فتح وحماس، علاقة جيدة مع حماس سوف تساعد في المزيد من الضغط على القيادة القديمة باتجاه الإصلاح الداخلي للحركة". من مقابلة تمت في آب 2006.

¹⁴⁴ جميع اللذين تمت مقابلتهم لأغراض هذه الرسالة من القيادات الفتاوية أفادوا بأنه لا توجد أي حظوظ لأي من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح في النجاح فيما لو أتيح للمؤتمر الحركي السادس ان يعقد.

¹⁴⁵ مثلا في الانتخابات التشريعية 25 كانون ثاني 2006 حصل السيد جمال أبو الرب الذي نجح في هذه الانتخابات على أكثر من (25000) صوت مقابل اقل من (4000) صوت حصل عليها عضو المجلس الثوري والعضو القديم في المجلس التشريعي السيد

اثر الدعوة التي أطلقها اجتماع اللجنة المركزية الأخير والمنعقد في عمان بالتحضير لعقد المؤتمر السادس. فالدعوة تضمنت إلغاء نفسها بنفسها حيث لم توضح لا الآليات ولا مسؤوليات عملية التحضير، ولا فيما إذا كان المطلوب تحضير برنامج سياسي وتنظيمي جديد، ولا على إطار زمني محدد للتحضير للمؤتمر وانعقاده، ولا على تعريف واضح ومقبول على الجميع أو على الأغلبية على الأقل لآليات ومعايير تحديد العضوية ومن ثم آليات عقد المؤتمرات الفرعية للمناطق والأقاليم... الخ. فمنذ الدعوة للمؤتمر التي أطلقتها رسمياً اللجنة المركزية للحركة في اجتماعها المنعقد في أيلول 2006، تمثلت محصلة هذه الدعوة في نتائج أعمال اجتماع المجلس الثوري الأخير في 11 تشرين ثاني 2006، والذي تم فيه تعيين الرئيس محمود عباس قائداً أعلى للحركة كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة "ساحة" تقوم بالإشراف على "التنظيم" في الأرض المحتلة كما تقوم باستكمال أعمال التحضير للمؤتمر السادس للحركة التي بدأت في غزة، ومرة أخرى دون تحديد أي معالم أو مرجعيات واضحة للتحضير للعملية، ما يمكن ان يعرضها لنفس الخطر الذي أدى إلى موتها (عملية التحضير للمؤتمر) بعد الدعوة التي أطلقتها اللجنة المركزية. فحتى "اللجنة" المقترحة للتشكيل، لم يتم التعرض إلى آليات ومعايير دقيقة لتشكيلها، وتركت الأمور عائمة بحيث يقوم القائد الأعلى للحركة (محمود عباس المعين من قبل المجلس الثوري للحركة) بالتنسيق مع اللجنة المركزية للحركة بتشكيلها. مرة أخرى توضع الأمور بأيدي اللجنة المركزية صاحبة المصلحة بالإبقاء على الأوضاع كما هي.

يضاف إلى ما تقدم، فالعقبات والصعوبات التي تحول دون دخول الحركة ممري الإصلاح والاعتراف بالشركاء الجدد لا تقتصر فقط على مجرد الصراع بين القيادات الشابة والشائخة،

أو بين أعضاء اللجنة وجزء من أعضاء المجلس الثوري من جهة وبقية القيادات الشابة والقاعدة الفتاوية من جهة أخرى. بل والاهم، بين المحاور والمجموعات التي شكلت الشبكة الزبائنية التي أحاطت بالرئيس عرفات والتي أشرت في مكان سابق بانها وان لم تتم فصل بعد بشكلها النهائي، انما هي في طريقها إلى هذا التمفصل. كما انها سوف تعارض الدخول في هذه الممرات بحكم مصالحها التي تتعارض مع الخيار الديمقراطي داخل الحركة. تتشكل هذه الشبكة بالإضافة إلى أعضاء اللجنة المركزية وقسم كبير من أعضاء المجلس الثوري، من مئات الشخصيات القيادية التنظيمية في الحركة أو الإدارية والأمنية في مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية. لا توجد مؤشرات على انحلال هذه الشبكة بعد وفاة الرئيس عرفات، فعلى الرغم من انه كان يشكل مركز هذه الشبكة ومرجعها الأعلى، كما ملهمها ومصدر شرعيتها، وهذا ما شكل صمغها اللاصق، إلا انه لا يوجد دليل على ان هذه الشبكة ماضية إلى الانحلال. يمكن ان تتجزأ هذه الشبكة إلى مجموعة من المحاور (أصلاً هي تتشكل من مجموعة من المحاور)، إلا انه يبقى أهم ما يوحد المصالح المشتركة التي تتمثل في توزيع المصادر التي توفرها السلطة الفلسطينية، خصوصاً في ظروف انسداد فرص الاستثمار في القطاع الخاص بسبب الظروف التي أشرت لها في موضع آخر من هذه الرسالة والتي ما زالت مستمرة إلى هذا الحين (نهاية 2006 تاريخ إعداد هذه الرسالة).

انكشافية النظام السياسي الفلسطيني، تعاظم تأثير القوى والعوامل الخارجية

بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي أشرت لها كموروثات ثقيلة في وجه دخول حركة فتح في ممري الإصلاح الداخلي والاعتراف بالشركاء الجدد، من المرجح ان تلعب القوى والعوامل الخارجية دورا سلبيا هي الأخرى في وجه محاولات التغيير والإصلاح الداخلي في الحركة. فأوجه انكشاف الوضع الداخلي الفلسطيني كثيرة، ما يضاعف تأثير وتقل وزن العوامل الخارجية. حيث يتميز الوضع الداخلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام بالضعف والافتقار الشديدين لعوامل ومقومات الاستقرار والنماء والصمود، بل يمكن القول حتى في افتقاره إلى عوامل الإبقاء والمحافظة على ما تم تركيبه خلال سنوات ما قبل الانتفاضة الثانية على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني الإداري (ينطبق الموضوع على الوضع الثقافي أو المعنوي أيضا الأمر الذي لن أتطرق له في هذه الرسالة لعدم ارتباطه المباشر بالغرض منها).

فعلى المستوى الاقتصادي استمر رأس المال العام في التآكل بفعل تدهور نشاط قطاع الأعمال الفلسطيني وحرمان عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين من العمل في السوق الإسرائيلي. يضاف إلى ما تقدم، الإجراءات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة تنقل البضائع بين مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وإلى الخارج. كذلك تعتمد السلطة الفلسطينية بشكل كبير على معونات الدول المانحة، الأمر الذي توقفت عن الالتزام به بعد تشكيل حركة حماس للحكومة آذار 2006. حتى الضرائب والجمارك والرسوم الأخرى التي كانت تجبيها وزارة المالية الفلسطينية مباشرة تم تراجعها بنسب كبيرة أيضا بعد تشكيل حكومة حماس. أما الضرائب والجمارك التي كانت تجبيها السلطات الإسرائيلية لصالح السلطة كمستحقات لها عن البضائع المستوردة للضفة الغربية وقطاع غزة، فقد توقفت السلطات الإسرائيلية عن تحويلها

إلى السلطة أيضا بعد تشكيل حركة حماس الحكومة العاشرة. خلاصة الوضع، انكشافية عالية على المستوى الاقتصادي وبالتالي تعلق اقتصاديات المنطقة بشكل كامل بالعوامل الخارجية، أي الاحتلال الإسرائيلي من جهة والدول المانحة من الجهة الأخرى.

أما على مستوى الوضع السياسي، فالأمر لا يقل سوءا عن الوضع الاقتصادي، حيث يعاني الوضع السياسي من انكشافية عالية للقوى والعوامل الخارجية. فالأحزاب والحركات الفلسطينية الرئيسية والثانوية، تعتمد إلى حد كبير على التمويل الخارجي لنشاطها ونشاطها. فقدت معظم هذه الحركات، وان بشكل متفاوت، التوازن الذي كان قائما بين تمثيل داخل فلسطين وخارجها. فحركة فتح جاءت بفريقيها الأساسي والوسيط وقسم كبير من الفريق القاعدي إلى الأرض المحتلة والذي كان قد تواجد في تونس والخرطوم وبعض الدول العربية الأخرى (والذي خرج من لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي لها عام 1982). فعلى الرغم من ان عودة هؤلاء كانت من انجازات اتفاق أوسلو، كما على الرغم من ان نقل مركز الفعل السياسي والقرار السياسي الفلسطيني إلى داخل الأرض المحتلة كان أيضا من انجازات اتفاق أوسلو، إلا انه تم إهمال التواجد الفلسطيني في الخارج على حساب العملية السياسية التي أصبحت تدار من الأرض المحتلة بعد عودة عرفات إليها. ما أفقد الشعب الفلسطيني جزءا من قواه ودوافعه بما في ذلك التدهور الكبير في دور وحضور منظمة التحرير الفلسطينية وذوبان مؤسساتها. لا يقل عن ذلك الأضرار التي لحقت في حركة فتح جراء التصاقها في السلطة، الأمر الذي أدى إلى تآكل أكبر تنظيم فلسطيني وتدهور قدراته على المبادرة والإمساك في زمام الأمور. كما في حالة الانقسام الداخلي الشديد بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني الرئيسية، حركتي فتح وحماس. وأخيرا وليس آخرا، العزلة السياسية التي احاطت السلطة

الفلسطينية بشكل خاص والنظام السياسي الفلسطيني بشكل عام بعد فشل محادثات كامب ديفيد عام 2000 والدخول في الانتفاضة الثانية، اقصد العزلة عن المجتمع الدولي التي بدأت منذ ذلك التاريخ واستمرت في التعاضم.

اما على المستوى الأمني والإداري، فمن الواضح ان المناطق التي خضعت للسلطة الفلسطينية، وكما أشرت في مواضع أخرى من هذه الرسالة استمرت في الخضوع الفعلي للإجراءات والقيود الإسرائيلية. يضاف إلى التدهور الكبير الذي أصاب أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية جراء الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية وحصار غزة وقصفها عام 2002 بما في ذلك قدرتها على تقديم الخدمات، التي توقفت بشكل شبه كلي أخيرا اثر إضراب موظفي المؤسسات الحكومية في أيلول 2006.

في ظل هذه الظروف من الانكشافية العالية للوضع الفلسطيني العام، من المتوقع ان يكون وزن الدور الذي تسعى القوى الخارجية ان تلعبه على الساحة الفلسطينية اكبر بكثير مما لو كان الوضع الداخلي أكثر تماسكا. فمما لا شك فيه ان أجندات ومصالح وبالتالي إملاءات القوى والعوامل الرئيسية الخارجية سوف تكون حاضرة بثقل قد يتجاوز ثقل مكونات وعناصر الفعل الفلسطينية، بما في ذلك "خيارات" و"ممرات" اللاعبين أو الفاعلين الفلسطينيين. الأمر الذي نراه ينطبق وبشكل خاص على "خيارات" حركة فتح خصوصا في هذه الرحلة التي خسرت بها السلطة (أو خسرت بها جزءا من السلطة). فحتى لو لم ترغب حركة فتح أو بعضا من أعضائها في الانقلاب على نتائج الانتخابات التشريعية مطلع عام 2006، سوف تجد نفسها مضطرة إلى الدخول في هذا الخيار بتشجيع ودعم (في اقل تقدير) من قبل معظم

اللاعبين الخارجيين¹⁴⁶ الذين يرغبون على الأقل في هذه المرحلة بالانقلاب على نتائج الانتخابات المذكورة. فليس خافيا على احد موقف الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، كما ومواقف دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية ذات العلاقة خصوصا مصر والأردن. هذا الأمر من المرجح ان يضع عقبات وقيود على مبادرات خيار الإصلاح الداخلي في حركة فتح، عدا عن كونه قد تخطى ذلك في مجال الاعتراف بالآخر، أي حركة حماس، كشريك يمكن تداول السلطة معه أو مشاركته بها. من المهم أيضا الإشارة في هذا السياق إلى ان هذه التوجهات للاعبين الخارجيين تلقى ترحيبا حارا من قبل جماعات ومجموعات ليست ثانوية في حركة فتح، أي الشبكة الزبائنية التي تعرضنا لها في هذه الرسالة والتي من المرجح ان تستقوي في دعم ونفوذ القوى الخارجية في وجه أصحاب "مشروع الإصلاح الداخلي" في حركة فتح كما في وجه الراغبين في قبول نتائج الأمر الواقع (أي الانتخابات التشريعية 2006) والتعامل معها كأساس للانطلاق والتجديد.

الفصل السابع: كلمة ختام

ماذا كان يمكن ان يحصل لو لم يفشل أوسلو ولو لم ندخل في فصل الانتفاضة الثانية؟ هل كان يمكن ان يكون شكل وحجم وبرنامج حركة فتح كما هو عليه الآن؟ هل كان يمكن ان يكون

¹⁴⁶ بخلاف إيران وسوريا وروسيا إلى حد ما، يمكن القول ان جميع اللاعبين الخارجيين على الساحة الفلسطينية يرغبون بمقدار أو بأخر في الانقلاب على نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006، حيث يتراوح موقف هؤلاء من الرفض الكلي لنتائج الانتخابات ومقاطعة الفريق الفائز باعتباره طرفا إرهابيا يجب عدم التعامل معه (إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية) مرورا بموقف الاتحاد الأوروبي الذي قاطع حركة حماس داعيا إياها إلى الإقرار بالشروط الثلاث التي طلبتها الولايات المتحدة الأمريكية من حركة حماس كشرط للتعامل معها (الاعتراف بحق إسرائيل المطلق بالوجود والاعتراف بالتالي بالدولة الإسرائيلية، نبذ الإرهاب والتوقف عنه، الاعتراف بجميع المعاهدات والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل)، وانتهاء بموقف بعض الدول العربية الذي يتراوح بين المقاطعة والاشتراط والإبقاء على شعرة معاوية.

شكل وحجم وبرنامج حركة حماس كما هو عليه الآن؟ نفس السؤال ينطبق على السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني؟ يمكن الإجابة ب (لا) عن جميع هذه الأسئلة، يبقى السؤال الأهم ماذا بعد؟ بالطبع يمكن تلخيص الاستنتاج الرئيسي لهذا البحث بأن المحصلة النهائية لاتفاق أوسلو وفشله والدخول في مرحلة الانتفاضة الثانية إنما كانت خسارة صافية على حركة فتح والسلطة الفلسطينية. اما جواب السؤال الأهم، ماذا بعد؟ فيمكن اعتبار الباب مفتوحا لاحتمالات متعددة.

ما أود لفت الانتباه إليه في هذا المجال، هو في كون عناصر حلقات النظام أو النموذج الباتريمونيالي الحديث لم تكتمل في السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني. فكما أشرت في الفصل الرابع من هذه الرسالة، هناك عناصر ومقومات لهذا النموذج لم تنطبق على السلطة الفلسطينية، يضاف إلى انه وبعد وفاة الرئيس عرفات لا يوجد "زعيم" أو "قائد" يحل محله بمواصفات "الزعامة الباتريمونيالية" إن جاز التعبير، أي انه تم فقد عنصر هام آخر اضافي إلى العناصر التي كنت قد ناقشتها في الفصل الرابع من هذه الرسالة. العنصر الحاسم من عناصر النموذج الباتريمونيالي الحديث والذي يشكل عصبها (بعد القائد العام) هو الشبكة الزبائنية، والتي كانت وما زالت موجودة في السلطة الفلسطينية مع فارق فقدانها "صمغها اللاصق"، ما يبقى الباب مفتوحا أمام احتمال إعادة ترميم هذه الشبكة وصيانتها وبالتالي اصطافها في وجه أصحاب "مبادرات الإصلاح الداخلي في حركة فتح"، الأمر الذي على الأغلب ان تشجعه وتدعمه القوى واللاعبين الخارجيين، ما ينبئ باحتمالات تشقق الحركة وتفسخها. أو التحلل الجزئي للشبكة القديمة وإفساح المجال لجيل الشباب في الحركة للتقدم بمبادراته الإصلاحية، الأمر الذي سوف يضع هؤلاء في امتحان صعب وأمام خيارات

أصعب. فحلفاء اليوم المقترحين إما ان يكونوا حركة حماس وبالتالي خسارة "العالم كله"، أو خصوم حركة حماس وبالتالي المساومة على إملاءاتهم وشروطهم، الأمر الذي قد يتعارض مع خيارات الإصلاح الداخلية للحركة. ربما في هذه الحالة سوف نشهد مزيجا جديدا يشكل شبكة تضامنية جديدة تكون قد أطاحت بالرؤوس الشائخة والمتأكلة من الشبكة القديمة.

المهم ان عناصر النظام النموذج الباتريمونيالي لم تكتمل في النظام السياسي الفلسطيني، مع إضافة التأييد الذي تحظى به حركة حماس وتشكيلها للحكومة العاشرة، ما سوف يترتب عليه تغيرات جذرية في السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، ليست في حدود الانتقال إلى النظام الديمقراطي، ولكن ليس اقل من مغادرة تحكُّم قوة منفردة تستحوذ على السلطة والنظام السياسي.

المصادر والمراجع

قائمة المقابلات

(مع حفظ الألقاب، تم ترتيب الأسماء حسب الأبجدية)

▪ إبراهيم برهم: عضو في حركة فتح. تمت المقابلة في تموز 2006.

- إبراهيم خريشة: عضو مجلس ثوري في حركة فتح. تمت المقابلة في حزيران 2006.
- إبراهيم خريشة: عضو قيادي في حركة فتح، مدير عام في المجلس التشريعي الفلسطيني، رئيس سابق لمجلس طلبة جامعة بير زيت. تمت المقابلة في آب 2006.
- باسل جابر: مدير عام سابق في وزارة الخارجية الفلسطينية، مدير سابق لوحدة التنسيق والدعم الفني المكلفة بتقديم الدعم الفني للجنة الوزارية للإصلاح الإداري في السلطة الفلسطينية. تمت المقابلة في أيلول 2006.
- تيسير التميمي، قاضي القضاة الشرعي ورئيس مجلس القضاء الشرعي. تمت المقابلة في أيلول 2005.
- جمال أبو الرب: مسؤول في حركة فتح، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني. تمت المقابلة في أيلول 2006.
- خالد جاسر: مسؤول في حركة فتح. تمت المقابلة في تموز 2006.
- عباس زكي: عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. تمت المقابلة في تشرين أول 2006.
- عنان المصري، وكيل وزارة الصحة. تمت المقابلة في تشرين ثاني 2005.
- عبد الإله الجبوسي: مدير مكتب الشهيد خليل الوزير حتى تاريخ استشهاده. تمت المقابلة في آب 2006.

- فدوى الشاعر: مدير عام في وزارة الداخلية، مسؤولة في حركة فتح. تمت المقابلة في آب 2006.
- فهد السيد، وكيل مساعد في وزارة الصحة. تمت المقابلة في تشرين ثاني 2005.
- محمد اشتية: وزير سابق عن حركة فتح. المدير الحالي لمؤسسة بكار. تمت المقابلة في أيلول 2006.
- ناصر القدوة: ممثل منظمة التحرير الفلسطينية والسلط الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة سابقاً، وزير سابق عن حركة فتح. تمت المقابلة في تشرين أول 2006.
- نبيل عمرو: وزير سابق عن حركة فتح. تمت المقابلة في تشرين أول 2006.

قائمة الكتب والمقالات

- أبو بكر، عزام: في أسامة البسط ونايف سويطات: دور حركة فتح (الحزب الحاكم) والكوادر الفتاوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح، جامعة بير زيت، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية (3)، نيسان 2004.

- الجابري، محمد عابد : المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (19)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- أبو عمرو، زياد: تحديات ومخاوف وشؤون سياسية وتنظيمية أساسية، ندوة أدارها وحررها أشرف العجرمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 61\60، خريف\شتاء 2004\2005.
- البسط، اسامة وآخرون: دور حركة فتح (الحزب الحاكم) والكوادر الفتحاوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح، جامعة بير زيت، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية (3)، نيسان 2004.
- المصري، هاني: في تفسير ما جرى ونظرة إلى المستقبل، ندوة أدارها وحررها سميح شبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 61\60، خريف\شتاء 2004\2005.
- بشارة، عزمي: واقع وفكر المجتمع المدني، قراءة شرق أوسطية، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، 1997.
- جقمان، جورج وآخرون: ما بعد الأزمة، التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، مواطن، وقائع المؤتمر السنوي لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين أول 1998، رام الله.
- جقمان، جورج وآخرون: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، مواطن، رام الله، أيار 2005.
- جقمان، جورج: ما هو المقصود بخطة "إصلاح" الشرق الأوسط؟ وثيقة الإسكندرية نموذجاً، الأيام، 20\6\2004. جقمان، جورج: ما هو المقصود بخطة "إصلاح" الشرق الأوسط؟ وثيقة الإسكندرية نموذجاً، الأيام، 20\6\2004.
- جقمان، جورج: في تفسير ما جرى ونظرة إلى المستقبل، ندوة أدارها وحررها سميح شبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات

الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد 61\60، خريف\شتاء 2004\2005.

- حرب، جهاد: مستقبل الإصلاح السياسي في السلطة الفلسطينية في ظل حكومة حماس، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، نيسان 2006.
- نصار، وليم: مأزق الديمقراطية في الباتريمونيالية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، 2004.
- دايموند، لاري: الثورة الديمقراطية، دار الساقى، بيروت، 1995.
- روا، أولفبييه: الزبائنية والمجموعات المتضامنة، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- زبيدي، باسم: الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخدامه "الحالة الفلسطينية... نموذجاً"، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، 2005.
- سعيد، محمد السيد: إشكاليات تعثر الديمقراطية في العالم العربي، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، 1997.
- شعبان، عمر: مجلة رؤية، العدد 29، شباط 2006. تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات. www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page7.html
- شلبي، ياسر: تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2001.
- عطا الله، أكرم: حركة فتح...هل تسير نحو الانشقاق؟، مجلة الديمقراطي، رام الله، العدد 31، 11 أيلول 2006.
- عاصي، جوني: نظريات الانتقال إلى الديمقراطية، إعادة نظر في براديجم التحول، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله-فلسطين، 2006.
- عبود، اميمة مصطفى: مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد. www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=10161
- عاشور، احمد صقر: تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية، كانون ثاني 2005. تقرير تم إعداده ضمن "برنامج

- إدارة الحكم في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي".
www.arabgov-initiative.org/publicationslegovladadmin-reform-a.pdf
- عبد الهادي، عزت: رؤيا أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية " ورقة مفاهيم" ، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2004.
 - ميتكيس، هدى: التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي.
www.arabrenewal.com./index.php?rd=AI&A10=9961
 - نخلة، خليل: نظرة نقدية عن التمويل الأجنبي في فلسطين - إلى أين نسير؟
www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/development-17.html
 - هلال، جميل: تكوين النخبة الفلسطينية، مواطن، رام الله، فلسطين. مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن. 2002.
 - ووتربوري، جون: ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
 - يعقوب، محمد حافظ: في الديمقراطية والمجتمع المدني، النشرة، السنة الثانية عشرة، العدد التاسع، أيلول 1997.

قائمة الكتب بالانجليزية

- Baumgarten, Helga: Neopatrimonial Leaders Facing Uncertain Transitions, in "Political Transitions in Arab World" , Part Three, Edited by Roger Heacock, Ibrahim Abu-Ludhod Institute of International Studies (IALIIS), Birzeit University, Palestine, 2002.
- Khan, Mushtaq Husain: State Formation in Palestine, RoutledgeCurzon, London and New York, 2004.

- Nasr. Mohamad: in Mushtaq Husain Khan: Monopolies and the PNA, in State Formation in Palestine, RoutledgeCurzon, London and New York, 2004.
- Hilal, Jamil and Khan, Mushtaq Husain: State Formation Under the PNA, in State Formation in Palestine, RoutledgeCurzon, London and New York, 2004.

مصادر أخرى

- أداء المجلس التشريعي الفلسطيني في مجال التشريع 2005-2006:
مركز الميزان لحقوق الإنسان، نوفمبر 2005.
www.mezan.org/document/PLC_performance.pdf
- الموازنات العامة للسلطة الفلسطينية، وزارة المالية، مركز المعلومات الفلسطيني.
www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budja.html
- الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budja.html
- النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، المجلس التشريعي الفلسطيني.

- التحول الديمقراطي في فلسطين، تقرير عن حالة الديمقراطية في فلسطين لعام 2004، التقرير السنوي (7)، الملتقى الفكري العربي القدس، أيار 2005.
- آفاق برلمانية، تصدر عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، نيسان 2000، المجلد 4، العدد 2.
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تقارير استطلاعات الرأي.
- www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html
- الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الفلسطينية: www.mof.gov.ps
- الموقع الإلكتروني لصحيفة الايام: al-ayyam.com
- الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الفلسطيني: www.sis.gov.ps/arabic/.html
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تقارير استطلاعات الرأي.
- www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html
- برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، تقارير استطلاعات الرأي.
- http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/opinionpolls/poll22
- برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، تقارير استطلاعات الرأي.
- http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/opinionpolls/poll22
- بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني (ما يعرف حالياً باتفاق باريس الاقتصادي)، مركز القدس للاعلام والاتصال، القدس، 1994.
- روكار، ميشيل وآخرين: تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية، 1999.
- www.pcpsr.org/arabic/cfr/full1.html
- قانون بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000.
- هيومن رايتس ووتش، التقرير السنوي 2001.
- www.hrw.org/arabic/mena/wr2kl/isr-pal2.html
- وثيقة الهيكلية التنظيمية والخطة التطويرية لوزارة الصحة الفلسطينية للعام 2005. وزارة الصحة الفلسطينية.

- وثيقة الإسكندرية: مارس 2004، صادرة عن "مؤتمر قضايا الإصلاح السياسي العربي، الرؤية والتنفيذ"، المنعقد في 12 - 14 مارس 2004. مكتبة الإسكندرية.
- www.fm-m.com/2005/aug2005/story15.htm
- www.alarabiya.net/Articles/2006/05/09/23596.htm
- www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html